

Arab. O.

16

Arch. O. 12.

Arab 0.16.

Alfred O. 18.



MAGYAKADEMIA
KÖNYVTÁRA

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير

الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مفيدا شريفا سيطر الصلوك وخرق الوفاق
مخافا الاموال والورى وانهم بلفظه على عباده الكتب بالاموال والاعمال
بالبيع والبشرى والصلوة والسلام على رسول المصطفى محمد نبى المجتبى وعياله
واضحى به جزم الهدى وبعد فمن امثله مجموع على علم الشريعة والشرع وخصه
فى تحرر الشايق السمع وكتبه الصلوك الدرسه محبة الفخر الى الله تعالى
كالمحمد بن محمد بن محمد الكاظمي في وزائه عن امواه وصانه على لا يلقى طاربا
اعز اصداياه والكرم اخلاصه وفقه الله طامه ويرضى وامه من عبارات
الفضل المقدس من العاشرين في علم الكتبة والسفطين من تركيب العلم
الكاملين في هذه النسخه موضوع عن الاطباء تسهيلا لامر على الطلاب يستفيدون
الحكم ان دراجية الدعاء من كل باطل وتسمي بالاشته الشريعة في طرقاتها
الشريعة ورتبها على ستة وخمسين مثالا في الاول في المباحات وفيها التبعات
الشرعية الاول في البيع بالاخذ مع الاقرار بوصول الحق يكتب الحمد لله الذي
اصل البيع وحرّم الربوا وجعل مصالح العالم مربوطه بالبشرى والصلوة والسلام
على نبى المصطفى وعياله واصحى به الدين بهم جزم الهدى مصابيح الورى
بعد فذا ان ب شرعى الاصول والمبادئ وذا خطابه سمي الان طوافها
اقرن بالمشي توتره واشتمل على النصوص في توتره وحرر مضمونه ونحوه على
مكتوبه ومعناه على ذكر انه اشترى فلان من فلان من فلان البزاة على
ماله ومخض ذات يده من فلان من فلان من فلان الصراف وباعه بمومنه في



واحد ذو صفة متويزة وبها حالة جريان المباحة يستجيبان بيع الشرع
المعتبر: الحريم في صحة المبيعات الشرعية والمعاملات السمعية من الحرية
والعقل والبلوغ والرشد والطواعية والاختيار وقد انكرها ائمة والاعتبار
بجميع ما هو حق ابيح المذكور روي ملكه وحقه لقوله المطلق الى حين البيع المذكور
بلا مانع ومنازع وتهد بملكته عدلان في خبر العدل انما هو ان يقبلوا الشهادة
وبها عدلان بن عدلان احرار وعدلان بن عدلان بن عدلان الخفاف شهدا شهادة
شرعية وعن الموانع عتية اثر المحرمات الشرعية والمرحصات السمعية وحلف
ابيح المذكور باسما الله تعالى وصفاته العظمى ببناء ملكيته الى اوان صدور
البيع بهذا عنه وسعى المذريات الشرعية والمستقطات السمعية وبعد كون مورد
التفكير هو ما عند احد من الناس صلحا تاما موكدا على ملكيته وصدق التاثير
المذكورين وذلك جميع الادوار التي ليس لها صفة التواقيف داخل مودته
كذا في حكمة كذا من محلات باب كذا في زمام كذا اولها حد ودار بعه الحد
اقبل منها زريق دار فلان الصباغ والحد الشرقي لزريق دار فلان والحد الجنوبي لزريق
دار فلان والحد الجنوبي لزريق الرقاق وابيه الحد ومنه الحد فلنخذ افراجه و
وهذا في الحقوق والتواقيع واللواحق والمضافات والمنسوبات من الارض و
البيوت والحددان والابواب والاشجار والسقوف والرفوف والرافق
والنبوت والجواسق والشروب والحي وحي ومن يجب الميزاب ومطبخ الفونة
ومطبخ النوريات وغير ذلك من الحقوق اذا اخذوا في رجة انما له للملك
والمملك من معلوم الكمية والكيفية بملفه كذا ديار من الفد الا بعض النقص
الثنى المضروب المسكوك البرايا بمدة تبرز نصفه للتوزيع والتوكيد كذا
وجرت سبها ببيعة حكم شرعية لازمة ممره مشتمل على جميع الشرايط والاركان

خايه عن جملة النواقض واطلاق جارية على مقتضى شرعية خير الامام محمد عليه افضل
 التحية والسلم مسبوقة برجوع الباع المذكور في بنية المسح المحذو وعنى بالرجوع
 منه على تقدير صدوره بنية او اقراره برجوعه عاشر عايند الملك اليه قبيله
 باقرار العاقلين المتفق اسمها قبل برؤية المسح والاطلاع على دقائقه وحلايله
 قبيل العقد روية شرعية لا ينفك بالقرارات شرعا و اقرار الباع بالبيع المبرم للعقد
 بنفسه بوصول جميع الشئ الموصوف اليه من المشتري المذكور بالتميم والكمال و صلا
 شرعي حقيقيا لارسميا وبرائة ذمة المشتري المشتري اليه عن ادراك كل الشئ
 و جارية براءة شرعية براءة وصول وايصال و اقرار المشتري المذكور بمقتضى
 التتميم المحذو وفيه باقية في ابيح اياه وتسلية اليه فارغا غير مشغول
 بالمدانغ والشراغل قبضا و قبضا مفعولا عليها شرعا والتميم الباع
 للمشتري ضمان كل درك يلحق المسح وعهد يتبعه قبل كل واحد من انفس
 الجنتين و ارث او غيره و ارث يوماني الايام وغاما من الاعوام
 فعليه الطر و ج عن عهد بذلك من ردة الشئ او طيحي الشئ كما يوجه الشرع
 العموم و مقتضى النقص التبر اما شرعا بصرح الالتزام اياه ثم اقر
 ابيح المذكور اقراره في شرعية مستان خارجا عن قضية الجباية المشروعة
 بان جميع المسح المحذو و طهارة و تواتر له و لواحقه و سائر مصفاة حق صدق
 و ملك طلق و مال محض للمشتري المذكور حق من صفة و ملك من املاكه و مال
 من امواله و عقار من عقاراته وان لاحق و لادعوى و لا طلبه ذلك
 و لا في بعض بوجه من الوجوه و سبب من الاسباب و ان اليد والتصرف
 فيه لا تصرف الملاك في املاكهم و ذوي الاليه و الحق في حقوقهم بالتميم
 شاعرا و ارا د و قبل الحق المشتري اقرار الباع و صدق بنية قبوله و تصديقا

واذا اراد شخصي لصحه البايه يكتب و اقر واعترف ابن البايه صلبه
 و هو فلان الخط اقرار اصحي شرعي و اعترف ان صري سمي طاعنا
 بصحة البايه الجارية من المتقدين و بان البيع المحمود و عاهه ليحيته
 كان ملكا لوالده البايه الى ان باعه من المشتري المذكور و انه الا ان
 حق و ملك لوني يده و تصرفه باطل و ان لاحق في ذلك الميع و لا في بعضه
 بوجه من الوجوه و سبب من الاسباب و انضم باقره بهذا قبول القادني
 قبول شرعي و ذلك جرى في تاريخ كذا التواريخ التي فيها يكون بطريق الحكمه
 من قبل البايه و قبض الثمن في المجلس يكتب الجمله التي عند ان ثمة رسم القادني
 و ترقيم خطه و انتم ذو الفضل العظيم عليها و ده بطله و احسنه غفر لكم
 و الصلوة و السلام الاعان على رسوله و عليه و جيعه سميع امه المؤمنين و امام
 المهدي بن محمد المصطفى رسول رب العالمين و عا له و اصحابه الطيبين الطاهرين
 اما بعد فلقد اكتب بوجه شرعي و ذا خطاب صري سمي طاعنا مضمونه و تحريمه
 عن ذكر انه باع فلان بن فلان من فلان النصار و كانه من قبل فلان بن فلان
 بن فلان النصار من فلان بن فلان بن فلان النصار و اتباعهم بعد ان
 و كانه في حق الملك الذي سببه من المشتري المذكور بالثمن الاتي ذكره و في قبض الثمن
 و تسليم الثمن و التوكيد صحي شرعي دوريا مامون النول و بها و الموكل و قبيل
 مسعود بن جميع الصفات التي توقف عليها انعقاد العقود الشرعيه و البيع
 الاسلاميه من كمال الحره و العقل و البلوغ و وجدان الطوع و لا خيار
 و نقد ان اكز و لا جبار جميع ما هو حق الموكل الموصى اليه و ملكه و في يده
 بلا منازع و تصرفه بلا منازع ان حين البايه الحكمه و ثبت ملكيته لاطلاق شرعي
 بشهادة عدلين طاهرين العدا له مقبول الشهاده مرضى القادر و اما فلان بن

و فدان شها و شرعية و عن القوادح و المطاعن عربة عقيب رعانية
رعانية شرعية و ذلك جمع الى نوت الجزاى الكاين و اقل بدة كذا
سوق كذا احد و ده مع القاصص متصلة الى نوت فدان و بدة فدان و بدة
فدان و بالسوق و اية مع الواجب بامة الحد و كافة الحقوق و التوابع
و الواحق و الحضانة و المستوفات من الارض و البنا و الحيطان و
السقف و الابواب و النكبين و الدكة و الطلة و الطرقة و الرنوف و السلوة
و العلو و السبل و من مصب الجراب و مطبخ الثمن و غير ذلك من الحقوق
الحققة به المصنف اية ما هو حق بل للقتل و الانتقام ممن مكرم القدر و الوصف
بصفة كذا اشتق الى الذهب المالى الجيد الى نص المدعو طلاقا م عيا رنظر توكيد
كلمة و حق لا صلة كذا اشتق لا بغير صحي شرعى و امتا عاصري اسميا مستحقا
الايجاب و البطلان المبرتب احدا ما فى الاخر و ذروته القاتة المعبرة الكافرة شغل
و البعض و الاقباض فى النقي و التسليم و التسليم فى النقي و التزقي بالادان عن
موطن البيع على سبيل الرضى و الارزام و الامانة و كذا الطرفى على وجه الزم
البيع و سقط افي روعه ذلك من الشرايط و الاركان عارض عن المدافى
و البطلان ما يضمن عن منه شرعية فيه الا انهم محمد عليه افضل التحية و السلام و قد نص
كل واحد من العاقرين المذكورين جميع ما استحق قبضه من النقي بالتمام و الكمال مجلس
المعد و من النقي فارغان الموانع المتشاعلة و الشراغل المانعة باقيا من صاحبه اياه
و تسلم اية قبضا و اقباض معتقده اياه شرعا و اقرا اياه الوكيل و الموكل جميع
عليه بعد حصول القبض بوصول النقي الموصوف الى محقة الموكل المذكور انما كانا
و به اذ ذمة المبتاع عن اداية كلام و بعضا و صولا و برأة شرعى و ضمن الوكيل
البايع و الموكل المذكوران لم يضمن ما يقتضيه الشريعة الشريعة لدى الاستحقاق

ضمنا ما شرعها ورجع الموكل المذكور من به ما باع وكبله من طرفه عليه عن بكته
الرجوع منه على من يصدور به أو اقراره رجعاً شرعياً وجب له المالك
البيع قبل البيع ثم اقر واعتوض الموكل بالبيع والموكل المذكور ان اقر ان يافى
في الشرع ما عتبه من البيع بان يجمع ما ورد عليه العقد لحقوقه وملك للمتعاقب المذكور
حتى من حقوقه وملك من املاكه وان لاحق لها ولا يملك واحد منهما في ذلك ولا بعض
ولا في شيء من حقوقه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وقبل البيع اقرارها
لنفسه قبل ما شرعها وحقوقها فيه تصديقاً سمعياً وبذلك كله من الهدايا الى ان ينفذ
جميع من استوفى العدول الثقات الاضرار الاراد الاعمال وجرى ان ذلك
في تاريخ كذا النوع الثالث فيها اذا كان التوكيل من جانب المشتري ملك
المجمل له رافع الافلاك وموفق العباد بشر الاملاك والصلوة والسلام على رسول
ونبيه محمد الذي اخذت منه بقوله لا اله الا هو فقلت الافلاك وعلى الله واصحابه
ما استقل الاملاك من الملاك الى الملاك وبعد نكاحه وثيقه صحي شرعية وصحيفة
صريحة سمعية على مضمونها وموادها وينطق ان ظاهراً ونحوها عن ذلك انه اشترى
التوكيل الثالث الوكالة من قبل الخي تون المحظوظ فلانة ملك فلانة ملك فلانة
رفعتها وهو فلان بن فلان وكالاته من قبلها ونيابة من طرفها الى الصالحين من الخي تون
المسمية فلانة بنت فلان من فلان ومن حلالها انها بيضاء بلباسه شهدا له العقد
على وجهها اثر الجدي وباعت الباهل المذكور من التوكيل المذكور في
عقد مدسوع زواني حاله يصح منها المبيعات الشرعية وسعد من املاكها قد
السمعية لانصافها بالحرية والعتق واليهوية والورثة والهدايا والوراثات
والرضى والطلاعية والاختيار وفقدان الجبر والكرهية والاعتقاع
ان وكلت الموكلية المشرية التوكيل المذكور في بشرى الملك الآتي ذكره من الباهل

المذكور: بابي الذي سنده، وفي قبض المثلث، ورفق من النسي من البايعة
 توكيلا شرعا مقته، فابعد الالوكيل المذكور، جميع ما هو حق البايعة المحل بالمكسوة
 ومكسها، وفي قصه فها العلق الى ان اصبح مورا، والبس بلا مازعة منازعة، وفي صحة
 في صم وممانعه، وذاك جميع البايعة المكروم الموقوف بنمو المشتعل على
 ستمية ساقه كرميه الكاينة ظاهر قوتية كذا من قري ناحية كذا من اهل المدينة
 كذا المختل حدوده ببايع فلان وبارض فلانة وبكرم فلان وباشجاره واليه
 ينتمى بام ببيع التوابع والواحق وجملة الحدود والحقوق والمضائق والمنسوبة
 من الارض والجدران والاشجار الخمر، وغير الخمر، والكروم والسواقي والاشجار
 وابانيات والنجيات والجدول والطن وغير ذلك من الخس والاور
 الكاينة في حيز جري شرب الخمر، والوسوم، وهو اثنا عشر سهما من اهل اربعين
 سهما من قنا، النفاة الخوثة ببايع المذكور المنحصر هو بعضا في ارض كذا الخفية
 آبا ومان في موضع كذا او يعبر عن كل سهم بيوم وليلة ومن قاطعة حقوق من الآبار
 واللاجي رواجي رومي ربي الشروب والكفيل والمنايع والخرام وغير ذلك
 من المسح الى المستعينة بشي معلوم قدره من كمد مذكور وصفه مبلغ كذا دينار
 من النعمة المضمومة المسكوكه ارا في جميع المعاملات بعد كذا اشطره
 تبعا لاصله وقصه لغز، كذا دينار او جري منها عقد مبايعه صحي شرعية
 لازمة مبرمة من هذه جازمة مشتملة على جميع الشرايط والاركان فانه على جميع
 التواقض والبطدان جارية على سبيل طرته فيه الانام ومنهم شرعية مجز
 عليه السلام مسبوقة بالوجوه الصادرة عن البايعة المذكورة في هذه المسح
 المذكور عن اولادها واحفادها المذكور والانات وعن لها حق الزوا
 عليه من الاجنبى على تقدير صدوره ومنه او اقرا عنها رعاية على ههنا الشافعي

المطبخ والخبز النعاني رجب عاشر عينا ثم اقدمت على هذا البيع الخ على غيره وقضى
الوكيل المشتري جميع المعنى المحذود وكالاته من قبل موكله المشتري لها بقا
ابايعه اياه من رعا عن الموانع ثم قبضت ابايعه جميع المعنى المحذوف تمام في المجلس
باقبا عن الوكيل المشتري اياها من مال الموكله المشتري لها قبضا واقضا مقولا
عليها سمعا والزمته ابايعه المحذورة للموكله المشتري لها ضمان الورك والعهدة
وعند خروج البيع المحذود دسحقه يومان من الايام لاحد من الانام التي انا
شتر عينا صري ثم اقرت ابايعه والوكيل المشتري المذكوران اقرارا جعلا
شرا عا طعن راعين بان جميع البيع المحذود والموسوم سببر حوقه ومجرب
حقه ومملك طلق للموكله المشتري لها المحذورة فلما حقق من حقوقها وعقد على عطايتها
وان لا حق لها ولا لكل واحد منهما في ذلك ولاني بعض منه بوجه وسبب
والاصل باقرارهما قبول المشتري لها بقا لا شرعا وبذلك كله من المطبق
الى المقطع يستدعي من الشهود العدول المصدقين عن البيع والعدول وانفق
بغير الوثيقة الشريعة وجر بان القضية السميعة تأريخ كذا النوع الرابع في اذ
كان التوكيل من طرف العقد لكسب المصلحة الذي اعلم بطا الزوال بان السلام
واحكم بقوله الشرع اساس الاحكام وجعل الشريعة منهي وذريعة الى التميز
بين الخلال والطوام واصل البيع والشري وحرّم الاغتصاب والربوا بين الانام
والصلوة والسلام عا محمد النبي ذلك ضرا اعلم الكفر في الاجام واطفا
عبدة الاوثان واللاصنام وعلا الله واصحابه ما اضط الضياء بالظلام
انما بعد هذا الفصل شرعي المقاصد والمباني وذاصل دين المعاقدة والمعاينة
يشتمل مضمونه وقفاه ويحتوي مكنونه ومعناه عا ذكر انه اشترى فلان من
فلان من فلان فالحاصل مال موكله المذكور من وكيل فلان من فلان بن فلان والوكيل

بالبيع من طرفه هو فدان من فدان من فدان وباعه هو منه والحالة عنه في بيع فدان عقد
 فرد بعد صدور التوكيل من كل واحد من الموكلين المذكورين بالنسبة لكل من وكيله
 على الوجه المستطور والنسب المذكور بعد واما من الموكل الأول فيشترى الملك المذكور
 بعد بالثمن الآتي ذكره من وكيل الموكل المبيع عليه وبقبض الثمن وايجاب ضمن الثمن
 واما من الموكل الثاني فيبيع الملك المذكور للملك المذكور المحمود بعد من الوكيل
 المشتري بالثمن الذي وقع عليه الاتفاق وفي قبض الثمن وتسليم الثمن توكيلا
 صحي شريعا ما من الولول وبها والموكلان ساعين على اكمل الصفات المعتبرة
 في حكم البايحات الشرعية واما الصفات المعد بها في فدان المعاملات الاسدية
 حرية وعقد وبلوغا ورثا او اندام ولاه عليهم ووجود ان طه اعيته
 واختيار وفقدان ان كرايه واجبار جميع ما ثبت في مجلس الشريعة الشرعية
 والمحكمة العليا البهية البيضاء بحدود المواسم تبرير صانها الله تعالى للواد
 البيوتية والبيات الزمانه من يدى حاكم المولى المحمود الاعظم الذي استوفى
 صدر الكتاب هذا بتوقيع العالي ابيخ الله فلال جلالة واخاض عليه سجات
 نواله بطريق موثوق به شرعا بشهادة جميع من العدول وجميع من الخول وطابته
 من اهل القول وهم المولى فدان من فدان وفدان وفدان انه حق الموكل
 المبيع عليه المذكور ملكه وفي يده وحت تصرفه المطلق بالحق والصدق بتمامه
 ومنازع شهادته شرعية غيب التداخي والتاكر والاشهاد والشرعة وذلك
 جميع القوة المدة كذا من قولي فاجبه كذا من اعمال بطله كذا احد ودار ايضا
 منسوبة الى اراض قوتية كذا اولى اراضى سبع كذا اولى ضرعة كذا اولى
 اراضى قوتية كذا ابا بعد من حرقها ونحو طي سلكها توابعها من الاراضى المهمة
 والمستعمدة العاصرية والحاضرة والغزاية والمعامل والمراعى والصلى

والأبناء والصناعات والأودية والجنات والكلاب والولم والنبذ
الكهوف وملاعب الصبيان وبجائس الشيوخ والنسب ومواضع بؤس الأكر
والأصايب والخباب والبارد وغير ذلك من الحقير الداخل فيها والى رجب عنها
المصلحة بالانفصال عنها القابلة لانتها البيع عليها المضافة المضافة إليها سوى
مالا يدخل تحت التملك من المساجد والمقابر والحدائق والطرقات والمسكنات
شيء معلوم التور والصفة عند العقدين بل هو كذا امتثالا من النصفة إلى لصمة
الجدة المدة عود قرض بالثمن قبل الجدة بصفة كذا امتثالا من النصفة إلى لصمة
وخرجت منها مبيع شرعية في الهوى ملابس الصمير رافعة ولا أحكام للزوم
كأفله وعن موجبات المخططات ومقتضيات المدحضات عاطلة وعاجية
الشرط والاركان المخصوصة وقد قضى الوكيل أبا جهم التتوي المخصوص
عليه بالثمن والكمال في المجلس من يد الوكيل المشتري من مال الموكل المشتري له
قبض شرعية مشاهدا حيث يورث الوكيل المشتري والموكل المشتري له
عن ادائه كماله وبعضا براتب شرعية وحصل قبض الثمن المجد ودبا قباض
الوكيل أبا جهم وأياه ومجلسه منه وتسلط عليه وتكليفه من التصرف فيه فإذ
مستعمل بأمره صحة القبض والاقاض الشرعية والزم الوكيل أبا جهم
المجمع عليه للموكل المشتري له ضمان كل ذلك يلحق الجميع كله أو بعضه قبل إتمام
بوعا من الأيام وبرهنة من اللازمه والاعوام فعهدة على الوكيل والموكل له
شرعية معارضة الموكل المبيع عليه في همه المبيع المجد ودعى له الرجوع منه على
عاقبة برصد ورهبة عنه رجوعا شرعيا ثم باور إلى هذا العقد الصادق عليه
واقرة الوكيل أبا جهم والموكل المبيع عليه والوكيل المشتري المذكور أبا جهم
طاعني رابعي أن جميع الترتيبات المبررة لحقوقها وحدودها وتوابعها

وبما صحح شرعي وعن الخواص والخط عن عرس وعلى جميع الشرايط والا كان
 مشتملا وكان للمشتري المذكور في ذمة البايع المذكور مثل الثمن المذكور قدرا
 وجب في ذمة البايع المذكور وحق واجب القضاء والبايع موقوف بثبوت ذلك
 في ذمة ورثته عليه فخاص الثمن من الدين متخاصة شرعية موجه له في ذمة المبيع
 عن ادراك الثمن وقت ذمة البايع عن جميع الدين وبعضه بابتدائه شرعية بامتناع
 وقصص وارتضى البايع المبيع من المبيع في رعايته مشغول بما يخصه من القبض
 والا قبض المبيع في شرعا والتم له ضمان ما يقتضيه البيع اعلى ضمان الدرك لو
 خرج المبيع مستحقا ما قاله ائمة اشرعيا ورجح البايع المبيع المجد ودعى اولاده
 على من يترصد ويربته عنه رجوعا شرعا موجب لعود الملك اليه قبله ورجحان
 المبيع مسبقا بعبء افي بروتة مورد البيع قبله روتة شرعية لايته بالعارات
 شرعا وذو ذلك جرى في تاريخ الكذا النوع السادس في اذ كان بطريق المودة
 من طرف البايع تلك مضمون السوادني ومكثون الزبر الاسلامي موقفا في
 عن ذكره باع فلان العباسي في فلان الاسكاف واشترى هو منه حاله كونهما
 متضمنين بضاعتين يصح منهما المبيعات الشرعية ما قال البايع انه حق ومملكه و
 صوته المسمى ملكيته وفي يده الى ان صار مورد العقد بهذا المانع وشا
 وذلك جميع الخيرة المعروفة باباح الكاه داخل ببلدة كذا في محلة كذا الى سوق
 فلان وجمع البائعين فيها التمتع بآردلان وجمع بئب الزوايا ايضا
 موضع الجمع في باب كذا من ابواب البلدة كذا احصوده مع التملك حتى يتصله بكذا
 وكذا الى اخره فجمع التوايح والالواح حق من الارض والجوران والمستوف
 والروف والالواح والتصور والراجي واللاجنه الخصة التي يصب فيها
 اياها وغير ذلك مما يعرف بالجميع ويغيب ويضاف اليه ببيع كذا ديارا في

النصف الربعية الرابع كل دين رهنه ببيع شئ شرطه سماعه كذا ابي ابي لا يصح
 شرعا وابتعا جاز ما سمع بحد يابعا ما يصح من القبول الشرعية فابعا على نفسه
 من الشروط المخصصة جاز يابعا في البيع التوقيف ما ضيا على منعه الدين المستقيم وكان
 نكاح بن فلان بن فلان السراج في ذمة البايع مثل التي قد راو جفا حقا
 واجب ادائه ودين لا زاد قضاءه و البايع معقو فابروم ذلك الدين في
 ذمة لداين المذكور في حال البايع عثر على الدين المذكور على المشتري المذكور
 فاقبال هو منه و جرت بينهما حادثة شرعية مشتملة على شرائها و اركانها فتقول
 دين المشتري المذكور من ذمة المجلد البايع الى ذمة المشتري الى على حكم بين المجلد
 السمع فثبت ذمة المشتري الى على المشتري المذكور و ذمة البايع الى المجلد
 عن دين المشتري الى الدين المذكور برادة شرعية و قبض المشتري لجمع الثمن المذكور
 من يد المشتري الى على باقهم في المجلد ثبت برت ذمة عن ادايه قبض يابعا
 شاملا و سلم البايع المذكور المبيع المذكور الى المشتري المذكور و سلط عليه مكتبة
 من النصف فيه فارتفع الموانع و الشواغل فلتسليم هو منه تسليم و تسلي شرعي و
 له ضمان ما يوجبه الشرع المبيع لدى استحقاق المبيع يد ما التزم ما مقبلا شرعا
 و رجع البايع في هبة المبيع محض الرجوع منه شرعا رجوعا شرعا مقبلا على المبيع
 فضاء المبيع المحذور و ملكا للمشتري المذكور بموجب بين المبيعة المشتري له
 اليد و النصرف فيه تصرف الملاكات املاكهم و اقر البايع بملكه فيه اقرارا شرعا
 مجبيا شرعا و قبل المشتري اقراره و صدق فيه و ذلك جرى في تاريخ كذا اليوم
 اسباب فيما اذا كان الحوالة من طرف المشتري كتبت بهذا ما باع فلان من طلاق
 الدين و اشترى هو منه حادثة كونا العاقدين منعوتين بالبعوث المعقول عليها
 في صحة المعاقدات الشرعية جميع ما هو حق البايع المذكور و ملكه و في تصرفه المطلق

عن

الى او ان صدور البيع عنه بلاشئ هو ذلك جمع المدعى اليه واصل مدعيه فربما
 كذا في محله كذا الحدود بكذا اتمام حدودها وحقها من الارض والبناء والحيطان
 وابوابها والسفوف والاشجار الخشبية المزروعة فيها والاقانات الخفية وهي حق
 المملوك على المالك القديم وموجب الميزاب ومطبخ النخل وملك الكناسات والاشجار
 وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بها بملكيته كذا ادعى من الدوام الحصنة التي لصقة
 المصنوعة بالمسكون كذا في ملكات شطوطه للقبض والتصرف كذا ادعى
 وجرى من العاقدين عقد بناء به حكم شرعية ومعاقد بصرية سمعية قاطعة جائزة
 على سائر وطائفة المالكين البياعات الدينية والاياب الصادر عن ابيهم والقبول
 الصادر عن المشتري المقترب اصدى على الاخر بلا تعلق فاصل وكلام اجنبية والرد
 الكافية المحقرة بشرعا وغيره من الشروط المعبرة حاله من البطولات عارية عن
 المفسدات جارية على حكم شرعية غير الانام بخلاف رسول الملك المملوك المشتري المذكور
 في ذمة فلان الخلق في مثل الشيء الموصوف قدرا وجنسا ونوعا ودينا ثابت حالا واليد
 المذكور مترا بغيره وزوجه في ذمته فاحال المشتري المذكور ابيهم المذكور
 على مدعيه المذكور بالتقضي الجسدي قدره ولو لم يقبل ابيهم من الحوالة منه حواله
 قبول لا شرعي ورضى المدعيون الى رعيه ايضا بن الحوالة افرج المصلحة عن حصة
 الخلاف فبرئت ذمة المشتري المجل عن ادراك كل التقضي وبعضه وذمة الى رعيه
 المدعيون عن دين المبتاع المجل بر اية شرعية ثم ادعى الى رعيه المدعيون جميع المبلغ
 المحال به الى ابيهم الحق في المجلس فيبقى هو منه مضافا حسب ما وجب له اذ ذمة
 عن ادائهم اليه بر اية بعض وابوابهم المبيع الى المشتري المذكور
 ومكنه من التصرف فيه تصرف ذولي الحقوق في حقوقهم فان راعى السواغل
 تسليمها وتقليتها صحيحين شرعيين والزعم له ضمان الاموال وقت الطرح مستحبا

من الأيام التي اشترىها وجرى ان البايع مسبق برجوع شرعي معتبر صادر
 عن البايع في شبه المسع عن ملكه الرجوع منه على تقدير حصوله اقرار استعمل البايع
 ثم اقر البايع المقصد للمعقود بنحو ان لا يخلط بينه وبين الا اعتبار شرعا بان ما ورد عليه
 العقد باسره واجمع حتى وملك للمشتري المذكور وان لاحق له ولادعوى في ذلك
 ولا في بعضه بوجه وبسبب وقيل هو اقراره لنفسه وصدة فيه بقوله لا سحبا النوع
 اثنى من في حق الاب مال ابنه الطفل بعد ثبوت الملكية بكتب هذا الكتاب شرعي
 يلزم انوار الصحن عن ثمنه وقضاهه وسر سمعي بغيره آثر لا اعتبار في مكنونه
 ومطواه فاطن عن ذكر انه بعد ان ثقت وانصت ووضع في مجلس الشريعة الانوار
 ومجلس الدين الانبر بدينه الموحد كذا اجماعا منه عن البيوت والبيات في حق
 رب الارض والسموات لدى المولى الاعظم الى كم الاعول الاعلى الصارف اوقاف
 الشريعة في مهام الام حبة لله وذخر اليوم الغد انوى يسوع في صدور هذا الكتاب
 بتوفيقه العالي المحقق به صلى الله عليه وآله وختم بالخير والخيال اثر رعاية
 المراسم الشرعية ومحافظه للوائح السمية بما هو الطابق في البيوت شرعا بشهادة
 عصبة من العدول وطائفة من اهل القبول وهم فلان وفلان وفلان شهودا
 شهدوا بشرعية ان جميع الخانات المحووف بفلان الواقعة داخل مدسه كذا في سوق
 كذا اعلم باسار الواض في السوق المشتغل بعلت طبقات وكذا اجرات فترقاينة
 وحقاينه حدوده متصلة بكذا وكذا او بالسوق واليه ينتهي به جميع الدقن
 الملكة احد اهل اعلم باسار الواض في الخانات والاخرى على يمينه بجانبة الطود والحق
 والتمويه واللولحق وسائر المضافات والمضافات من الارض والمحيطان
 والبيوت والسقوف والجرات السوقية والحقاينة والساحة والاسطوانات
 والدرجات والوكات والابواب والاصطبل وغير ذلك من الحقوق الواضحة والحقبة

انما له النسل والاستقرار حق وملك للطفل فلان من فلان حق من حقوقه و
 في تصرف وآكده وليه المذكور بالحق بلا منازع وما نزع وبعد ان راي الولي المذكور
 مصلحة ابنه الطفل وخط في بيع الملك المجدد وتلقه نفسه ورعه وعدم قدرة الطفل
 على عارته لعد ذات يده وان صرف ثمنه الى ما هو الاله والاحفظ للطفل اولى و
 البق باه الوالد الولي المذكور فلان على ابنه الطفل المالك المشهود له كونه في حرمه
 ولحق ولايته حكم الولاية انما به له عليه من فلان بن فلان بن فلان الصباح وارتجاع
 هو منه بنى طب شرعي وتوافق ديني جرى منهي عما قانون الاسلام معتد في العمل
 والاسظام وبما حاله متصفان لصفات اعتدتها الشريعة البيضاء بنسبها
 بنسبها اعد بها الطرية المستقيمة الزهراء من كل الحرة والبلوغ والرشد و
 الرضا والطايع والاختيار من غير ثمانية اكرام ومنظرة اجبار جميع ما هو في
 الطفل المسجل عليه المذكور وملكه وذلك جميع الخي ان المشهود به المجدد المذكور
 بجميع حدوده وحقوقه وتوابعه ومواقفه ولو احقه ومضاته بجميع ثبته ما هو
 طاق مودة شرعية بشهادة عديدين جسد من بغير الاملاك وبما فلان وفلان ابنه
 اقصى القيمة سوا الزمان والوقت وذلك كذا اذ ياراسن النسخة الابيض النسخ
 الجيد المخرّب المسكوك الربيع بغير رخصه توكيده كذا اذ ياراسن النسخة الابيض النسخ
 شرعية لازمة بمنزلة منقطة تاليف صادرة عن الاباء وقبول ترتب عليه من تملك
 بلا خلل كلام في صلح على الشرايط الشرعية والتواعد السمعية خالصة عن شوائب النسخ
 والابطال عرية عن موجبات الطعن والفساد جارية على مقتضى شرع رسول
 الملك المصلح محمد عليه السلام ووفق المبتاع المذكور بجميع النسخ الموصوف الى ابائ
 الولي المذكور بالتمام توفيراً شرعياً مبريأ من عيب ادرايه وكله وفله راقية
 شرعية واقضى الولي ابي به المجدد من المبتاع في غرضه الموانع فقبض

اقتضا وقبض شرعين فخرج المبيع المحرم ومقتضى وقت من الاوقات لاحد من
 الانام فصان التقي في مال الطفل المبيع عليه قبل بلوغه وفي ذمته بعد بلوغه
 واين من رثته واقرا ببيع الولي المذكور اقرارا نافذا شرعا يصح بين
 الجباية وبان المبيع المذكور قد كان ملكا له لا لغيره المبيع عليه ان يبيع عليه
 وانه لا ان ملك للمشتري المذكور وان لاحقه ولا لغيره المذكور في ذلك
 ولان بعض مخرج من الوجوه وسبب من الاسباب وقبل المشتري اقراره
 قبولا شرعا التوقيع التام في بيع الجدة من حافه من طرف الابن فيك
 بعد ثبوت الملكة ببيع فلان على حافه الطفل من طرف الابن وهو فلان فيكون
 اشارة له عليه شرعا من فلان بنت فلان واستمرت هي منه حالة انصافها
 بصفتها سبقت في الشرع ما هو حق الطفل المستودع له المذكور وفي وجوده المذكور
 ونقصه بالحق بلبانها وذلك بجمع الجذر المعروف فلان الكفاة داخل بكفاة
 كذا في محله كذا في سوق كذا او نذكر حدود الاربع على التوقيع من الارض و
 الجدران والسقف والاضراب والابواب والصدور والابواب الموضوعة
 فيه والاحبال المعلقة والاشجار والاسطوانات والتخيمات وغير ذلك الحقوق
 التابعة للبيع كذا درهما من النقد فلان بعد ان شهد الجيران بقبول الاسدرك
 وها فلان و فلان المقتدان ان المبيع المذكور راقتى القيمة لغير الزمان وان
 غبط الطفل المذكور ومصلحة في بيع الجدة المذكور بما به صحى شرعية لازمة
 على شر ايضا خالية عن نواقض والتكليف واحد من السابقين بقبولها استحققت
 ثمنها كاملا وممنى فارغا عن الموانع قبض واقبض شرعين الى آخره التوقيع
 الى شر في شر الاب لابنه بكذا بكذا معونة على ذكر انه اشترى فلان لابنه
 الصغير فلان كونه في تحت ولايته خالصا لغيره من المصالح والعبث في شره

الملك

واحتفظ طاقته غاية الاحتياط من الملك المتصرف وهو فدان ديار هو سنة
 متحدة ما ثبت بشهادة فدان بن فدان وبما ظاهرا العلاء المقبول الشيخ
 انه حق البايح وملكه وذلك الطاحونة المعروفة بعلان المشتري على بلت دوار
 المسماة على سابقه كذا الكاكة طاه قرية كذا ابن قولي ناحية كذا ابن كذا مدنة كذا
 ونذكر حدودها وصوتها ومراقبتها من الارض والجدران والسقف والباب
 والاقطاب والاقبي رانته والدائرة والناف ووقار والنوع والمصنف
 ومطبخ الحبوب ونحو الاوقاد وغير ذلك من الحقوق المصلحة باي جمع الساقية
 المستندة اليها المندوبة منها الى الطاحونة المعروفة بعلان ومن شرب من الطاحونة
 من الهذالك المذكور كذا الجبلت تحت مجلس الشريعة بندان فدان انه قيمتها
 وذلك كذا اذ يدار من السقف العالي وجرت منها معاينة بشارعه ومبايعته
 دفع المشتري الى المذكور جمع الحق المذكور من مال ابنه المشتري له المذكور الى البايع
 المذكور بالتمام واقتضه منه في المجلس كاملا وقبض البايع منه ذلك دفعا وارتضا
 وقبضه شرعية وسلم البايع المسع المحمود الى المشتري المذكور تقسيم هو منه فارعا
 غير مشغول بما يقع في القبض والاقبض في المودع عليه شرعا ورجع البايع المسع له
 الرجوع منه شرعا قبيل كايه والتمام البايع له ضمان الحق والوارك عند
 الخروج مستحقا يومان الايام الستة اما عقبة التي الشرع ثم لقر العاقد ان
 المذكور ان اقر اراحيه الشرع القويم واعتور في جوزه الدين المستقيم
 طاعين راضيا ان المسع المحمود له كانه حوته ملك للطفل المشتري له المذكور
 فدان وان لا حق لها ولا لكل واحد منهما في ذلك كله ولا في بعض منه بوجه
 وسبب ما قبل المشتري الابن اقر البايع واقر انفسه له ولاية عليه قولنا
 شرعية في تاريخ كذا النوع الحادي عشر في مع الوصي مال الطفل كذا سابق

الشرعي منه معبر عنه ولو انه بعد ان ثبت وحق في مجلس الشرع المظهر ومحل الان
 الانور بعد ما كذا ان يري المولى الحاكم المسمى لصدر هذا الكتاب لازم على الجواب
 باقية بشبهه واعدلين مقبول الشك واما فلان وفلان ان جميع العالم المعروف
 بكذا الواقع اخل مدينه كذا انى سوق كذا او هذا العالم معروف مشهور ممتاز
 عن غيره بهذا الاسم في مكانه غنى عن التجديد وزيادة البنيان والتوصيف
 لجميع التواريخ والواحق من الارض والخطى والبنيان والابواب والسقوف
 والمرافق والبيوت والخطوات والبيضى والسبح والمسموح والمصالح و
 الطاقات والظن من الصغير والكبير المحسوس وزنا وقدر او المود واللائق
 وبمسطحات القاعات وموضع الابواب وحي رى ما يكره العذب ونحو ما في القصور
 الممدوح نور آب ومطبخ الرماد وغير ذلك من كل حق له عليك بالملك وسحق
 بالاسحق وعلما تسمى الوجوه والاسباب حق وملك للطفل المسمى فلان حق
 من حقوقه واسحق ليد من لاله المذكور بالارث الشرعي وثبت ودين ايضا
 بشبهه الشاهدين المذكورين ان والى الطفل المذكور قد جعل حال حوته وانه
 تصرفاته العلان بن فلان وصحت في امور انبه الطفل المذكور وهو اهل بالوصى
 فظهور عدالة واما نية ووضع ديانته وكفايه ليصرف الوصى المذكور
 بعد حلول اجله وانقضاء عمره وامد في امواله بوجه الغنط والمصالح في السبع
 والشرى والكتسب والكتسب باج وغيره بالارثام عصى بالاكساب والارثام
 عليه من ماله بموجب الشرع بلا اسراف وتغيير وثبت ايضا بشبهه ودين
 بقيم الاملاك عارفين بها واما فلان وفلان ان افضى قيمة الملك المشهود به
 كذا دينا راوان غنطه الطفل المذكور ومصحة في ان يباع ذلك ويشترى بغيره
 شئ ارفع منه او يستتر باجمعه لكونه مشرفا على اطراف والموارد ولم ينف اجرة

بجاءه اشترى فلان من فلان من الوصي المذكور وبه نون وبيع هو منه حكم
الوصي به في صفة فذه واما قد ان خفيده موصوفان باكمل الصفات التي
صحته البيوع الشرعية والعقد والسمعي جميعا في المسمى به الموصوفه المقتضى
المشروحه قبل بكذا وادينا من الصفه الموصوفه نصفه تأكيد للاصل وحققت له
كذا وادينا اشترى محلي شرعي وبيعه على سميته شتم على جميع شرائط المبيع للعقد
الشرعيه وادينا كانهما المقتضى البيوع السميته متغيرا عن البدل اقصى والموانع المذكوره
المحبطه جريا على منعه السلام ونحوه في الانام محمد عليه السلام وقبض الوصي
ان يبيع جميع الثمن المسمى قدره في المجلس اشترى به ما يوافق منه او يستخرج به
للطفل المذكور بوجه شرعي بقا في المسمى اياه واقرب بعد القبض بوصول
ذلك اياه منه باتمام والكمال فثبت بريت فذه المشتري عن ادايه كلاه وقادرا
مضاهيه الى القبض والاقباض المقتضى بها شرعا ثم قبض المشتري المذكور منه جميع
المسح باقباض الوصي اياه وتسليم اياه فارغا عن الموانع الشاعده والشواغل
الحاله والتمزم له ضمانا ما يقتضيه التشريع الشرعيه لدى استحقاق المبيع
من الايام لاحد من الانام التوا ما شرعي وقد توفى بدينه عن مجلس العقد
راضيه به معقوف برؤيه جميع مورد العقد والاطلاع على دقايقه وجايله وقد
اتصل بذلك حكم الحاكم الموصى اليه مد الله سبحانه مدة وجعل معه وبين لهما
سدا وسفيده وارضاه وادناه على ما صدر عنه بسو ال شرعي وذلك
جرى في تاريخ كذا النوع الثاني عشر في بيع القيم المصنوع من قبل الحاكم
مال الطفل كانت السبب الباعث لتسليم هذا الكتاب الشرعي وانشاءه والموجب
الداعي الى تزييد الخطاب الوصفي واعلانه انه ما توفى فلان من فلان وسئل

مقويا

من دار اخواني من ابناء وارثي من دار الغور الى مكان السرور
والخضر وارثي ابن واحد طفل وهو فلان ولم يكن له وصي يقوم باموره و
يتصدى لمصالحه جعل الحاكم المسجل تصدق من الصبحه الشرعيه سبع اذنه فلان صلاه
وافاض عليه سحر رواله الغلاني بن فلان قيم في امور الطفل المذكور وهو اهل
لان بغرض الامور اليه بثبوت عدالة واثامه ووضعي وديانه وكفايه له بوجه
شرعي ما احاطه عليه به ليصرف العقم المذكور في امواله وكفايه بوجه الضبط وعناية
المصلحة من البيع والشري والاسراع والكتبا وغير ما يرى العقم المذكور
المصلحة فيه والافاق عليه والاكس واجله بالمخوف مجتمعا عن الاسراف والتفتر
وفوض الحاكم المشار اليه لزال شراييه من الامور اليه تفويض صحي
شرعي وعاينت واتضح له بالعدالة المستندة الى الشهادة عدلين
مرضي الخاتمة وبما فلان وفلان ان جميع الجدة او الجدة او بيت الجدة
الوعدة التي هي مجلس ما في الذي يجديها الجدة موضعها خارج مدته كما ابدرب
كذا او يذكره وجميع حدودها وتوابعها وحقوقها من الارض والجران
المختصة بين الابن والسقف المحسني من الابن والجعل المدة طاق والباب و
من حق ما خذ ما على العادة المستمرة والاعادة المستمرة وحق يجري ما في عنده
امتلاء الوعدة والنصاب الى مائة وكل حق هو لذلك داخل وخارج غير ما
الوجه لكل كان حقا ومكلا للمعوي المذكور وموته وانفص عمره استقل الى
وارثه ابنه الطفل المذكور بالارث الشرعي وانه الآن ملك له وان الجدة المذكورة
المستغنى عن ذكر الجرد وبيان زيادة الوصف لثابتة وعدم ستمه
البلدة المذكورة توجهت الى الخراب والبور وخربت عن محل الاسماع و
اقتضت الى عارة كثيرة ولم يكن للطفل الحاكم شيء سماع وصرح على عارته ولم يرب

احد في استيجي ربا ولم ينف اجرتها على قدر ظهور راسه في التجار ما لي عارنا
 فست الى جده الى بيعها اذ هو النفع واليقين يشترى بثمن ما هو النفع له او يسترح
 لاجله بوجه شرعي فاما الى حكم المولى اليه به الله فله يتقوى به فست عنده بشبهه
 متضمن خبره بن قيم الاملاك عارفين بها وبها فدان وفدان ان أقصى قيمة
 المجدد المذكور لسوارنا نكذ ادنيار من النقد الطلاني ثم عرض على البيع
 لظهور راعب في شرائه بمن القيمة فلم يرغب احد الاقل من فدان و زاد الى كم
 حرس من فدان عن الاقل ثم على بمن القيمة رعاية طاب الطفل المذكور كذا ادنيار
 جرت من الراغب والقيم المذكور من مبيعاته شرعية صورته بمن اشترى الراغب
 المذكور راعف فدان بن فدان من انتم المذكور وهو فدان وباع هو منه على النعم
 على الطفل المذكور باذن الى كم يدوم الله تعالى به في بيعه واحدة وبها ساعد
 مسجلان جميع الشرايط والصفات التي سوفت على وجدانها صحت البايات الشرعية
 من اولاية والعقل والبلوغ والرشد وحرر الامور ونفذ التصرفات المشروعة
 ونفذ ان المودع الشرعي من الارادة واختار العقل والاجابة والاقبال
 جميع المحرمات التي بملكته للطفل المذكور والوفاة التي هي متروكة مجلسه بالحق
 قبل بحد افية التوابع والذواحق والمضائق والمضاربات وكل حق يفي
 وينتسب اليه حسب المسمى المشروط قبل بالمبلغ الى اصل من القيمة المذكور بالان
 عليها فذلك كذا ادنيار ارض خالص جدي اراي بته بستره مظنة القيمة
 لانيسه كذا ادنيار ارض شراي صحت الشراي المخلد وبيعا سبعة الدين المخلد
 مستحقا على جميع مسمى الكافيه وسبق من الشرط المعقبة والاركان المربعة
 من الايجاب والقبول والروية السابقة الكافيه شرعا فان عن الشرط
 والقبول والنفقة من اشتراطها غير مشروع وشرط غير مسموح متروك عن كل

السما

مس

المطلد

واحد من التولية والمواظاة والمعاظاة والرهنه بال وغيره جاريما منع
 شرعية في الانام ومنتضى طريته رسول الملك العلام عليه افضل التحية والسلام
 وقد قبض القم المعوض الامور المذكورة من المشتري الجبار لشري تبعية الثمن
 الموصوف بالتمام والكمال في مجلس العقد قبضا صحيحا شرعيا موجبا لبرائة ذمة المشتري
 عن عهده اذ ايد برأيه شرعية ورفض المبيع المذكور من المشتري فادعى غير مشغول
 بالمواظاة قبض هو منه اقباضا وقبضا مشروعين فيها فله استحقاق الميزان في المبيع
 المذكور يومان الايام وعاما من الاعوام فلا يلحق حكم شرعا فصار
 الجحد واو هو هذا المذكور بان ملكين للمشتري المذكور فيه بموجب بين الجبار
 المحكم له اليد والقصر في بينهما باي وجه شاء ووراد قصر في المالك في املكهم
 واذ في الاستحقاق في حقوقهم وارقون بذلك حكم الحاكم المشددا له وانما ذ
 و انما ذه عليه سواد مجة شرعا وذلك جرى في تاريخ كذا النوع ان
 عشر في عا الغايب بكتب مضمون الوثيقة الشرعية بين ومكتون الصيغة السمعية
 ثلثة من قوادما ان خواصها ناطق عن ذكر انه بعد ان كتب والضم وعلق في
 مجلس الشراء المتدبر بعد كذا ازا دله ائمة وعظمى روى المولى الحاكم
 الاعظم الاعمال الامم المشرف صدر الكتاب بهذا التسمية الشريف وتوقيع
 الشريف خلد الله تعالىه ونصايله بما هو طريق ثبتة شرعا وسبيل وقوة
 سمعنا بشهادة فلان وفلان ان فلانا غايب عن تبرر غيبه شرعية يجوز
 لسيده العاوي والبيت له عليه ثبت ووصي لولي غيب التداوي والقبول
 والاستشهاد والشرعية بشهادة فلان وفلان وبما ظاهرا لعدالة مقبولا الشهاد
 وبما بين ان التهمة المحق ان فيه لا ابرار ولا عيب في الوصول والاطوال

والاخيال وسائر الخيلات استحقاق زوجية لها: الح: فلا بد من فلتان
في ذمة زوجها الغائب انما ثبت الغيبة المذكورة بقصد اقرار المعقود عليه نكاحا معه
المستوفى ذمة بالاوضاع والعسل الشرعي وذلك كذا استلزاما لاسم الذم
الاجر المضروب بالمسكوك المدعو طلاقا وثبت بشهادته فلتان وفلتان ان جميع
فناء القنات المعروفة بكذا من قنوت بلدة كذا المسمى: فو بهما في موضع كذا
المستقيمة آثار ما في كذا او بمن القنات مشهورة معروفة في مكانها غيبته عن ذكر المدة
جميع ترايبها وصقوتها وآبارها واجارها ونيابيعها وكظايبها وجرابها وجرارها
وغير ذلك من المصحح الى الخلف حق وملك للغائب المذكور في يده وقت تصرفه
بلا مشايخ وان ليس له هبة من التتو دو لا جناس شي يودى منه الذي المذكور
لا كماله ولا بعضه تطلب المسححة المذكورة من الحاكم المثار رايه استحقاق حق من يملكه
ان يتو مو القنات المذكورة: تفويضا له منه والفضل لا طعم فشهد عنه فلتان
ان اقرضته القنات الموصوفة بسبع الزمان كذا استلزاما لاسم الذم بقصد ان يكون
على اربع سنين القيمة في مواضع الذم اذ لا ظهور راعب فيها ولم يرغب في ثرايا
احد غير المسححة اذ ان الحاكم ابتداء الله تعالى به امين مجلس الحاكم الا ان ذكره
مستوفى من المسححة وبخاصة اذ من الثمن وبسليم الثمن اشترت المسححة
المذكورة فلتان من امين مجلس الحكم فلتان وباج هو منه على الغائب المذكور
في سنة محددة وصفتة منقودة: جميع فناء القنات المذكورة بحد حقوقها بكذا
شقا لاسم الذم بالاجر المدعو طلاقا شرعي شرعيا وبيعا شرعي صحيحا
حاليا لمصلحة ومكملاته فاليا في موصوفة جاريا على بنهم الملة الفخر الشريعة
الزهر الدجرت من العاقدين المذكورين خاصة صلحهم شرعية ومطابقة
صريحة سمعية واردة على الثمن والصدق المخصوص عليهما تحت برت ذمة

عن جميع النسخ في ذكر الفاسد المبيع عليه من الصداق براه شرعية مستندة الى
الكتاب والظاهر المحمد بالشرع في سلب الابن الابن المذكور جميع المبيع
المذكور الى المهر المذكور وتسلمت هي منه تسليما وتسلمت هو عليها
شرعا ثم بعد اتمام النظر من قبل الحاكم المشرايين في من المبايع المحككة
وجدنا جازاته مطابقا لثبوت الشرع وبهذا السمع فيكم بصحة وانصافا مستورا
عليها عدواني قاري كذا النوع الرابع عشر في المبيع على الميت بكت مضامين
الشرعية مع ما ذكرناه بعد ان كنت رخص في مجلس الشرع المطلب
بلد كذا اذ اما محض عن العائات والافات من يد المولى فكان ضيق
اماله واجري بالصدق اطلاقه بطريق موثوق به شرعا بينها ٢٠ فلان وفلان
ويحافظ به العدا ان فلان مات ووارثه شخصان زوجة واحدة وبه طاعة
وابن بالعين فلان وفلان وسن طعن فلان وفلان حسب لاوارث له
سواهم ولا سمي لوكمة الاله الممل من ثمانية وثلث من ثمانية واربعين
للزوجة من ثمانية والحل ابن اربعة والحل بنت سبعة ثلث والجميع مجلس الشرع
الازهر بطريق شرعي بينها ٢٠ فلان وفلان وفلان شمس واشهاد شرعية
وعن المطالب برية كون الموقوف المذكور مديونا لفلان بن فلان ببلغ
كذا دينا من النعمة لفلان وكون جميع المهر المدة لفلان المستند الى
قرية فلان من قرية ناحية كذا من نواحي بلدة كذا وهي شرعية في موضع
غنية عن التجدد بطله حقوقا من الاراضي السقية والعدبة السهلة والجبلية بحري
شرعيا المرسوم لها من المهر المعروف بالقرية وغيره من كل حق داخل فيها
وخرج عنها بقرينة ذلك الجبلية عن الدارين المذكور من الحق المذكور

حال حيوة و نفاذ تصرفاته رہنا شرعی بقصد ضابطہ و بر جوہر عن اولاد و
 رجوع عاشر عیا و کان ملکاً له حاله الزین الی حین موته و مطلب الدین الحق
 من الی کم ایصال حق من الشرک فی تضع عنده بال طریق المنضم شرعاً فلو الشرک عن
 المنفقات فانه المار فی بنیم الاملاک نعیم فشهد فلان فلان لدری ان اقصی
 قیمہ الحرزہ المہونہ فی ہذا الوقت کذا دینا را بعد العدا و العوض علی البیع
 فی الا سواق و الجایح و عدم ظہور راعی فی شراہا غیر الدین المذکور زیادۃ
 کذا دینا را علی نصیب السعی الطلین و رعایہ لجانہما اذ ان الی کم الموی الی الازال
 موی الی اللہ وجہ المذکورۃ فی بیع ما قصی بالطلین المذکور من من الحرزہ المذکورۃ
 ما ہو نصیبہما من القیمہ و بکذا دینا را زادہ علیہ و بما صہ ما ہو نصیبہما من القیمہ
 ما خصہما من الدین الثابت لہ فی ذلک مورثہا و فی اقباض ما ہو نصیبہما من المشرک
 الا ان ذکرہ کامیاتی انشاء اللہ لیشترک الدین المذکور فلان من الزوجہ المادۃ
 المذکورۃ فلانہ و من الانس البانی و بما فلان و فلان المذکوران و باحوالہم
 منہ فی عقود متکثرۃ و صفقات متعدتہ و ہم و قسماً متصونہ بصنات اعتبرت
 فی صحیح الجبایع الشریعہ و المعاملات اللہ جمیع الحرزہ المذکورۃ حقوقاً و ملکیۃ
 و توارثاً و نوازماً بکذا دینا را من النقد الفلانی باعت الام المذکورۃ بکذا
 الی کم ایصال حق من الشرک فی تضع عنده بال طریق المنضم شرعاً فلو الشرک عن
 المنفقات فانه المار فی بنیم الاملاک نعیم فشهد فلان فلان لدری ان اقصی
 قیمہ الحرزہ المہونہ فی ہذا الوقت کذا دینا را بعد العدا و العوض علی البیع
 فی الا سواق و الجایح و عدم ظہور راعی فی شراہا غیر الدین المذکور زیادۃ
 کذا دینا را علی نصیب السعی الطلین و رعایہ لجانہما اذ ان الی کم الموی الی الازال
 موی الی اللہ وجہ المذکورۃ فی بیع ما قصی بالطلین المذکور من من الحرزہ المذکورۃ
 ما ہو نصیبہما من القیمہ و بکذا دینا را زادہ علیہ و بما صہ ما ہو نصیبہما من القیمہ
 ما خصہما من الدین الثابت لہ فی ذلک مورثہا و فی اقباض ما ہو نصیبہما من المشرک
 الا ان ذکرہ کامیاتی انشاء اللہ لیشترک الدین المذکور فلان من الزوجہ المادۃ
 المذکورۃ فلانہ و من الانس البانی و بما فلان و فلان المذکوران و باحوالہم
 منہ فی عقود متکثرۃ و صفقات متعدتہ و ہم و قسماً متصونہ بصنات اعتبرت
 فی صحیح الجبایع الشریعہ و المعاملات اللہ جمیع الحرزہ المذکورۃ حقوقاً و ملکیۃ
 و توارثاً و نوازماً بکذا دینا را من النقد الفلانی باعت الام المذکورۃ بکذا
 الی کم ایصال حق من الشرک فی تضع عنده بال طریق المنضم شرعاً فلو الشرک عن
 المنفقات فانه المار فی بنیم الاملاک نعیم فشهد فلان فلان لدری ان اقصی
 قیمہ الحرزہ المہونہ فی ہذا الوقت کذا دینا را بعد العدا و العوض علی البیع
 فی الا سواق و الجایح و عدم ظہور راعی فی شراہا غیر الدین المذکور زیادۃ
 کذا دینا را علی نصیب السعی الطلین و رعایہ لجانہما اذ ان الی کم الموی الی الازال
 موی الی اللہ وجہ المذکورۃ فی بیع ما قصی بالطلین المذکور من من الحرزہ المذکورۃ
 ما ہو نصیبہما من القیمہ و بکذا دینا را زادہ علیہ و بما صہ ما ہو نصیبہما من القیمہ
 ما خصہما من الدین الثابت لہ فی ذلک مورثہا و فی اقباض ما ہو نصیبہما من المشرک
 الا ان ذکرہ کامیاتی انشاء اللہ لیشترک الدین المذکور فلان من الزوجہ المادۃ
 المذکورۃ فلانہ و من الانس البانی و بما فلان و فلان المذکوران و باحوالہم
 منہ فی عقود متکثرۃ و صفقات متعدتہ و ہم و قسماً متصونہ بصنات اعتبرت
 فی صحیح الجبایع الشریعہ و المعاملات اللہ جمیع الحرزہ المذکورۃ حقوقاً و ملکیۃ

رشته من

الزهرات وجعلها قدوة في المذكورة في الاثنان المذكورة في القضا وقضا
من الدين اثبت للمشتري المذكورة في ذمة المدين المذكورة في القضا شرعية موجبة
ببرائة ذمة المشتري عن اداء الاثنان المذكورة في ذمة المدين في ورثة المذكورة
عن الدين المذكورة في برائة القضا وقضا واقضى الباعون المذكورة في القضا
من المشتري المذكورة في ردة عن المداخلة والشواغل في قبض هو منهم اقباض وقبض
معبر في شرعها والتم الباعون في ضمان الدرك عند خروج ما باعوه على انفسهم
مستحق بومان في الايام وبرهن الزمان وحينئذ من الاجيان بصرح الترافع
اياء الزمانا شرعيا وحكم الحاكم المعدي اليه لازل حرم الاثنا عشر بكعة جناب
وما الزهرم حشد على تراب باب نهك كلفه واشهد على الصدا دغنة عدو ولا نص
مجلس حكم بمسئلة شرعية في تاريخا كذا الكوع الى مس عشرة البع الصبح كعب
هذا كتاب اشمل على الصدق منونه ومخافه وذا خطاب اشتمل على الحق مضمونه
ومنه يعرب مضمونها ولخر مكنونها عن ذكر انه بعد ان ثبت ولحق ولاج في مجلس
البشرع المقدس بجدته لئلا اذ اما مضمونين عن البليات بين يدي المولى فلان لازل
جنابهم مرجع الاثنا عشر بطريق معتبر في الشرح وسبيل معتد به في السمع بشرة وشهد
بالعدالة فهو فين يصدق الحق له وما فلان و فلان شهادته شرعية غيب وجود
سرايط الجوزات لاستقامة الدعوى على المحققين من القضا الاداء المحترمة بين
عن المحضوري مجلس القضا وجود ارحام الاملاك عليهم واداء ديونهم ان فلان
في ذمة فلان الى ضرورة البلد كذا دينا راض القضا فلان قضا وجبا اداوه
ودينا لازما قضاوه وهو يجمع من الاداء متممة عن المحضوري مجلس القضا
وان جميع الشجرة المنه وسته بانجاء الغرب والاطراف الكاسه بطل هر مدله كذا
باب كذا ان رفاق كذا الحدود كذا بكذا بكذا حدودها وحقوقها بين الارض والحيط

والاشجار والاروز والجداول وغيره ما من الحقوق الداخلية والخاصة حق و
ملك له وفي يده وتصرفه بلا منازع وتلك بشهادة فلان وفلان وبما من اهل
قيم الاملاك ورثتها فحاشه وخساسة ان اقصى المستوفى به في هذا الزمان كذا
ان يودي عليها في الشوارع والاسواق والجوامع لظهور راجع في شره بالبيع
المذكور ولم يوجد راجع غير الدين المذكور وبعد ان اعلم ببيع بالبيع المذكور
ولم يزد على ما كان عليه الا التمسك عن الاداء والاستمرار عن الاباء والاعمام
اعثر رايه امين مجلس الشريعة الآتي ذكره سمعته بالبيع المذكور وبخاصة الثمن
وتسليم الثمن اشترى الدين فلان من الامس فلان وباع هو منه على القدر المتفق
في مئة فدية ما هو حقه وذلك جميع المشهود به المحذور قبل بانيه من الطوق والحدود
والتوزيع واللعوازم كذا ادنيا را اشترى بالبيع موصوفا وسعيا بصدقه موصوفا
والشرائط والاركان المحللة متجديا وعن الشروط والامور المبطلة متجديا وعلى المعاهد
الوادعة على جميع الثمن والدين المتضمن عليها حيث رت ذمة المشتري عن النبي وذمة
البيع عليه عن الدين ثم على قفص المشتري المتني المذكور باقيدض البايه اياه شتملا
ولان الامم عهدة العقود النجارية في البيع على البيع عليه مما خرج من مستحقا
فضار البيع المحذور المذكور ملكا للمشتري المذكور له التصرف فيه باق وجهه شتملا
الملاك في املاكهم في تاريخ كذا النوع السادس عشر في البيع على ملك
بعد ان ثبت في ديوان النجاسة وحل الحكم والامضاء بدار الملك كذا اصحابنا
الله عن طوارق المؤمنين ومكاييد الملوك عقيب الامم واقا كذا واستشهاد
الشريعة بشهادة فلان وفلان وبما مشهور ان يصدق الخصال وبعدها
في طهرا طرا ان جميع الملك الخصال الواقعة بصدقه كذا بدار كذا في ملك كذا
المحذور كذا كان حقا للمؤمنين فلان وفي يده وتصرفه بلا منازع جرت حالي

الى ان توفي بموته استقل الى بيت المسلمين لعدم وارشه بالعصبة والوصية وبعد ان
 ثبت بطريق شرعي مسلمين جاحه الى بيعه لمصالح المسلمين وان قيمة القضي في هذا الوقت
 كذا دينا را اشترى فلان بن مادن مجلس الحكم وعامل بطلب المال فلان وباع هو منه
 عياست مال المسلمين في صفقة فذبحه الملك المحمدي وحقه بكذا دينا را من النقد المملوك
 نصفه خمس لكتبة كذا دسا را اشترى وسما جامع في شرايط الصحر والانعقاد في
 عن جمله القبول والتسديد وموجبات الابطال وانفذ ما ضمن على محج فيه الامام
 محمد عليه السلام وقد قبض العامل الماذون ابا يحيى جميع الثمن المبيع قدره المبيع وضمن
 باقيا من المشتري اياه ليصرف الى ما هو الا لهم فلا لهم من مصالح المسلمين ثم قبض
 المشتري المذكور جميع الثمن المحمدي المذكور وباقيا من ابا يحيى اياه قبضا وابقيا ضابطة اياهما
 شرعا في يد رك المشتري فيها اشتراه او في ثمن من حقوقه من ذلك من قبل احد
 من اناس فله الرجوع الى ملكه الحال حسب موجب الشرع ومتن السمع رضا الشيخ
 المحمدي وحقه ملكا للمشتري المذكور كسائر املاكه له اليد والنصرف فيه تصرف المالك
 في حقوقهم وذلك جرى في ما راج كذا النوع السابع عشر في بيع الاب على ابنه الطفل
 من نفسه بعد ثبوت الملكة والقيمة والخيطة يكتب باع الفلان على ابنه الطفل فلان
 حكم ولاية الابوة انما له للابا على اولادهم الاطفال من نفسه حاله كونه على اكل
 الصفات المرمية المحببة في نفاذ المعاملات الشرعية واشترى نفسه من نفسه جميع ملكه
 المشهود به المحمدي وجملة حدوده وحقه بكذا دسا را بيا وشري شرعين وقبض الولي
 ابا يحيى من قبل الطفل المشتري من قبل نفسه جميع ما استحق قبضه ثمن لابنه الطفل بالتمام
 ومثني نفسه باقيا من نفسه قبضا وابقيا ضابطة وعن فريز ذمة الولي المذكور
 عن جميع الثمن ودخل الثمن في ملكه حكم المقتضى والابقيا من المشتري وحين في ادرك
 الولي المذكور فيها اشتراه لنفسه من ذلك من جهة احد من الناس فله الرجوع الى

مال الطفل المذكور قبل بلوغه واليه بعد بلوغه حيثما يوجب الشرع التويم ويقتضيه السمع
 المستقيم وبذلك كله يشهد الشهود في تاريا كذا النوع ان من عشر شرقي الابنة
 الطفل من نفسه بعد موت الملكة والقطب بكت هذا كتاب فيه ذكر انه اشترى فلان
 لولده الطفل فلان في حقه ماله حكم ولاية الابوة انما له لما بارع اولادهم الى اطفال
 من نفسه حاله انصافه بالصفات التي ساطرها صرح العقود الشرعية وباع به من نفسه
 للطفل المذكور جميع الملك المشهود به لحدوده وحقوقه كذا ونحوه راجع الى الجا
 بكذا ان شرعي شرعيا وباعا سمحيا مستحلا على منتهى محتوياتها على ملكاته فانيا على منتهى
 متعيا على مبطلة جارية على منتهى الملكة الشرعية الخفية وقد قبض الولي الابي من قبل
 نفسه الشري من قبل الطفل جميع ما استحق قبضه عن نفسه بالتام والكمال ومن حق الطفل
 باق من نفسه قبضه وارتبها فاحولها عليها شرعا والتم للطفل المستحق له ضمن الاراك
 عند خروج الجميع سحتي يومان من الايام وعاشم للاعوام بصرفها التاراه رايه و
 رجع عن يده كاي من سائر اولاده واخضاره رجعوا شرعا فيعيد الى ملكه ثم اقدم
 على البيع المحكي بهذا وارتبها على الولي المذكور فيه اقرارا شرعيا واعترا في سمي على
 ان جميع الجميع الحدود بجماعة حدوده وكافة حقوقه حق وملك لابنة الطفل المشري
 وان لاحق له في ذلك ولا في بعض منه بوجبه من الوجود وسبب من الاسباب وقيل ان
 نفسه له ولاية عليه بقوله شرعي وذلك جرى في تاريا كذا النوع ان سمع عشر فيكون
 فيه دفع شفيع الى ربا لاقرار المسند الى البنت قبل البيع على المذهب الفقهي الحق
 يكتب ان احق ما يقع به الصحن والظواهر حسن ما يوشح ويرشح به او ابل
 التامد والمناسير فهاهنا ملك الملك وبيده اذمة الامور واجرا العكس
 فسميانه تسبي عن التغير والملك والصلوة والسلام على نبينا محمد
 وآله محمد الذين ما عاقت الظلام بالضياء انا بعد فقهي في الصلوة الصلوة الشرعية

من الاعوام التزامه اياه مقفية بالقرار الشرعي وخذ المذموم الصادر عنه
 المستأنف بان جميع المبيع المحدود المذكور بباير مضافة ومنسوبة قى صدق
 وملك طلق وما لم يحض للمتباع المذكور فلان حق من حقوقه وملك من املكه
 وان لا حق له في ذلك ولا في بعضه ببيع وسبب ما اقرن بقراره هذا قبول قوله
 المشتري وتصديقه اياه قبولاً وتصديقاً سمعين وبذلك كله من البعد والحق
 يشهد جمع من الشهود العدول وبهم من اجل القبول في تاريخ كذا **النوع العشرون**
 فيما يكون فيه دفع الشفعة بطريقة الامارة مع الصبرة المحمودة يكتب المحل محل
 الشري والببيع وشريعات الامور ومقدر الارزاق والافعال والارواح والصلو
 والسلام على رسوله وجيده محمد وآله مادامت الاعوام والشهور ما بعد هذا
 كتب بشرعي مقفود بذكرانه بعد ان آجر فلان بن فلان ورستاجر هو منه حالة انضاً
 فيما بضاعت المعبرة في حق الامارات الشرعية واتعاتها بالتعوت المعتد بها المرمية
 في نفاذ الاتجارات السمعية جميع الملك الغلاني الواقع بهذا المحدود بكتابته
 المحدود والحق والتواضع واللاحق والمضافات والمنسوبات وكل قود ارض
 قيمه وخارج عنه منه كذا سنة للاشغال بالسكون والاسكان بامرة معلومة المقدار
 والكمية معينة الوصف والكيفية مبلغها كذا ديناراً وبرت بينهما اجارة صحيحة شرعية
 مسبوقة بالرجوع الشرعي الصادر عن المواجه المذكورة بكتبته الملك المواجه المذكور
 عن له قى الرجوع عليه رجوعاً شريعياً معيلاً الى الكثرة اقدم هذه الاجارة المحكية ببيع
 المواجه المذكور فلان واتباع هو منه حين اتصافهما بالصفات المشروعة في عقد واحد
 ما هو قى البايع المذكور وملكه وفي يده وتحت تصرفه المطلق بلا منازع وذلك
 جميع الملك المواجه المحدود بجميع حدوده وحقوقه ثمن معلوم القدر والصفة
 مبلغه كذا ديناراً من النقدا لابيض الفضي الطلغ المخروب المسكوك كذا سنة كذا

نصفه للتوضيح كذا ديناراً وبصره من الذهب الأصفر المائل إلى الأسود محمولة
القدر واليك حاضرة العين متلفة بالتلاف البائع بعد القبض في المجلس
بالأكل ولا يكال لا يعلم مقادير الأعلام الغيبوت وجرت بينهما
مبايع شرعية مشتمل على شرائط والأركان ظاهية عن النواقض والبطالان
ودفع المشتري المستاجر المذكور إلى البائع المذكور الموجه لجميع
الأجرة والثمن النقد المذكورين ووفر كلهما إليه بالتام والكالاتها وتوفيرا
شرعيين موجبين لبرائة دمه على أيهما براءة شرعية واقض البائع الموجه
المذكور جميع الموجه المبيع المحدود من المشتري المستاجر فارغاً
غير مشغول بالموانع فقبض مومنه اقباضاً وقبضاً شرعيين وانزعم له ضمان
ما يوجب الشرع لدى الاستحقاق التزماً شرعياً ورجع البائع في هبته
المبيع عن له الرجوع منه شرعياً رجوعاً شرعياً موجبا لعود الملك إليه قبل
أقر الموجه البائع أقراراً شرعياً طاعياً عارضاً أن جميع الموجه المبيع
المحدود بحقوق مع استعانة المدة المرقوبة حق وملك المستاجر المشتري وإن
له في ذلك ولا في بعض منه بوجوه من الوجوه وقبل المقر له المشتري إقراره لنفسه
قبولاً شرعياً واتصل بعهه بهذين العقدين الإجارة والمبايعتة حكم المحاكم للمواقع
لصدور الكتاب لازل على الجناب وامتضاه وتنفيذه وقضاؤه بعد سؤال شرع
وذلك جرى في تاريخ كذا **الموعود** **الحادي والعشرين** **سنة** **١٢٠٠** **هـ** **١٨٠٠** **م** **١٨٠٠** **م**
واسقاطه يكتب هذا مبيع فلان من فلان واتباع مومنه في حالة تنفذ من أمثالهما
المبايعات الشرعية ما هو حق للبائع وملكه وانتقل اليه من الملكات بالحق
بيع شرعي حبا نطقت بذلك حجة شرعية مسجلة مشهدة وذلك جميع
الملكات الفلانة الواقعة داخل مدينه كذا في محلة كذا المحل المذكور بكذا بجلوده وحقوقه

وتواضعه ولو ازمه بكذا دينارا بيعا حيا شرعيا وابتاعا حيا سعييا
طالبا يصح خاليا عماينا قضه وبطله ثم ابرأ البايع المذكور ذمة المبتاع
المذكور عن جميع الثمن الموصوف واستقطه عن ذمته بالكلية ابراء
واسقاطا شرعيين وسلم البايع المبيع المبتاع فتسلم هو منه فارغا
عن الموانع والشواغل تليما وتسليما شرعيين وجريان المبيعة مسبوق
برجوع البايع المبيع عن الاولاده واحفاده المذكور والانا ث الكبار
والصغار وعن الاجنبي على تقدير صدق هبته واقراء عنه رعاية للذميين
الشافعي والحنفي رجوعا شرعيا موجبا لعود الملك اليه وذلك بحري فإرجاع
كذا النوع الثاني والعشرون في شري العبد نفسه من سيده نكتب ضمنون الشعر
الاسلام مخبر عن ذكرانه اشترى فلان ومن صلا انا سائر اللوق ترك الوجه
ذو الختين ارض تام القدر نفسه من سيده فلان وباع هو منه نفسه في عقد
فود بكذا دينارا بيعا شرعيا مستحكما الشرايط مستعقبا لحصول الحرية وزوال
الرقية وفك الاسير جازيا على منهج الاسلام وحججه الزام عليه السلم وبفض
البايع المذكور جميع الثمن المذكور بما قباض المشتري المذكور لايه بعد صيرورته
حرا ومضى ان يكن فيه تلكه باستعراض وغيره من سائر وجوه التملكات ثم قبض
المشتري نفقة تخليه البايع اياها والقار جملها على غاد بها وقد رجح البايع الغارب
اعلى السنام عن هبته ما باع من اولاده رجوعا شرعيا معيد له الى ملكه ثم اقدم على ذرا
البيع ثم اقروا عترف البايع اقرا واعترافا معقولا عليهما شرعا ان ما باعه حر كسائر
الاحرار له ما هم وعليه ما عليهم وان لاحق عليه ولا دعوى بسبب الرقية والعبودية
ولا بسبب الشهن المذكور ولا بسبب بعضه وان جميع ما في يد المشتري
نفسه المذكور من التقدير والجنس وغيرهما حقه وان لاحق له فيه بعض وسبب وبذلك

يشهد الشهود العدول الا برار الخول الا خيار النوع الثالث والعشرون في شري
 الاخر من يكتب اسرى فلان واخرى لا تنكح احم لا يسمع الا انه رشيد عاقل ما لم
 بمقصود البيع والشراء وعارف بوجه الحل والعقد والمنع والا عاقل يفرق
 بين الصحيح والسقيم والجيد والردى وازالة الملكة والتحصيل والرجع والخمس
 ويعقل له اشارة صحيحة تكاد يحكى العبارة الصحيحة يعرف بشارته
 مقاصد ويعقل منها ما دعه كما يعقل مراد المتكلم بنطقة الصحيح شري بهذا الاس
 بشارته الصحيحة الحاكية عن الاشتراء الصحيح الصادر من العيص من فلان
 باع هو منه جميع الملك الفلاني الواقع بمدينة كذا المحمود بكذا بخلوه وحقوه
 بكذا وجرهت بينهما ما بيعه صحيحة شرعية شتمه على الشرايط خاليه عن النواقص
 واقرها بايع المذكور بوصول الثمن المذكور اليه من المشتري المذكور بالتام و
 الكمال وبراءة ذمته عن اداء الثمن واقراره وصولا وبرأة شرعيين والتمتع بالبيع
 فان العقد والعان وقت خروج المبيع تحقايقا والتمتع شرعيا فقلت جرد
 في تاريخ كذا وفي مثاليه يكتب بمثله النوع الرابع والعشرون
 في شري عبد الماذون بعد ثبوت الملكية يكتب الحمد لله على فضاله والصلوة
 والسلام على خير خلقه محمد وآله وبعد فلما ثبتت في المحكمة العلية
 المخدومة صاحبة الاعطية الاعلية الافضلية الاكلمية خليفه العجيه
 قاضي القضاة بالمالكة الاسلامية نقب النقباء العظاميه صلاح
 العالمية الشمسية الركنية القوامية النظامية اعلا الله تع عند الملوك
 الحاكم القاضى الناقد المحكم وفضايل كذا ونوجيها
 دانيها وقاضيها نقذ الله او امره في الخافقين الذى سيوشح بسجله
 العالى صدر الكتاب بهذا حرس الله هذه ملكية المبيع الذى يتجدد

ويوصف فيه البائع **التي** يأتي ذكره طية ونفاد تصرف فيه بنحو شرعي
بلا منع مانع وزحمة مراح بشهالة فلان ثبوتنا شرعيا **تصدي** فلان الرتبة
وهو عبدادون من قبل سيده واليكه فلان في المعاملات واشترى هو
من فلان وباع هو منه بنحاطبه صحيحة شرعية جرت بينهما في ذلك مشتملة
على الايجاب والقبول المعبرين شرعا بجميع الملك الفلاني الواقع بهذا المحمود
بكنا المحمود بما يتعلق به من الحدود والحقوق والمرافق والارض
والبناء والشرب والمجددان واليبر المحفورة فيه ومن سلب التوايع والظلم
والمضافات على الوجوه كلها بكذا دينار من النقد الفلاني بمبيعة
صحيحة شرعية جازية لازمة نافذة قاطعة منبرية بته تبلة لا شرط في صلها
بظلمها ولا خيار في منها ينقض الا على سبيل رهن او بحية لجزائية على منهج
الاسلام ومقتضى شريعة خير الايام عليه السلام وجعل المتعاقدان
جميع الثمن المعين فيه الواقع في اراء المبيع عنهما وقضاء وقصاصا
عن مثله من كذا دينار وهو جميع الدين الثابت لما لك المشتري فلان
المذكور في ذمة البائع وذمة عمه فلان وكل واحد منهما بالدين المسددا اليه
كفيل وضامن عن الاخر بالامر والاذن اياه للدين المذكور والبائع
وقت البيع كان معتقفا بوجوب جميع الدين المعين فيه بموجب الاقرار
والضمان المختص في ذمته معاوضة ومقاصة صحيحتين شرعيتين
فبريت بموجبها ذمة المشتري العبد المادون واليكه المذكور المشتري
له عن جملة الثمن المعين فيه وذمة البائع وعمه عن هذا القدر من الدين
الثابت الموعود اليه فيه وهو مثل الثمن براءة الشرع مستقطعة لحق المطالبة
والمواخاة وسلم البائع المبيع الى المشتري وتسلم هو منه تسليما وتسلما

شرعيين فصار ذلك حقا وملك المالكه فلان كسائر ممالك الصرخة
 المطلقة بموجب هذا الاتباع لجاري بين عبده الماذون وبين البايع على
 وجه المشروع فيه وذلك كله جرى عقب الروية المعبرة والتداول
 بالاطلاع على المبيع والرضى بالعيب ويفرق المتبايعات بالابدان عن مجلس
 عقد البيع بالتراضى والانتفاذ والقطع بالانزام من كلا الطرفين عن وجه
 لنم البيع وسقط الخيار وضرب البايع المشتري العبد الماذون والمالك
 المشتري له العهد والعلقه والدرك والتبعة في ذلك كله من قبله
 ومن قبل كل من يدعى من قبله ومن قبل كافة الخلق وعامة الناس
 وكذلك ضمن لهما درك انواع العمارات التي سيحد ثما المشتري في المبيع
 من اعادة الجدران وغير ذلك من انواع العمارات التي ميل طبع اليها
 ودرك ابرة المثل والاشفاع الماخوذة منه من ابتداء زمان البيع الى
 ظهور استحقاق الغيرها لانها شرعيا وبذلك كله من الابتداء الى الانتهاء
 يشهد الشهود والثقات **النوع الخامس من المصارف** في البيع بشرط الخيار الى
 ثلثة ايام من جانب البايع يكتب بهذا كتاب ديني وخطاب
 اسلام معرب مودا مما عن ذكره باع فلان من فلان واشترى هو منه
 حالة اجتماعها جميع الصفات المغيرة في صحة البياعات الشرعية
 اذ هو حقه وملكته بلا منع مانع وذلك جميع الملكات العلاني الكائين بكنا
 المحدود بكنا حدوده وصقوته وتوابعه بكنا دينارا بشرط ان يكون
 البايع مخيرا لثلثة ايام بين اجازة البيع وقضه وجرى بينهما بيع
 الوفاء الشرعي وحصل التقابض بينهما في الثمن المذكور والثمن فاما
 بعض البايع البيع المذكور واوى الثمن لا المشتري فالمالك المحدود

له
 في
 البيع
 المذكور

له كان قبل البيع وان اخسار البيع وانقضت المدة المضروبة وامسك
 الثمن فسقط خياره وصار الملك المحدود ملكا تاما للمشتري المذكور وله اليد
 والتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم وذوى الحقوق في حقوقهم
 وبذلك يشهد الشهود **وان كان الخيار من طرف المشتري** فيكتب
 بهذا ما اتبع فلان من فلان وباع هو منه جميع الملك الفلاني وذكر الحدود
 بشرط ان يكون المبتاع المذكور بخياره اجارة البيع ونقصه الى ثلثة
 ايام وجرى بينهما مبيعة صحيحة شرعية شروطا بشرط الخيار وحصل التعاقص
 بينهما الثمن والثمن فان اختار المشتري المذكور البيع في مدة الخيار
 او انقضت المدة ولم يصدر عنه نقص وابطال في المبيع المحدود وصار ملكا
 تاما له وسقط خياره وزد المبيع الى البايع وانقض البيع في مدة الخيار
 قبل انقضاءها فالملك المبيع يكون ملكا للبايع كما كان قبل البيع وعلى المشتري
 المذكور تسليم اليه وعلى البايع رد الثمن المذكور الى المشتري تمامه وبذلك
 يشهد الشهود في تاريخ كذا **المثال الثاني في المعاوضة قسم الاول**
 فيما يكون بدون القسم يكتب هذا كتاب يعرب مضمونه وانما خطاب
 سمع نجر مضمونه عن ذكرانه اعتاض فلان من فلان وبما وفدت مستجمعا
 جملة الشرايط المرعية المعتمدة في صحة المعاوضات الشرعية والمعاملات
 السمعية وعوض هو منه في عقد واحد هو حقنه ومكده ومستقل اليه من والده
 المتوفى عنه فقط وهو فلان بالارث الشرعي وفي تصرفه بلا منع مانع وذلك
 جميع الاراكالك بنيه بكذا بجميع الحدود وفيه بكذا جميع الحدود والحقوق والتابع
 والوارث والمضافات والمنسوبات من الارض والبنيان والجدران
 والابواب والاشساب والرفوف والسقوف ومن مصب الميزاب وطرح

النولج وملتقى القامات وغير ذلك من الحقوق المضافة اليها بما هو حق
 ملك للمعتاض المذكور وذلك جميع الخواص المعروفة بالواقع بكذا المحدث
 بكذا بعامه طردة وكافة حقوقه وسائر توابعة ولواحقه وغير ذلك من
 الحقوق المتعلقة به وجرى بينهما معاوضة صحيحة شرعية ومعاودة صريحة سمعية
 متجمعة بشرائطها الصحيحة الممتدة للعقود الشرعية مشتملة على اركانها المتممة للمعاوضة
 السمعية حاليتها عن القيود المبطلة والشروط المفسدة جارية على نفع الشرع
 القوم ما ضيق عليه من الدين المستقيم وقد قبض كل واحد من المتعاضدين
 جميع ما استحق قبضه عوضا ومعوذا باقباض صاحبه اياه وتسلمه اليه قبضا
 واقباضا معولا عليهما شرعا وانتم المعوض المذكور للمعتاض المذكور وضما
 الدرك عند خروج المعوض مستحقا يوما من الايام بصرح التزمية اياه مما يدرك
 المعتاض فيما اعتاض او في شيء من حقوقه من درك من قبل احدهما التا
 فله الرجوع الى المعوض جبا يوجب الشرع ورجع المعوض المذكور عن هبة
 ما عوضه من اولاده وعمر له الرجوع منه على تقدير صدور هبة او اقرار عنه
 رجوعا شرعيا ثم اقدم على هذه المعاوضة وبذلك يشهد الشهود العدول
 الثقات المستبين آفوه في تاريخ كذا **وان في طرف منها ملك ونقد وفي طرف**
اخر ملك يكتب هذا ما اعتاض فلان من فلان وبما ساعدت على اتم العنوت
 المعتد بها في المعاوضات الشرعية وعوض هو منه جميع الباغ الواقع بظاهر
 قرية كذا من قرية تاجية كذا حدوده بما هو حق له وذلك جميع الملك الفلاني
 الكاين بكذا المحدث بكذا بجميع حدوده وبكذا دينارا من النقد الفلاني بفضه
 كذا دينارا بتبنيها له اعتياضا وتقويضا شرعيين متضمنين لجميع الشرايط
 والاركان متعبرين عن جلة النواقض والبطالان وقد قبض كل واحد منهما

جميع ما استحق قبضه من المعوض والمقوض باقباض صاحبه اياه الآخرة **وان**
كانت مع القسمة وكان بين طر فمالك وهو القسم الثاني يكتب
 هذا سفر فيه ذكر انه لما كان جميع الباع الذي موضعه بظاهر قرية فلان
 في رفاق فلان المتصل حدوده بكذا مشتركا بين فلان وفلان بالسوية
 دون المزية والرجحان واراد ان يقسمه فجعله قسمين قسم اعلى وحدوده
 منتهية الى كذا وقسم اسفل وحدوده ينتهي الى كذا ثم بعد ان وقع بالقرعة
 نصف الاعلى المحدود من الباع المذكور الى فلان والنصف الاسفل الى
 فلان وبعد ان خيّر كل واحد منهما صاحبه واختار فلان النصف الاعلى المحدود
 من الباع واختار فلان النصف الاسفل المحدود واقر كل واحد منهما
 بملكيته وحقيقتهما في النصف الذي اختاره وان لا حوله فيه اعتاض كل
 واحد من الشريكين المذكورين من الآخر حالة كونهما متصفين بصفات
 الكمال منتعبن بنعوت الاستبداد والاستعلاء وغرض هو منه
 نصفا شايعا من النصف المقرر الذي اختاره بنصف شايع من النصف
 المقسوم الذي اختاره صاحبه وبرت بينهما معاوضة شرعية لازمة منبرمة
 مشتملة على الشرايط والاركان خالية عن النواقض والبطالان جارية على مقتضى
 الشريعة ماضية على منفع الطريقة والحالة الحنفية وقد قبض كل واحد من المتعاضين
 جميع ما استحق قبضه من المعوض والمقوض باقباض صاحبه اياه قبضاً
 واقباضاً مشروعين والتمز المعوض للمعاضضان الغفر والعامة عند خروج
 معاوضة متحقاقين من الايام وعاما من الاعوام اثرها شرعياً بصحة الترامه
 اياه فما يدرك المتعاضض فيما اعتاضه او في شيء من صفوه من قبل احد من
 الناس فضاء وعهدته على المعوض وفيه له حسب موجب للشرع وكفا بمقتضى

السمع ورجع المقوض المذكور عن جهة ما عوقضه عن له حق الرجوع عليه على تقدير
 صدق جهة او اقرار مصاف اليها عنه رجوعا شرعيا قبل التعويض المحكى عنه وبذلك
 كذا يشهد الشهود **المثال الثالث في وهو قسمان المسلم الاول**
 فيما يكون بطريق الانشاء يكتب بهذا ما اسلم فلان في حال يصح منهما المعاملات
 الشرعية كذا دينارا من القدر الفلاني في كذا جريا من الخط الخيرية التقية
 او الغذية الخفيفة والريجة اليابسة الجديدة البيضاء والحمراء
 التوسعة الحبات الحاصلة من نواحي بلدة كذا كل جريب عبارة عن ثمانية
 من بالوزن الموزون نصفها كذا جريا واستسلم هو منه وجرى بينهما عقد
 سلم شرعي مشتمل على شريط واركانه ظاهر عن نواقضه وقبض المسلم اليه
 المذكور جميع راس المال بالتام الكافي في المجلس من يد المسلم المذكور قبضا
 شرعيا معانيا مشاهدا وعلى المسلم اليه تسليم المسلم المذكور بدنه كذا بعد
 مضي مدة كذا واذلك جرى في تاريخ كذا **نوع اخر** هذا اسلم
 فلان الاكار الى فلان في حاله تفتح منهما العقود الشرعية عن رضاه وطوع واحتياط
 بلا شائئة اكراه ومظنة اجبار كذا دينارا من القدر الفلاني في كذا من من الشير
 النقي الابيض الربيعي الحاف من ناحية كذا بوزن كذا اشطره كذا مناسلا صحيحا
 شرعيا موقبل المدة كذا او لا غير موبل ولا يمنح ولا يلزمه الاداء الى المسلم
 المذكور عند باب داره لدى انقضاء الابل المرقوب او عند المطالبة بلا دفع
 ومهل ومنع ومطل وسلم المسلم المذكور الى المسلم اليه جميع راس المال
 تاما كاملا في المجلس قبض منه تسليما شرعيا وقبضا معتبرا سميما وبذلك
 كذا اشهد اعلى انفسها شهود اعدوا **القيم الثاني** فيما يكون بطريق الاقرار
 يكتب بهذا ما اقر واعترف فلان الفلاح اقرارا صحيحا شرعيا واعترفا

قيمة للمسلم

صريحا سمعيا طايعا راجيا ان عليه وفي ذمته لفلان مقدار كذا جريبا
 من الارز لا يرضى الموقوف الجاف النقي الجلي والار سبارى او الارافى بوزن
 كذا نصفه كذا جريبا حقا واجبا اذاؤه ودينار لا زما قضاؤه ثابتا له عليه سبب
 عقد سلمي شرعى مشتمل على شرايط نال عن نواقضه واراد على مبلغ كذا دينارا
 من التقدا فلان موجه الى مدة كذا واقرا المقر المذكور بوصول
 راس المال المذكور اليه منه بالتام وصولا شرعيا حقيقيا لارسميا ولينزبه
 الاداء اليه لدى المحل بالمطل عند مسكن المقر له بكذا وذلك بوزن في تاريخ كذا
نوع اخر اقروا عترف فلان المزاج اقرا مسموعا نافذا واعترفا
 مشروعا معتبرا ان عليه وفي ذمته لفلان كذا دينارا من التقدا الى وكذا منا
 من المحض الجاف الاراضى الاجتيد النقي الشهاى بوزن كذا نصفه كذا منا دينارا
 لازما موجه الى مدة كذا وان المقدار المذكور من المحض لزم عليه واستقر
 في ذمته بسبب عقد سلمي شرعى بينهما على كذا دينارا من التقدا العضى
 اراج تبريز لزموا شرعيا وان المبلغ المذكور وصلى اليه وحصل في قبضه
 من مال المقر له بالتام وصولا شرعيا ليسلم المقر المذكور المقر له المقر له بوضع
 كذا والكراتية على المقر له وبذلكت كله اشهد على انفسها شهودا **وان كان المسلم**
فيه جاورسا يكتب كذا منا من البهاض الجاف النقي الخضرى او الوبى الجيد
 المجديد السقى بوزن كذا **وان كان المسلم فيه كسبا** يكتب كذا منا من المشكوز الجاف
 الحلو الكبير الحجم النقي المدعوطوبى من ناحية كذا بوزن كذا **وان كان بجوزا**
 يكتب كذا منا من الجوز المجيد الغير المدور المستوى المشهور فى الغش الاسفل
 السرد ودى بوزن كذا **وان كان بوزا** يكتب كذا منا من اللوز الجاف الحلو المجيد
 الجيد المستوى المشهور فى الغش الاسفل الحاصل من ناحية كذا او من

القوية الكبيرة المدعوة كذا **وان كان لب جور** يكتب كذا منا من لب
 الجوز الجاف الجيد القوي الغليظ بوزن كذا **وان كان لب لوز** يكتب كذا منا من لب
 اللوز الحلو النقي الجاف الجيد من موضع كذا بوزن كذا **وان كان شمشا** يكتب
 كذا منا من الشمس ايبالس الجيد الحلو المدعو شمشو السر دروى المتوسط
 الحجم بوزن كذا **وان كان قنقا** يكتب كذا منا من التفاح الرطب النضج الجيد المنصوب
 والبسلطاني بوزن بطلاة كذا **وان كان كثرى** يكتب كذا منا من الكثرى الرطبة
 الجيدة النضجة المدعوة عباس او طيرى او بلجى او نوع آخر بوزن كذا **وان كان اقينا**
 يكتب كذا منا بوزن القنقاني من الاجاص الاسود الجاف الجيد الكبير الحجم او
 متوسط الحجم من مدعو تراوش من ناحية كذا **وان كان طبا** يكتب كذا منا من
 الاجاص الرطب النضج الاصفر الجيد الكبير الحجم بوزن كذا **وان كان فوخا**
 يكتب كذا منا من الخوخ الرطب الاصفر او الابيض او ايبالس الجيد النضج
 المدعو شفتا بوزن كذا **وان كان زليقا** يكتب كذا منا من الزليق الرطب
 الاصفر او الاصن النضج الجيد المزيدي او التبرسى الكبير الحجم المدعو رسته
 بوزن كذا **وان كان عينا** يكتب كذا منا من العنب الحلو الجيد الابيض او الاسود
 او لامر او الحلقى او الرزاقى او نوع آخر الخليل من احصرم والادراق بوزن كذا
وان كان زيبا يكتب كذا منا من الزبيب اللامع المائل الى الاسود الجاف
 الحلو القوي الشبثى او الاسود الشهبان او نوع آخر بوزن كذا **وان كان تمرا**
 يكتب كذا منا من التمر ايبالس الحلو الجيد البرنى او الصيخ او المعقل او الحنظل
 او نوع آخر بوزن كذا **وان كان دجها** يكتب كذا منا من الرطب الحلو النضج الجيد
 الصيخ او البرهيمى او البرنى او نوع آخر بوزن **وان كان قشما** يكتب كذا منا من
 البخود المدعو شمش الحلو ايبالس القوي الشبثى او نوع آخر بوزن القوية



وان كان شهداً يكتب كذا من العسل الشهدا مخلو الجيد النقي الجبل الصفي المدعو عسل
 شان بوزن كذا الكردى او بالبدى او بالوزن المعتاد المتعارف **وان كان دهنًا**
 مكبت كذا منا من الدهن الجيد النقي المصافي من المخبض المدعو كاور و غن
 الكردى بوزن كذا **وان كان زبدًا** كذا منا من الزبد الجيد المصافي من المخبض
 النقي بوزن كذا **وان كان سمسمًا** مكبت كذا منا من السمسم الجاف الجيد النقي
 بوزن كذا **وان كان شيرجًا** وان كان شرجا يكبت كذا منا من الشيرج الجيد
 المصافي المتخذ من السمسم او القوط الغلاني بوزن كذا **وان كان كرويًا**
 يكبت كذا منا من الكون الجاف النقي الجيد المدعو ريرة النوبرى او الكرباني بوزن
 كذا **وان كان عصفاً** يكبت كذا منا من العصفا اليابس المرق الجيد النقي البترى
 المدعو كل كفال بوزن كذا **وان كان برسيمًا** مكبت كذا منا من البرسيم اليابس او الكنا
 او الاسترابادى الدقيق الجيد الاصفر والابيض او الاحمر والابيض بوزن
 البرسيم **وان كان غزلًا** مكبت كذا منا من الغزل القطنى الابيض او المصبوغ بلون
 كذا الدقيق الجيد الجديدا او الغزل الصوفى الابيض او الاحمر او الاصفر او الاخضر
 او نوع آخر الدقيق الجيد الجديدا بوزن كذا **وان كان قفًا** يكبت كذا منا من القطن
 الابيض الجيد الجديدا النقي المخلوچ النجواني بوزن كذا **وان كان ديباجًا** يكبت
 كذا طاقا من الدباج المدعو كناه البترى الاحمر او الاصفر الدقيقوا تخشن
 او الصعيق النقي المنسوخ من البرسيم المصبوغ الجيد الجديدا طول كل
 طاق ثمانية اذرع في عرض ذراع وربع ذراع بالذراع الجديدا او القديقة
وان كان فروة مكبت كذا عددا من الفروة المتخذة من ثلث الفرس
 الجيدة الجديدة البترية المدعو بوسيتين كول قرانه تشد ووزى اشب
 علا في من الجلد التركى او الكردى او نوع آخر طول فروحة ذراعان وربع

في عرض لثلاثة اذرع و طول الذيل اربعة اذرع الاربع ذراع وطول الكم ذراع
 ونصف ذراع وراسه ربع ذراع وورده نصف ذراع بالذراع الجديدة **وان كان حقا**
 تكتب كذا طاقا من الجوقاء الجديدة الجيدة المنسوجة من الصوف المدعو
 تقيتاك الالماسية او البيضاء والملونة بلون يدعى غسل التبريزي طول كل طاق
 اثني عشر ذراعا وربع ذراع في عرض ثلثة ارباع ذراع **وان كان عامة**
 يكتب كذا طاقا من العامة الفلانية البيضاء الجديدة الصنيعة او الخشنه
 او الجيدة طول كل طاق عشرون ذراعا في عرض ذراع المعتاده **وان كان**
خاصا يكتب كذا منا من الخماس الجيد القباني المدعو قرص بوزن معدن
 القبان الصافي **وان كان حديد** يكتب كذا منا من الحديد الجيد الصافي الاجباني
 المدعو قله بوزن المعدن للقبان **وان كان زليا** يكتب كذا عددا او كذا زوجا
 من الزلي التبريزي او الشيرازي او التركي او نوع آخر الجيد الحديد
 المنقش المنسوج من غزل الصوف الملون طول كل فرد ستة اذرع في عرض
 ثلثة اذرع **وان كان حير** يكتب كذا عددا من الحير البغدادى الابيض المنسوج
 من القصب الجيد الحديد طوله ثمانية اذرع في عرض اربعة اذرع **وان كان**
قرطاسا يكتب خمس مرات من القرطاس التبريزي الابيض الجديد الجيد
 المنسوج بالنشاء او الحام المصقول المدعونه تحت خال كل فرمة عبادة عن
 عشرين دستمه وكل دستمه عبادة عن اربعة وعشرين طبقا طول كل طبق
 ذراع وثمان ذراع في عرض ذراع واحد **وان كان قما** يكتب كذا رؤسا من القم
 التركي والعزني او الكردي الضان او المعز او الكيش من كل واحد منها كذا
وان كان رفيقا يكتب كذا نوا من الرقيق الرومي او التركي او التوقي في
 اسم اللون اذبح العينين تام القول بلغ الحاصين سنة عشرون سنة تقريبا

وان كان جارية يكتب كذا بغير من الجارية الشابة التركية او الدغغية بعضا
 بلقاء شهلا تامة القدر شيعة ذات خمس عشرة سنة **وان كان لحما** يكتب كذا
 منا من التيم الغني الطرى لم الضان او المعزا والكبش الخذا والجنب يعني الزنا
 او المخلوف بوزن كذا **وان كان اليتيم** يكتب كذا منا من الالية ابيدة السمينه
 الطرية من الاعتماد المخلوفة او الراعية الحالية من التيم والعظم الغير المعتاد
وان كان شحا يكتب كذا منا من التيم الغني الحد الصافي عن الملح الحما بوزن كذا
 والله اعلم **خاتمة وان كان عوض المسلم** فكسب وعوضه وصلى اليه من مال
 المسلم بالتام بسبب عقد سمس شرعى يودى بينهما في المجلس على سلقه ثم حاضرة
 واخذ الحق المسلم اليه تلك السلعة من الحق له المسلم ثم باعها منه بكذا دينارا
 واشترى هو منه تلك السلعة بالثمن بعاد شحا صحى بين شرعيين ليودى
 المبلغ الثمن اليه محمى كل نعم كذا دينارا ووجب على الحق المسلم اليه اداء
 ذلك لدى المحل بموضع كذا بدابة ومثمنه عند وطن الحق له المسلم من غير مظل
 وجمل في تاريخ كذا **المثال الرابع في الاستقراض** يكتب هذا ما استقرض فلان
 في حال تصع منها التصرفات الشرعية واقترض هو منه كذا مثقالا من الذهب
 الا حرم المضروب المسكوك البرايح في المعاملات الملعون فلوى المسمي تمام
 عيار بالمناقل الحديثة فضفه حقيقة الاصل وتقيده الكل كذا مثقالا استقرضا
 واقترضنا صحى بين شرعيين وقد قبض المستقرض المذكور جميع المبلغ المقرض
 الموصوف في المجلس بالتام والكمال من يده المقرض قبضا شرعيا فلم يترقب
 التصرف فيه باقى وجه شاء واراد وعليه رد مثله الى المقرض متى طالبه به وبذلك
 يشهد الشهود في تاريخ كذا **المثال آخى في استقراض الوكيل لموطر ورغن ملكه**
بالمبلغ المقرض وحالة يكتب بهذا كتاب فيه ذكرانه بعد ان وكل فلان فلانا في حالة

تصح منه التوكيلات الشرعية في الاستقراض لاجل مبلغ كذا دينارا
من فلان ورهن ، هو ملك الموكل المذكور الاتي ذكره وحدوده عند
المقرض بالمبلغ المقرض توكيلا شرعيا وفيه منه استقراض الوكيل
المذكور من فلان المذكور وكاله من قبل موكل المستقرضه واقرض منه
حالة اتصافها بالصفات المعتمدة في الاستقراضات الشرعية مبلغ
كذا دينارا من النقد الفلاني نصفه كذا تحقيقا له استقراضا واقرضا
معتدا بها شرعا وقبض الوكيل المستقرض تمام المبلغ المقرض من يد المقرض
مذكور فيه باقيا منه اياه قبضا شرعيا محسوسا فالموكل المستقرضه انصرف
فيه باي سبب اراد ويلزمه اداؤه مثله الى المقرض عند المطالبة بما مطل
ورهن الوكيل المستقرض بذلك المبلغ المقرض بذلك وبكل جزء منه
عند المقرض وكاله عن موكله ، هو حقه وملكه وذلك جمع المعصرة الكامنة
داخل مدينه تبرزياب كذا المحلود بكذا بحلة حلوذء وحقوقها من الارض
والبناء والحيطان والسقف والباب والحجر الذي يدق به السمسم
والجل الخاضع وغير ذلك من الحقوق وارهن هو منه دهننا وارهننا
شرعيين لازمين بالعوض مسبقين بالرجوع الصادر عن الموكل المستقرض
له في حصة المعصرة الموهبة عن له الرجوع منه رجوعا شرعيا وبذلك كله
يشهد الشهود العدول وذلك جرى في تادع كذا **المثال الخامس**
في الاستدانة فان كانت بطريق الصالة يكتب هذا ما استدان فلان
من فلان في حالة تصح منها المعاملات الشرعية وادان منه مبلغ كذا دينارا
من النقد الفلاني استدانة وادار صحيتين شرعيتين موجبتين الى دة
كذا وقد قبض المستدين المذكور عوض المبلغ المدان من يد المدين

المذكور في المجلس التام والكمال شرعيا ويلزمه الاداء اليه عند نقضاء
 المرقوب والاصل من المصروب من غير مدافعة وممانعة وبذلك يشهد الشهود
 العلوي **وان شاء يكتب بجملة** بهذا استدان فلان من فلان وادان يومه
 حاله انصافهما بالصفات المعبرة في الاستدانات الشرعية من الحرية والعقل
 والبلوغ والهرم والاطواعة والاختيار بلا منة اجدار وشاوية اكراه مبالغ
 كذا دينارا من النقد الفضي المباح بغير نصفه كذا دينارا راجعا واجبا لازما موطئا
 الى مدة كذا وعوض المبلغ وصل اليه في المجلس التام والكمال وصولا شرعيا
 بحيث يلزمه الاداء اليه عند نقضاء الابل المرقوب والاصل المصروب
 من غير مدافعة وممانعة وبذلك والانفا الى له لدى المحل بلا مطل وجمل وبذلك
 يشهد الشهود الثقات **وان كان بطريق الوكالة** يكتب هذا ما استدان
 فلان وكالة من قبل فلان بعد ان وكله في استدان المبلغ الاتي ذكره ممن شاء
 واراد موطئا الى مدة كذا وفي قبض عوض ذلك منه ثوكيلا شرعيا دوريا مومن
 الغزل وقبل يومه هذه الوكالة قبولا سمعيا من فلان وادان يومه ساعة
 اتعاها بتابعات الاستدان مبلغ كذا دينارا من النقد الفلاني ومرت بينهما
 طائفة صحيحة شرعية مشتملة على الاحباب والقبول وسائر الشرايط والاركان
 خالية عن النواقض والبطلان ووقر المدين المذكور من وكيل المستدين
 جميع المبلغ المدان المذكور بتمامه وكالاه في المجلس قبض يومه توفيرا وقبضا
 معتد بهما شرعا ويلزم على الموكل المستدان له اداء ذلك الى المدين عند
 مضى مدة كذا بلا مطلود دفع وذلك جوي في تاريخ كذا **المثال السادس في الشفعة**
القسم الاول وهن قسمان **القسم الاول** فيما يكون تقصارا تقاضى يكتب محو هذا
 الكتاب ومعنى الخطاب معرب عن ذكره لما سمع فلان واخبر بان فلانا

باع من فلان شفعة من جميع الدار الكائنة داخل بلدة كذا المحدودة بكذا
والشقص به منها ثمن تام على الاشاعة بكذا دينارا بيعا صحيحا شرعيا مشتملا
على القبض والا قباضة في الثمن والثمن وكان البسط منها لطلب
الشفعة ولم يكن المشرى حاضر في مجلس بلوغ الخبر اخذ من غير تقصير وتوان الشقص
المبيع بالشفعة بالثمن المذكور وحضر مجلس المقدس بمدية كذا صانعا الله
عن الافاق لدى الاحكام الذي ستمشرف بتوقيعه صدرا لكتا الازال محسود
الحجاب وصوح باخذ وحكم الاحكام المسد اليه ثبتت الشفعة له وتسقط
على انتفاع الشقص من يد المشرى ثم اقر الشقص المشفوع في يده تحرير تلك
بعد سوال شرعي وذلك جرى في تاريخ كذا **والقسم الثاني** مما يكون بدو قضائية
يكتم مطوى المذكور في السفر متينان عما انه لما بنى فلان بان فلانا باع من
فلان الشقص الذي له جميع الخانات الكائنة في سوق كذا من اسواق بلدة كذا
حدوده متصلة بكذا وذلك الشقص ربع تام منه بكذا دينارا بيعا شرعيا
وحصل التقابض بينهما والتسليم والتسلم في الثمن والثمن وكان البسط
من الخانات المحدود وهو ثلثه ارباع شائعة منه حقا ولما كان طلب الشفعة
فلان المذكور اشهد من غير توان وتقصير على اخذ الشقص المبيع بالشفعة
بالثمن المذكور ومس مسرعا الى المشرى واخبر بذلك قوافقه في حرامه
واخذ منه الثمن الذي ابتاع الشقص به وسلم هو اليه اخذ وتسليمها
شرعين فصار الشقص المبيع المأخوذ بالشفعة بحقوقه ولو ان ملكا له مضمرا
الى شقة القديم فما يدركت الشفعة في المشفوع او في شرع من حقوقه
من ذلك من قبل احدا من الناس فعل المشفوع عهده وضمانه
حسبا بوجبه الشرع وبذلك كله يشهد الشهود العدول بتدبير

الذكر

في شفعة الجار على مقتضى المذهب النعماني المختفي يكتب مضمون الشرعي
 مشعر عن ذكره ان لما علم فلان فلانا باع من فلان جميع الملك الغلاني المحدود
 بكذا المجمع حدوده ولو احقه بكذا دينارا بعاما مشروعا حجبيا مسموعا حيث
 تربت عليه الشفعة وحصل بينهما القابض في الثمن والمثمن وكان طالب
 الشفعة المذكور جارا له ملاصقا متصلا داره بهذا الملك المبيع بلا فاصل
 اشهد من غير ما خيره تراخ على اخذه الملك المبيع الشفعة الجاز على مذهب
 الامام الاعظم له حنفية نعمان بن ثابت رضي الله عنهما المذكور وحضره مجلس
 الشريعة النبوية الحنفية ومحل الطريقة الحنفية بين يدي المولى الحاكم اعظم
 فلان احنف ملائكة ايام حيوته صرح باخذ الشفعة الموافقة لمذهبه والتس من
 الحكم بثبوت شفعته وتليط على ارتاع الملك المشفوع من يدي المشتري
 المشفوع عنه حكم الحاكم المشار اليه بثبوت شفعته وسلطه على ارتاع الشخص
 من يدي المشتري قرا وقررا الملك المحدود في يد تقرير الاملاك في يدي
 الملاك في مائة كذا **للك السابع في الشفعة** وهي على ثلثة اقسام **الاول** ما يكون
 بطريق الانشاء مكتوب هذا ما اشتركت فلان وفلان في حاله تصح منهما التصرفات
 الشرعية والاشراكات السمعية على كذا دينار قضيا طلغيا مضروبا مسوكوكا ربحا
 تبرر بعد ان اوج كل منهما نصف المبلغ من خالصه وضم له النصف الاخر وخطاه
 خطا الى التيمر واذن كلاهما صاحب في ان يقصف منه بالبيع والشري
 وفيهما مما يفتضي الاستثناء والامتناع حضرا وسفرا من نذينة كذا الى
 بلد كذا الى بلد الا يرض لكل منهما العبور الى ما وراء تلك البلدة سالكا مسلك
 الا انه مجتنبنا عن الغيب والحيا نه ان يبرز قسجانه وتعالى من الزرع والحرفة
 عودا بالله يكون بينهما مناصفة ومساواة والترحم كل واحد منهما التفرع بالعمل

بجاء لا طلب اجرة على توقع زيادة مشبوهة وبذلك كله يشهد العدول
نوع اخر هذا لما ركت فلان وفلان في حالة تصح منها المشاركات الشرعية
والمعاملات الصريحة التمتعية على مبلغ مشترك بينهما بالمناصفة ومبلغه
كذا ديناراً من النقد الفلاني لكل واحد منهما نصف المبلغ كذا ديناراً شركة
صحيحة شرعية عسانه مشتملة على شرائطها واركابها خالية عما بها قضاها ونفسها
للقايل الشريكان المذكوران بعد ان اذن كل منهما صاحبه في انواع المعاملات
واضاف الاستراحات تبعا وشرى من بعد اخرى ثانية بعد اولى بالثالثة
بعد اخرى كليتهما بوجوب الامانة ورعايته القبط والمصلحة وخطا المبلغين في المجلس
خطا يحصل به الشيوع ويرتفع الامتياز على ان ما يوزق الله تعالى من الربح
يكون بينهما منصفة وان وقع خسران والعياذ بالله فكل ذلك والزم كل منهما ان
يعمل في حق الآخر محابا متبعا من غير طلب اجرة مثل وتوقع مشبوهة وبذلك
اشهد على انفسهما شهودا **والقسم الثاني** ما يكون بالاقرار يكتب هذا كتاب
معتبر شرعا في مضمونه بذكر انه اقروا عترف فلان اقرارا واعترافا شرعيين
وعن الموانع والمطاعف عريين طايعا راعيا بان وصل اليه وحصل
في قبضة وتصره ويده من مال فلان كذا دينارا من النقد الفلاني بصفة
وصلى اليه بالعرض الشرعي اللازم اداؤه ونصفه الاخر بالشركة الشرعية
العاية وانما خطا المبلغين خطا شرعيا مانعا من التميز لتقابل
المقرض كونه وتجربهما انواع المعاملات والتجارات سفر وحضر نقدانية
تزاوجا كان الغالب منه سلامة من البيع والشريحة بعد اخرى
سالك مسلك الامانة متحرزا جميع الحيانة على ان ما يحصل من الترخ
والخسران عودا بالله يكون بينهما بحسب الماين لكل منهما النصف

بلامزية والترم العامل المستبح بالعمل في حق المعقولة راتب المال بلا توقع زيادة
 وضمن عن مقباده بما لزم عليه من المبلغ المرفوض اخوة من الابن ووفلان
 ضما شرعيا بخير بحيث تخير المضمون له في الاخذ والطلب من ايتما شاء
 واراد وبذلك كد يشهد الشهود **القسم الثالث شركة الانعام** يكتب هذا
 ما اقر واعترف فلان وفلان حال انصافهما بالصفات الرعية المعتمدة في الاقرار
 الشرعية بانهما يشادكا على اجناس مختلفة سابقة بينهما بالمناصف باع كل واحد
 منهما نصف عرضه منها بنصف عرض صاحبه بعهما صحيحا شرعيا ليحصل الشيوخ
 نسبة ويرتفع الامتياز به وبعد ان وقع القبض والا قباضا المعقولة ما شرعيا
 ليحصل الشيوخ **نسبة ويرتفع الامتياز** وحصل فيها ادن كل واحد منهما صاحبه
 في النصف فيما والتجارة عليها سفر او حضرا نقدا دون نسبة بوجه
 الامانة ورعاية القبط والمصلحة على ان ما يرزق الله سبحانه وتعالى من الربح
 وضد عود بالله يكون بينهما بالمناصفة والمساواة دون الرجحان
 والمزية والترم كل واحد منهما العمل بذلك مجابا وذلك بحري في تارخ كذا
المقال الثامن في المضاربة والقراض وهنئذ طرق **الاول**
 يكتب بطريق المضاربة او القراض هذا ما ضارب فلان فلانا انصافهما بالصفات
 الرعية المعتمدة في المضاربات الشرعية من الحرية والعقل والبلوغ والرشد
 وامثال ذلك على كذا دينارا من القدر الا يرضى الغرض المضروب المسكوك
 البراجم بدنيته كذا وجرت بينهما مضاربة صحيحة شرعية وعن الموانع والمخاسد
 عمية ليعامل المذكور فلان مجمع راس المال المذكور ويجزى بطلان الاسترجاع
 انواع المعاملات سنو نقدا ساكنا مسكوكا الدلالة والامانة محتسبا عن
 الغبن والخيانة على ان ما يرزق الله سبحانه وتعالى من الربح والغايقة

يكون بينهما ارباعا المربع للعامل بحق العمل بعد ان يصير المال نقدا كما كان وثمة
 الارباع لرب المال فان وقع شيء من الخسران عودا بالله من غير تخصيص من العامل
 يكون محسوبا من الراس المال ولا شيء منه على العامل وبذلك يشهر الشهود العدول
وان شاء يكتب بلفظ التوافر وهو الطريق الثاني منها هذا ما قارض فلان من فلان
 في حالة تعدد من امثاله المقارضات الشرعية والمعاملات الاسلامية كما مثقال من
 الذهب الامر المدفوع المصروب المسكوك الخ في المعاملات مقارضة صحيحة
 شرعية وبما بد منه من الشرايط والاركان مشفوعة لتجر العامل المقارض
 المذكور بجميع المبلغ المقارض عليه ويعامل به ويستخرج مائته من انواع المعاملات
 والتصرفات بعد ان اذن له فيه سفرا نقدا ولا يعامل شيئا وعامداه العامل
 المذكوران برامى الامانة ويحتمل الخيانة على ان لا يردق احد سجانته ومن الترخ
 والفايدة يكون بينهما بالاثلاث الثلاثان لرب المال الثلث للعامل المذكور
 بحق العمل بعد صيرورة المال نقدا فان وقع عودا بالشيء من الخسران بلا نقص
 العامل فيكون محسوبا من راس المال ولا شيء منه على العامل اصلا في ما يرجع كذا
نوع اخر يكتب هذا ما دفع فلان فلان في حالة تضع منها التصرفات الشرعية
 كذا دينارا من النقد الفلاني برسم المضاربة الشرعية لتجر المدفوع اليه المذكور
 بذلك المبلغ الناص المدفوع ماشاء من انواع التجارات ويعول صنف
 المعاملات سفرا وحضرا برا وجرا نقدا ونسيته سالكا مسلك الامانة محترزا بين
 الخيانة على ان لا يردق احد سجانته وتتم من الترخ يكون بينهما على عشرة اسهم
 مائة اسهم لرب المال واربعة اسهم للعامل فحق العامل فان وقع شيء من الخسران
 نقص من العامل فيكون محسوبا من الراس المال وذلك هو في تاريخ
 كذا **الطريق الثالث** **فيكون بلفظ التوافر** يكتب هذا ما اقروا عترف فلان

بن فلان اقرا جامع الشرايط خاياعن نواقضه واعترافا متعرا عن مفاسده
 ومبطلاته خاياعا رغبيا غير مكرم واشهد على الصادق عنه شهودا ان وصل اليه
 وحصل في يده من خالص مال فلان كذا دينار من المعدل المضروب المسكوك
 الخارج في المعاملات اذا واعطاء بيده كذا على سبيل المضاربة الشرعية
 وصولا وحصولا شرعيا ليعامل المقل المذكور ويجوز ويستبرح به انواع المعاملات
 والاستراحات الشرعية يبيعا وشرا مرة بعد اخرى بوجه الامانة والمصلحة
 ورعاية الغبط على ان ما يحصل من الغايبة والرفع يكون بينهما افخاسا المحض
 للعامل بحق العمل واربعة افخاس للتعامل اخرى لزب المال وحكم الخسران عودا بالله
 كغيره **الشيء التاسع في السائة** وفيها طريقان **الاول** فيما يكون على الكرم
 كمن هذا كتاب صحيح شرعي اطلق مضمونه عن ذكر كرامته بولي بين فلان وفلان
 في حالة تقع منها المعاملات الشرعية عقد مساقاة صحيح شرعية لازمة مشتملة
 على اركانها عارية عن نواقضها وارادة على كرم جميع الباع الكرمي مشتمل
 على كذا اساقية كرمية الواقع ظاهرا به بكذا كذا ياب كذا المحمود بكذا
 مرة كذا ليعمل العامل المذكور بنفسه او برجالة في الباع الذي كونه تلك المدة
 ما هو المعهود المتعارف بين التثابة من الاعمال المتكررة في كل سنة
 من السقي وحفظ الاغراب والمجذاد وتقليب الارض والسواقي بالمساحة
 وقطع الحشايش المضرة وضم القضاء الزايدة والشاويح المفسدة وبقيته
 الجداول وغير ذلك مما على العامل على ان يزرع الله سبحانه وتعالى من الغناب
 في المدة المرقوبة يكون بينهما بالاربع والربع للعامل والباقي وهو ثلثه
 اربع اخرى الاكث وبذلك يشهد الشهود في تاريخ كذا **الطريق الثاني**
 فيما يكون على التحل يكمن بهذا برشهم عن فيه ذكر كرامته ساقى فلان وفلان

بكذا المحققة

حالة اشاعتها بنوت الاستبداد والاستعلاء على كل جميع الحقيقة
الكائنة بكلامه كذا ليحل للعامل المذكور بنفسه او بغيره تلك المدة
في الحقيقة المذكورة ما هو المعهود بين الثبات من الاعمال المتكررة في كل
سنة من السقي والحفظ والحداد والتلقيح وتقليب الارض بالمسحاة وقطع
القضبان الزائدة والحشايش الزائدة ونقية السواقي وسد راسها
وفتحه وغير ذلك مما هو من وظيفة العامل حسب العرف على ما يترقى الله تعالى
من الثمر يكون بينهما ارباع المالك بحق الملك وربعه للعامل بحق العمل
وان كان في البايح او حديقته اشجار غير الكروم والنخل وارباع المالك على العامل
اشمارا فكتب في آخر المسافات وارباع المالك المذكور اشمار الاشجار المعروفة
في البايح والحديقة من المشمش والمشمول والتفاح والكمثرى والكمونج والفسك
والاجاص والتمر والجز وغير ذلك في هذه المدة اباة شرعية **وان اراد**
المالك والعامل المزارعة في الارض المتخذة من الكروم والنخل بعد فساد السقي
بكت زارع المالك المذكور وهو فلان العامل وهو فلان على الارض البيضاء
المتخذة بينهما ومقدار جريانها وكذا ينزع بنفسه او بوجالة او بوايه يذرع صاحبها
من النخلة او الشجرة تلك المدة المضروبة على ان يحصل يكون بينهما على النسبة
المذكورة قبل واشهد على المصارع عنهما شهودا عدولا نقايت **المثال عاشر**
في الجعالة يكتب هذا كتاب نطوى وخطاب تحوى على ان التزم فلان حالة
اتصافه بكل الصفات المعبرة في الاحكام الشرعية لفلان مبلغ كذا دينارا
رايحا تزيينا على ان يرد التزم المذكور جارية التزم المذكور المقتضى او لابقه
في زمن المدد غنيين وهي المسماة فلان ومن طلائها ايضا تركيب
الوجه بلداء شابة تامة القدين اى موضع كانت فيه او من بلدة سراي فعاك

المترم بصريح لفظه وفصيح نقطة مخاطباته مهادرت جارتى الآتية المحلاة
 فلت على كذا دينارا تقبل المترم له العامل المذكور بشرط الملك له ورضيه
 وجرت بينهما جعله شرعية متملة على شرطها خالية عن نواقضها فصارا
 يجعل المذكور بعدد دقة البحارية المحلاة المذكورة الى مالهما دينارا لازما له
 ذمته وهو متقولا ستيفاعيه منه ويلزمه الاداء اليه بلامنع ومطلوع على العامل
 هذا العمل والقيام به وذلك جرى في تاريخ كذا **المثال السابعة** والاراضع
 ان المسابقة كالأجارة يكتب الباعث لتحرير هذا الكتاب الشرعي ان جرى
 بين فلان وفلان حالة صحة تصرفاتها الشرعية عقد مسابقة صحيحة شرعية
 وارادة على فريدين معلومين صفة كذا الاول والآخرة صفة كذا الثاني
 على مبلغ افوح الاول من خالصه له وذلك كذا دينارا من التقديرات
 في مسابقة معلومة ابتداء والانتهاء ابتداء من كذا وانتهاء الى كذا وشرط
 الخراج المذكور انه من سبق منهما افرا السبق المذكور كذا شرطا شرعيا
 وبذلك يشهد الشهود العدول بتاريخ كذا **المثال الحادية عشر في الاجارات**
 وفيها انواع **الاول** في اجارة الملك للانتفاع بالسكون والاسكان يكتب
 هذا ما استأجر فلان من فلان وتزبر هو منه في حالة تقع منهما الاجارات والاستجارة
 الشرعية ما هو حق وملكه وذلك جميع الملك الفلاني الواقع بكذا حدة
 متصلة بكذا مدة كذا لينتفع المستأجر المذكور يسكن فيه واسكانا
 عليه بكذا دينارا من التقديرات وجرت بينهما اجارة شرعية متملة على
 الشرايط والاركان غايه عن المباحض والبطلان على ان يودى الاجرة
 اليه مشاهرة كل شهر كذا دينارا وسلم الموجر المذكور المستأجر تسليمها
 شرعيا بعد ان رجع في جهة ذلك عن له الرجوع من شرطها رجوعا شرعيا

قيله وذلك في تاريخ كذا النوع الثاني في اجارة الارض للزراعة والبناء
 والغراس كنه هذا ما استاجر فلان من فلان حالة اتصافها بصفات
 معتبرة في صحة الاجارات الشرعية وآجر هو منه جميع الارض المساحة
 الكائنة ظاهر بلدة كذا باب كذا المحدودة بكذا مدة ثلث سوات متواليات
 للانقضاء بها زراعة بانواعها وغراسها انواع الاشجار وبناء باجرة معلومة
 مبلغها كذا دينارا رايحا بتميزا سيحاذوا جارة شرعيين على ان يودى الاجرة
 اليه قسطا كل سنة فيها وقت الارتفاع وسلم الموجر الارض الموجودة الى
 المستاجر فاجرة عن الخواص شيئا صحيحا شرعيا في تاريخ كذا النوع الثالث
 في الاجارة للمذمت يكتب هذا ما استاجر فلان نفس فلان في حاله فلان
 صحة اجارتهما الشرعية مدة كذا سنة متواليات لخدم خدمة شرعية ليلما ونهارا
 ويلازمه ملازمة سمعية ويعوم بايامه من معاملة السوق وحمل الماء
 من العين ومحاطة دكانه وامتعة واقشته بقدر الوسع والطاقة بكذا دينارا
 من النقاد فلان استجاروا اجارة شرعيين ثم اذن الصنف المذكور للمستاجر
 المذكورة في كل سنة كذا دينارا بما كوله من الخبز والادام وكذا دينارا كسوت
 اذا شرعيا **النوع الرابع** في الاجارة للتجارة هذا ما استاجر فلان التاجر لعصف
 فلان وآجر هو منه نفسه وبدنه مدة كذا سنة ليتجر له باله ويبيع وشترى بوجه
 العبطة ورعاية المصلحة في السفر والحضر وقبض ثمن ما يبيع ويقبض يلم
 ما يبيع بقدر الوسع بكذا دينارا من النقاد فلان استجاروا اجارة شرعيين
 ثم اذن الاجير له ليصرف من الاجرة مدة الى نفقته في كل سنة كذا دينارا
 ويودى الاجرة الباقية كذا دينارا ويوحى اليه مياومة كل يوم كذا دينارا والشرم
 الاجير المذكور ان يراعى الامانة ويحتيب عن الغبن والخيانة وبذلك يشهد

الشهود **النوع الخامس في الاجارة للصنفه** هذا ما استاجر فلان القلانس من فلان
 ابن ارقس وبدن ابنه الطفل فلان وهو ابن عشرت سوات ليعمله على الخياط
 وما سعلوه بياض النهار بقدر الوسع والطاقة مدة كذا سنة بكذا دينارا
 راقضا رايحا تبريرا على ان يودي الاجرة اليه باربع دفعات كل دفعه
 كذا دينارا **وان لم يعرف الاجير الصنفه فينبغي ان يستاجر المتاجر**
ليتعلم الصنفه فكيت هكذا استاجر فلان من فلان وآجره مومنه نفس
 حاقه الطفل من طرف الابن وهو فلان مدة فلان ليعمله ما يقدر عليه
 من عمله وما يتعلق به بقدر الطاقة بكذا دينارا فضيلا رايحا بكذا وجرت بينهما
 اجارة شرعية ثم استاجر الولي المجد نفس المتاجر ليعلم الطفل المذكور
 الصنفه الحيا طية بكذا دينارا وآجره مومنه اجارة شرعية فيقاسا الاجرة
 النما مثلها من الاجرة الاقول مقاصد شرعية ليودي الاجرة الباقية
 اليه بقدر الاسابيع كلها سبع كذا دينارا في باربع كذا **النوع السادس في الاجارة**
 لتعليم الصنفه كيت هذا ما استاجر فلان نفس الاستاذ فلان وآجره مومنه
 نفسه ليعلم ابن المتاجر الصنفه القلانسية ويرشده بكذا دينارا من
 من النقد الفلاني استجارا معتبرا شرعيا ورايحا رانا قد اسمعا وقبض الموهب
 جميع الاجرة بان تمام من يد المتاجر في المجلس قبضا شرعيا **النوع السابع**
 في الاجارة لتعليم القرآن كيت استاجر فلان نفس المولى فلان الحافظ
 وآجره مومنه نفسه ليعلم ابنه الطفل فلانا في جميع الايام سوى يوم الجمعة
 القرآن العظيم لا ان يقرأ كله تطرا في المصحف او عن ظهر قلبه من غير
 تبديل وتصحيف وغلط بكذا دينارا يودي الاجرة اليه فعتين **النوع الثامن**
 في الاجارة للشيخ كيت استاجر فلان الابن من نفس فلان وآجره مومنه نفسه

لبنج لعشرين طاقا من الديباج المدعو اطلس الاخص المنسوج من الابريش
المطبوخ الصفيق طول كل طاق عشرة اذرع بالذراع الجديدة المعلومة عندها
في عرض ذراع واحد بكذا دينا من النقاد الفضي الرابع تميز وورايها عقدا
جارة شرعية يهودى الابوة اليه مسابقة **النوع التاسع** في الابارة للحياطة يكتب
هنا ما استاجر فلان نفس فلان وآجر هو منه قفلة كذا سنة لخط له ما من
من انواع الحياطة من القيصات والسراويلات والاقنية والصدريات والجببات
وغير ذلك بكذا دينا على ان يودى الابوة اليه بقسط الايام كل يوم كذا دينا
النوع العاشر في الابارة للنج يكتب هذا ما استاجر فلان نفس فلان لنج الى
بيت الله الحليم ويعتمر مفردا او مقترعا او قارنا عن والده فلان او عن نفسه لكونه
معصوبا غير قادر على المشي اليه بكذا دينا وآجر هو منه قفلة لكونه معصوبا غير قادر
ووصل اليه منه نصف الابوة في مجلس عقد الابارة وشروط ان يودى النصف
الاخر عندهم اجعة من الحج وبذلك كله يشهد الشهود **النوع الحادي عشر** في الابارة
لكتابة الكتب يكتب استاجر فلان نفس فلان الكاتب وآجر هو منه ليكتب
له الكتاب الفلاني النسخ الخفيف او الثقيل او بالعقيق على كل صفحة من اوراقه
كذا سطر بالقطع النصفى او الرابع او الثمنى او غيره لك حيث لا يفعل عن شئ
منه ويمتاز روف بعض عن بعض بكذا دينا واقتضى المستاجر الابوة كلها من المجر
بالتمام قبض هو منه تلك الابوة اقباضا وقبضا مقدما شيئا **النوع الثاني عشر**
في الابارة للدرع يكتب هذا ما استاجر فلان نفس فلان الدرع وآجر هو منه
نفسه مدة كذا اشرا يرعى له كذا راسا من الفهم او كذا راسا من البقر او كذا راسا
من الابل ويحفظها ويسقيها في اوطان حاجتها ويرد الاغنام والبقر الى رحما
ويحلب ذات الدر منها في اوران جلها بعد ترى تخالها ويحلبها ويكتب الابل

ويرد الى عطائنا وينتجربا به ما ويحلب ذات الدر منها في اوقا
 حلبها بعدد فصاها كذا دينار راجا تبرر اجارة شرعية **النوع الثالث عشر**
 في الاجارة لارضاع والحصانة يكتب بهذا استأجر فلان نفس فلانة
 وآجرت به منه نفسها باذن زوجها فلان لترضع ابن المستاجر الطفل
 الرضيع المسمى فلان في بيتها او في بيت والده في اوان تحتاج اليه نهارا كان
 او ليلا وتفقوم بامره تما يحاح اليه من غسل ثيابه من الكناسات
 وغسله ويتعهد في المهدا وفي الحرج وتقوم فيه وتحفظ من المهلكات
 وغير ذلك مما هو من وظيفة الاطوار مدة كذا بكذا دينار اجارة شرعية
 وقبضت الموجرة جميع الاجرة تمامها في المجلس باقباض المستاجر اياما وسلمت
 اليه نفسها لتقوم بهذه الامور والاعمال فارغة عن اللوازم وبذلك
 يشهد الشهود العدل في تاريخ كذا **النوع الرابع عشر** في اجارة السفينة
 يكتب بهذا استأجر فلان من فلان وآجرو هو منه حالكه كونهما موصوفين
 بصفات تعتبر في صحة الاجارات الشرعية جميع السفينة المعروفة بالموجر
 العاطة في بحر كذا بجميع ما يتعلق بها ويضاف اليها من جاريها وجبالها
 وادائها والمعلومة عندهما وملاحيها الذين هم فيها وغير ذلك
 ليركبها من بلدة كذا الى موضع كذا او ليحل فيها كذا من متاع
 واقتتة بوزن مدينه كذا بكذا دينار من النقد الفلاني اجارة صحيحة
 شرعية واقدر المور بوصول حلة الاجرة اليه منه وصولا شرعيا
 في تاريخ كذا **النوع الخامس عشر** في الاجارة الواردة في الترتيبها صور الصوة
الاول فيما يكون لفظ الاستحجار يكتب بهذا استأجر فلان من فلان
 وآجرو هو منه راسا من الفوس صفة كذا ليركب المستاجر عليه من بلدة

كذا الى بلدة كذا او يحل عليها كذا متنا من متاعه المعلوم عندهما من مدينة
 كذا الى قرية كذا بكذا دينارا من النقد الفلاني استجارا او اجارة
 شرعيين لازمين وقلقبض الموجب لجميع الاجرة الموصوفة في المجلس
 من المتأجر المذكور قبضا شرعيا وبذلك يشهد الشهود ستموا
 آفوه **الصورة الثانية** فيما يكون بلفظ الا لازم يكتب هذا ما لزم فلان
 ذمة فلان في حالة تقضى منها التصرفات الشرعية والمعاقدات
 السمعية حيا كما خمسين طاقا من اللبن طول كل طاق ثمانية اذرع وربع
 ذراع في عرض ذراع وربع وعن ذراع من الغول القطعي نسجا صفيقا
 بكذا دينارا من النقد الفلاني وقبل هو منه هذا العمل في مقابلة تلك
 الاجرة الزاما وقبولا شرعيين وقبض المبلغ المذكور تمامه في المجلس
 من يد الملتزم المستأجر المذكور قبضا معينا وضمن عن الموجب المذكور
 باذنه بما لزم عليه من العمل المذكور فلان فلان شرعيا خيرا ورهنا عند
 جميع الدار الكائنة بكذا المدة وكذا اوارتهن هو منه رهنا وارتهنا
 شرعيين لازمين بالقبض مسبقين بالترجع وبذلك يشهد الشهود
الصورة الثالثة فيما يكون بلفظ الاقرار يكتب هذا ما اقروا عترف
 فلان اقرارا واعترافا شرعيين بانه لزم عليه واستقر في ذمته لفلان
 خياطة عشرة اعداد من الغزوة المدعوبين ستين كون فراشاة النخلة
 من الجلد الغنم المتيما المصنوع لا تحاذ الغزوات عند طول كل فروة ذراعا
 وربع في عرض ثلث اذرع وطول الفيل ربعة اذرع الاربع ذراع وطول
 الكم ذراع ونصف وطول راسه اربع ذراع ورددته نصف ذراع بسبب
 اجارة شرعية جارية بينهما وارادة على مبلغ كذا دينارا من النقد

القلاني وافر يقض الاجرة المذكورة من يد المقلع المستور بالتام والكل
 قبضا شرعيا حيث برئت ذمة المقلع المتاجر عن ادائها بزيادة شرعية
 وبذلك كله يشهد الشهود العدول **النوع السادس عشر**
 في اجارة الوقف كتب هذا كتاب شرعي كتوى مضمونة على ذكوانه
 استاجر فلان من فلان وهو متولى للمناقاة القلاني طاب ثوابه
 الواقع بياض كذا من ابواب بلدة كذا المستغنى عن ذكر الحد وغاية
 النشرة وآجره هو منجى ما يوقف على مصالح الخافاه المذكور وذلك
 جميع الارض التي موضعها بكذا بجميع حدودها وحقوقها ليعين فيها ماشه
 من انواع العمارات في كذا اطولا وكذا عرضا وسما او يزرع فيها ما اراد
 من انواع الغراس من الاشجار المثمرة وغير المثمرة او يزرع فيها ما اراد
 من انواع الجبوب والبقول كذا سنة او ثلثين سنة في عشرة عقود
 كل عقد ثلث سنوات بكذا دينار من الشغل السلافي بعد ان
 ثبت وتحقق في مجلس الشرح الا ان هر بدينه كذا بين كذا بين يدي
 الموالي الحاكم فلان لا زاجنا به مرجع الا فاضل بشهادة فلان وفلان
 وبما عدلان ان المبلغ المذكور اجرة مثلها في هذه المدة ثبتا شرعيا
 وجرت بينهما اجارة شرعية مشتملة على الشرايط والاركان
 خالية عن النواقض والبطلانا على ان يقضى الاجرة اليه مسانمة كل
 سنة كذا دينار وذلك جرى في تاريخ كذا **المثال الثاني عشر**
في النكاح وفيه اقسام **الاول** فيما اذا كان الزوجى بالكتب
 المحمدية الذي جعل النكاح عصمة لا نام ووصلا بين المحلال
 والمحرم ودريئة الى اشتباك الشعوب والافواام

المحمدية كذا

والنظر الى الملك العلامة تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام
واشهدان لا اله الا الله وان محمدا رسولا الله عبده الداعي الى دار
السلام المبعوث الى الاعداء والاعراب والاعجم صلى الله عليه وعلى آله
وعشيق الظلام والنجلى الغمام وبعد فهذا كتاب شرعي مبني على
الحق مبانيه وذو خطاب سمعي يصفى الصدق معاينه تعرب مضمونه
عن ذكرانه نكح وتزوج فلان بالبكر البالغة المسماة فلانة في حال
تصح تزوجاته الشرعية ومنها كحاشية السمعية وزوجها منه واليهما
المذكور باذنها ورضاها بحكم الولاية الثابتة لعلها شرعا على صدق
معين معلوم مبلغ تسعة عشر مثقال ونصف مثقال من الذهب
الاحمر الخالص الجيد المدعو طلا من طوره توفيقا لتسعة مثاقيل
وثلاثة ارباع مثقال وجرت بينهما مناكحة صحيحة شرعية مشتملة
على الايجاب والقبول الترتيب احدهما على الاخر بلا فصل
وتخلل كلام اجنبى بالكلام العرنه الفصيح والفارسى التدرى وحضور
الشهود العدول الثقات وفلو المخطوبة عن نجاح الغيب
وغير ذلك من الشرايط والاركان خالية عن المفاسد
والاداحض والبطلان جارية على مقتضى شريعة خير الانام محمد
عليه افضل التحية والسلام فضارت المخطوبة المذكورة زوجه
حلالا للنكاح المذكور له الاستمتاع بها بالمعروف وصار المبلغ
المذكور صداقا بينا ومهر الزنا عليها يصيبه مستقرا في ذمته
بالافضا والمسييس الشرعيين ويلزمه الاداء والايصال
اليها لدى المطالبة به بلا دفع ومطل ومنع ومهل وبذلك كله

يشهد الشهود العدول وجريان ذلك تاريخ كذا امثال آخر من
 عقدت بذكر انه تزوج فلان بن فلان بالبكر البانعة العاتقة الحرة
 الحسنة فلانة بنت فلان بن فلان من له عليها الولاية شرعا بعد ثبوت
 رضاها بحضور الشهود العدول الثقات والامناء الاثبات المثبت
 اسمهم آخر هذا الكتاب على صدق مبلغ كذا الف صافيه نصف المبلغ
 بينا لاصل وتقرر انه لا تزوجا صحي لازما شرعا وتزوجا معتبرا شرعا
 من حيث خالي عن النواقص والمطلات عاريا عن العداوة والمهلكات محتويا
 على الايجاب والقبول بلفظ التزويج والاكح المربع احدى اعم الاخر
 سواء وجوا باشتافا وخطا بالبحث لا ينص منها أن ذو النحل زمان
 سوى الاغلاط المذوية وانفقدت معها عقد التزويج المستوفية كل البض
 وثبتت الصداق المشررا به وتور الصداق المذكور في ذمة بالانصاف
 والميسر تمام حث بكون عليه داؤه مهما طالت له لك او يطلب احد من
 يقرم مقامها والتميز لكل واحد منهما حقوق الزوجية كما امر الله تعالى
 جمع الله شملهما وكسر نسبهما والصلوة والسلام على محمد وآله وذلك
 جرى في تاريخ كذا القسم الثاني فيما اذا كان الولي غائبا يكتب بهذا
 ما تزوج فلان البانعة فلانة من الحاكم او من ما دون الحاكم فلان
 وزوجا منه في غيبته ولبناتها والداء المذكور الغائب عن مجلس العقد
 شرعية باذنها ورضاها بعد وجود الكفاية وحضور الشهود العدول
 على صدق قدر كذا امنا من الابريسم الابهي الدقيق الجيد الاصغر و
 الابيض بوزن الابريسم تزوجا وتزويجا صحيحين مشتملين على
 جميع الشرايط والاركان المعبرة في صحة النكاح في حاله عن قلة

والعقودات جارية على مقتضى شرعية رسول الله رت الارض والسموات
فصارت المملوكة المذكورة زوجة حلالا للناكح المذكور بموجب بين
الناكح الشرعية لا التمتع والتمتع بها محر وف الشرع وصار المقدار
المعنى من الابريم صدق لازما ومهدا بانها سيصير مستورا بالجلس
الشرعي في ذمته ويلزمه الاداء والاتباع اليها عند الطلب بل اعذر
ومنع وذلك بعد سوت غيبه وليتها المذكور عن مجلس العقد عشرة
بطريق شرعي مستند الى شبهة وتعدلين مقبولي الشبهة يطهرى العينة
وبما فدان وفلان وجرى بان العقد بينهما بحضور الشهود العدول البتة
في تاريخ كذا القسم الرابع فيمّا اذا كان الاول عاضلا يكتب هذا ما حكم
فلان بالنياب بالأخت المحميّة فلانة بنت فلان من اطام فلان وزوجها
بمنه لفضل وليها والد ثامن تزويجها مطلقا ورفضل وليها اخيه من
فلان عاضلا بشرعها موجب لعل التولية الى اطام بعد اذنها ورضاها
وحصول الكفاة وحضور الشهود والعدول على صداقة معلومة مبلغها
كذا وينا راس النقد الفلاني تزويجها شرعيا وتزويجها
سحبها الى آخره القسم الرابع في لاولي له يكتب هذا ما تزويج فلان
من فلان بالنياب بالأخت المحميّة فلانة بنت فلان وزوجها منه من الولاية
عليها شرعيا ورضاها بعد وجود الكفاة بينهما على صداق معلوم
وذلك كذا وينا راس النقد الفلاني وجرى بينهما ما كره شرعية
شتمه على الشرع رابط والاركان خالية عن التواقيف والبطلاني
الى آخره القسم الخامس فيمّا اذا كان بطريق الوكاله من طرف
الزوج يكتب هذا ما تزويج فلان وكالته نحو كذا فلان البكر

فلانة بعد ان وكله بان يتر وجهه بالبلغ المذكور بعد توكيله شرعيا من
 وليها اخصها من الابوين فلان وزوجها هو من الموكل المذكور بانها
 على صداقة معلومة وخلة معتمة مبلغها كذا دينار من البذل الفضل الواجب
 تبين تزوجا وتزوجا مشروعين متصنين بالصفات المبررة المعتمدة
 في صحة النكاحات الشرعية حالس عن جميع القيود والمقيدة المبطنة
 وصار المبلغ المذكور صداقا لازما القسم السادس من فيما اذا
 كان التوكيل من جانب الولي مكسب الا اما تزوج فلان البكر المسماة
 فلانة من وكيل وليها المحجبه فلان ابوي فلان بعد ان وكله في تزويجها
 بالبلغ الا في ذكره توكيله شرعيا وزوج من موليته موكله المذكور بعد حصول
 اذنها في التزوج وبعد ان صدر التوكيل عنه على الوجه المذكور قبل
 على صداق كذا دينار من النقد الفلاني تزوجا وتزوجا شرعيين القسم السابع فيما اذا كان التوكيل من الطرفين مكسب قل تزوج
 وكيل فلان وهو فلان موكله المذكور بالبلغ فلانة بعد ان وكله بان يتر وجهه البكر
 بالبلغ الا في ذكره توكيله شرعيا من وكيل وليها عمها من الابوين فلان والوكيل
 هو فلان بعد ان وكله بان يتر وجهه موليته منه المضبوط عليه بعد توكيله بالبلغ
 شرعيا وزوجها من الموكل المذكور على صداق كذا دينار بعد صدور
 الاذن عنها وجرب بينهما من كسبة شرعية مشتملة على جميع اركانها وشروطها
 مستوعبة بجملة قيودها وروابطها حالسها بجميع انواع المقامات خالية
 عن اصناف المذخبات والبطالات قصارت المخطوطة المذكورة
 حبيطة للزوج المذكور والمبلغ صداقها لها واجبا عليه حالا غير موقوف
 الا اذ اراد عليها من غير مدافعة وممانعة وذلك جري فادرج كذا

القسم الثامن فيما اذا كان الزوج عبدا يكتب هذا ما تزوج العبد
 المملوك المسمى فلان باذن سيده ومولاه ورضا مالكه فلان البكر البالغة فلانة
 من وليها المجبر والد بها وزوجها منه بعد اذ بها ورضا وصور الشهود
 العدول عن صداق كذا دينا من النقد الفلاني وجرت بينهما مناحة
شرعية القسم التاسع فيما اذا كان الزوجة جارية للغير يكتب تزوج
 الحر فلان و هو حينئذ لا يجد طول حرة ويحاف العنت ولم يكن تحمة حرة من
 فلان امته المسئلة المساة فلانة وزوجها منه بمحض من الشهود العدول عن صداق
 كذا دينا من النقد الفضي الربيع غير تزوجا وتزوجا شرعيين للزمن
 مشتملين على الشرايط جالين عن التوافيق القسم العاشر فما اذا
 كان ينفذ التخييد بعد وقوع الطلاق يكتب موجب تحرير هذا الكتاب انه
 جرد فلان في حالة تصونه العقود الشرعية والتصرفات السمعية لنكاح
 زوجة المسوسة المطلقة منه بطلقة بانه ومن فلانة وزوجها منه من له الولاية
 عليها شرعا بعد حصول الرضا وصدور الاذن عنها في تزويجها منه على صداق
 معين مبلغه كذا دينا فلا يبا بعد ان حلف المجدد المذكور فيه باسماء الله
 تع بانه لم يطلقها سوى طلقة واحدة بانه طلقا تاما وجرت بينهما مناحة
 صحيحة شرعية مشتملة على الشرايط والاركان خالية عن التوافيق القسم الحادي عشر
 فصارت المكمومة طلاله النكاح المجدد له المتنع بها بعد وف الشروع وصار
 المبلغ صداقا ثابتا لها عليه يصير متزاو ومتمم بالمبسر الشرعي يلزمه
 الاقرار اليها له في المطالبة من غنة وقاع في تاريخ كذا نوع اخر
 كتب احمد بن عبد رب العالمين والعاقبة للمتنع صل الله على سيدنا محمد وآله
 اجمعين وبعد فان فلانا نخص طالبا الى فلان بن فلان واعيانا نكاح ابنته

المسماة فلانة ليتزوجها على صداق كذا دينا را فزوجها منه وليها المذكور يحكم
 ولاية الاجبار عليها على الصداق المذكور وقبل يوم منه تزوجها على الفور
 وجري بينهما بحضور شهود عدول بعد حمد الله تعالى والصلاة على منتهى ما
 صحى من سنة حاوية لجميع الشرايط والاركان حاوية عن كل واحد من اسباب
 الفساد والبطالان فصارت من زوجة وثبت بالصداق المذكور
 في ذمة بنفس العقد وسبقه بالافضاء والمسيب جمع الله شملهما والفقهاء
 انه لا ياشيا قد رجعت المأثرة المشروعة المشروعة بحضور جمع من الثقات
 سارح كذا اول السلم المثال الثالث عشر في الخلع وفيه نوعان
 الاول في خلع غيرة الاجنبى يكتب هذا ما خلع فلان فلانة في حالة نصحتهما
 المتخالفات الشرعية ثلث طلقات على عوض صداقها اللازم لها عليه المقصود
 عليه نكاحهما معه وذلك كذا دينا را من النقد النلاني فاصطلحت من شهرانه
 بذلك مخالعة واخذوا صحاحى شرعى وعن النواقص والبطالان عرس
 بعد ان كان النخال المذكور عالما بمغنى الخلع عارفا بمجراه باعلام الكاتب
 وتعلمه اياه فحصلت بينهما البيونة الكبرى والمناقرة العظمى فلا تخل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره في ذمة الزوج المتخالف عن كل الصداق وبعضه
 برأة شرعية واقر كل واحد منهما بان لا حق له على صاحبه بوجوه من الوجوه
 وسبب من الاسباب وان كان ينفذ الطلاق يكتب هذا ما خلع فلان
 في حالة نصح منه التطلعات الشرعية ذوجته المسوسة المسماة فلانة
 طلقة واحدة على عوض كذا دينا را من النقد النلاني فقبلت من منه هذا
 الطلقة على ذلك العوض على الفور والبدار بلا تأخير وتراخ بعد اطلاع
 المطلق على معنى الطلاق والخلع باعلام الكاتب اياه وجرى بينهما مخالعة

صحة شرعية بلفظ الطلاق مشتملة على شرايطها المصححة واركائها المتمة خالية
عن قيودها المنقذة وحصلت بينهما الاجنبية والتباعد والبيوتة الضعوى
فلا تخل الا بعقد جديد ان اراد فبقاها المباع المالح عليه من صداقها اللازم
لها عليه المستم 2 ذمة تا افضا والميسر الشرعيين فقاصة الشرعية موجبة
ببرائة ذمة المطلق عن الصداق وذمة المطلقة عن بدل المالح براء شرعية
واقركل واحد منهما بان لاحق على الاخر سبب النفقة والكسوة والصداق
والنفقة المفروضة بالهما على كذا دينار او الزونية والمهر وميتة والديون
والعروض والنفقة والجنس والملايس والمفايش وغير ذلك بوجه
من الوجوه ولا بسبب اخر من الاسباب وذلك في تاريخ كذا وان
كانت المطلقة غير النكته فيكتب هذا ما يطلق فلان زوجة المدعى له
الغير البالغة فلانة طلقه واحده على عوض كذا دينار وقيل والدالة المذكور
منه هذه الطلقة على ذلك العوض على بلا تراخ وجرث منها مخالفة
شرعية وحصلت المسمومة الضعوى فلا تقير لوجه له الا بعقد
مستأنف حسب المشيئة والارادة ثم اذن المطلق المذكور للمختلص الوالد
المذكور ان يودي بدل الخلع الى ذمة المطلقة المذكورة بعد صيرورها
بالغير شرعية عوضا عن صداقها اللازم لها على المطلق اذنا شرعا
الح النوع الثاني في خلع الاجنبى بكس ما داني فلان طار التخاصم
والنزاع وامتد التراخ والتشاجر من الزوجين فلان وفلان ولعدا
التوافق بينهما وقسم التكاليف بين قلوبها وعرف بشهادة احوال وطع
حبيل الوصلة بينهما سأل الزوج المذكور ان يتابع مع زوجته المذكورة
سلب طلقات قاطعات للزوجته والرجعة باترات للمخارج والنفقة

ولا لغة بكذا وبنار الترمه هذا السائل على نفسه فاجابه الى سوا الوضائع
 زوجته بنت طلقات بائنا على المبلغ المذكور وفصل منه هذا السائل
 الطلقات المذكورات بالمبلغ المذكور ورجعت بينهما فخلعوا صحى حتى شرعه
 يستعمل على الشرايط خالصة عن النواصر ثم قبضت الزوج المطلق المذكور
 هذا المبلغ من الخلع الاجنبى المذكور باقباضه اياه وتسليمه اربع قبضا وابقا
 عند انهما شترعا واولا مطلق المذكور بان لا حق له على المطلق المذكور
 بسبب الزوجية والحرمية وانها الان بائنه منه مطلقه بالطلقات الثلاث
 فخرج كذا وان كانت المطلقة غير بالغة فكتب هذا ما طلق فلان زوجته
 المذكورة الغير بالغة طلقة واحدة على عوض كذا دينا واعتيل والدية
 المذكورة منه هذه المطلقة على ذلك العوض لا تراخ ورجعت منها فخلعوا
 شرعية وحصلت السوية الصغر فلا تقصر زوجها الا بعدد ستات حسب
 الحشية والارادة ثم اذن المطلق المذكور والمصالح الوالد المذكوران يوجد
 بدل الخلع الى هذه المطلقة المذكورة بعد صبي ورجعها بالغة شرعية عوضا عن
 خلعها المذكور ثم على المطلق المذكور انما شرعيا انما النوع الثاني
 طلع الاجنبى يكتب كذا فلان قد طلق النكاح والتمراء وامتنع التراجع و
 انقضت جرت الارضين فلان وفلان وبعد التوافق بينهما وبغير انكاح
 بين فلو جهبا وعرفتهما ذاك الحال قطع جيل الوصل بينهما سال الزوج المذكور
 ان يخلع منع زوجته المذكورة بنت طلقات فاطمات المذكورة والرجوع
 كذا ولا لغة بكذا دينا الترمه هذا السائل على نفسه

نوع اخر لما اشتد التشاجر والنحاصم والتمتازع من الزوجين فلان

وفلانة وكثير القيل والقال وعمه الام من الطرفين واشكل الحال في الحائض
سأل فلان الزوج المذكور ان يطلق زوجته المذكورة ثلث طلقات بكذا
ديار فطلقها ثلث طلقات بالبلغ المذكور فقبل هو منه الطلقات بذلك
وجرت بينهما مخالعة شرعية فحصلت البينونة الكبرى من الزوجين ونقطت
المواصلة بين الحليين فلا خلل له من بعد حتى سكر زواجه ان اراد
ثم امر الزوج المحل في هذا السائل المحل ان يدع البليغ المذكور فيه بعد تسليم
الملك اليه كل زوجة المذكورة عوضا عما وجب لها عليه من الصداق
النسب لثلاثة دمت او من الدين اللازم اداؤه اليها واقرا المطلق المذكور
ان لا يحق له على المطلقة بسبب الزوجية ولا بوجبه اخر من الوجوه وما ربح
كذا المثال الرابع عشر في الطلاق يكتب هذا ما طلق فلان
في حاله تصح اذ منه التطلقات الشرعية والتصرفات السمعية بثلث طلقات
فوجبه المذمومة المسماة فلا يحل له الا يتجدد شرعي ان اراد افصارت
الزوجة المذكورة مطلقة منه بثلث طلقات بآيات قاطعات الحكومة
بأنه بالسنة الكبرى واقرا المطلق المذكور اقرارا معتبرا في الشرع طائفا
راغبنا لاحق على المطلقة بسبب الزوجية والمحرورية ولا بوجبه اخر من الوجوه
واقرت المطلقة المذكورة اقرارا مشروعا بان لا يحق لها على المطلق المذكور
بوجبه من الوجوه وسبب من الاسباب من اجدادها المعقود عليه
نكاحها معه وذلك كذا وبنائها ولا بسبب نفقتها وكسوتها لمدة
الساعة ولا بسبب متعتها بعد تزويجها وانفاقها على كذا وبنائها
ولا بسبب بعض منه بوجبه من الوجوه وقبل هو منها اقرارا مقبولا

شرعياً في تاريخ كذا المثال — اني مس عشرة الرجعة يكتب
 هذا سفر اسلامي باحق غرض ذكر انه راجع فلان في حاله تعلقه منه انما
 الشرعية زوجية المحسوسة السماء فلانه المطلقة منه بطلقة واحدة او
 طلقين قبل ان تصافيا اليه انما هو مراجعة صحيحة شرعية موصية بصير
 زوجة له كما كانت وبذلك يشهد الشهود في تاريخ كذا المثال
 السادس عشر في التعليقات وفيها انواع الاول في التعليق على عدم
 الضرر والاشتم يكتب هذا الكتاب فيه ذكر انه علق فلان في حالة
 تعلقه منه التعليقات الشرعية بثلث طلقات زوجة المسوسة السماء
 فلا بد على ان لا يضر بها ضرراً مولماً ولا يشتمها شتماً فاحشاً فمما ضررها
 او يشتمها على الوجه المذكور في من مطلقه بثلث طلقات تعلية شرعية
 وكان المعلق المذكور حالة التعليق عارفاً بما يقع التعليق علماً بفجوره
 وذلك جرى في تاريخ كذا النوع الثاني في التعليق على عدم
 شرب الخمر وسائر المسكرات يكتب هذا ما علق فلان حالة صحته التعليقات
 الشرعية ونصه فانه المعتبرة السمعة بثلث طلقات طليعه المدخوله السماء
 فلا بد على ان لا يشرب الخمر بنفسه ولا تاجراً له الغير في طليعه وان لا يشرب
 شيئا من المسكرات المتخذة من الخمر في العرق والكلام سوم وغيرهما وان
 لا يشرب جميع البوزج والاقسمة والروحة او غير ذلك مما يتجدد من
 الذخن وعلى ان لا يبلغ البزج والافيون صرفاً كان اجمع او ممزوجاً
 فمما شرب الخمر او شيئاً من المسكرات المتخذة منها او لم يزوج او
 الاقسمة او الروحة او ابلغ البزج والافيون صرفاً كان او ممزوجاً
 من مطلقه بثلث طلقات تعلية صحيحة شرعية وذلك جرى في التاريخ

العنان النوع الثالث في التعلق على عدم اللعب بالتمار يكتب
 هذا ما علق فلان حاله كونه متصفا بالصفت العترة في التفتيات
 الشرعية ثلث طلقات منكوبة المسماة فلانه على انه لما لعب بالتمار في
 نوع كان من الجهار فانه والند وشير والشرج بالور من وغير ثلث من
 انواع التمار فمضى منه مطلقة ثلث طلقات تعلقت صحيحا شرعيا في
 تاريخ كذا النوع الرابع في التعلق على ان لا يسافر الا باذن زوجته يكتب
 هذا ما علق فلان حاله كونه متصفا بنوع الاستقلال ثلث طلقات
 تعلقت المسماة فلانه على ان لا يسافر من بلدة من كذا الاماكن زوجته
 المذكورة سوا بعيدا كان او قريبا منهما سافر بغير اذنها سفر بعيد او
 قريبا فمضى منه مطلقة ثلث طلقات في تاريخ كذا النوع الخامس في التعلق
 على ان لا يسافر زيادة على مدة معصية كتب هذا ما علق فلان في حالة
 نصح من التفتيات انشر وعنه طلاق زوجته المدخول بها المسماة فلانه
 على انه مما سافر من مدنية كذا ولم يرجع اليها النقصاء مدة سنة كاملة
 فمضى منه ثلث طلقات سوار كان قادرا على المراجعة او لم يقدر و
 سوار فاكر للتعلقات وناسيا تعلقت معتبرا شرعا وان شار يكتب
 بعبارة اخرى هذا ما علق فلان طلاق زوجته فلانه على انه كلما سافر
 من بلدة كذا ومضى من سفره مد سنة كاملة ولم يعد اليها سوار
 كان قادرا على العودة او لم يقدر فمضى منه مطلقة ثلث طلقات او يكتب
 على انه مما سافر من مدنية كذا وعبر من سفره سنة كاملة ولم يرجع اليها
 سوار كان قادرا على الرجوع او لم يقدر او ذاكر للتعلقات وناسيا
 فمضى منه مطلقة ثلث طلقات النوع السادس في التعلق على ان

لا تمس الزوجة الى بيت والابا اذ نه يكتب هذا ما علق فلان
 حالة صحي انصافه كوارز التعلقات عنه مثل طلقات زوجته المدخولة
 فلانه على انه هما مثلت الزوجة المذكورة الى من الدنا فلان بغير
 اذن زوجها المذكور وهي منه مطلقة مثلت طلقات النوع السابع في
 التعليق على ان لا تروج على زوجته بزوجة اخرى يكتب هذا ما علق
 فلان حالة جواز تعلقاته السبعة طلاق زوجته فلانه على ان لا تروج
 عليها بزوجة اخرى سواء كان ذكرها للتعلقات او ما سببها من
 تروج عليها بزوجة اخرى فهي منه مطلقة مثلت طلقات النوع الثامن
 في التعليق الدوري يكتب هذا الكتاب شرعي ناطق عن ذكر انه لما
 عرف فلان من نفسه انه لا يملكه عند الغضب والحجاج وانه ربما يدار
 الى الغراق من غير ضرورة فيصير نادما من غير تدارك واخرج ختار
 هذا هو الامام العالم المحتمد ابي العباس احمد بن شرح وغيره من
 الائمة الثمانية بالتعليق الدوري وسد باب الطلاق
 وقالب يصير نقطة وفضيحه مثالة من كان من زن خود را فلانه
 طلاق و هم كذا يدوياسه يعوض يا بغير عوض بلفظ طلاق يا بلفظ خلع
 يا هر وقت كه طلاق من بروي واقع شود زن مذكوره از من مشته
 باشد پیش از ان بسه طلاق وقال بالعودي منها طلقت زوجتي
 فلانه طلقة واحدة او طلقتين او ثلث طلقات يعوض وبغير عوض
 بلفظ الطلاق او بلفظ الخلع او بما وقع طلاق على امراتي فلانه نفس
 طالق قبله ثلثا واعتقد التعليق المذكور فيه صحة هذا التعليق وكان التعليق
 المذكور حالة صدور هذا التعليق الدوري عنه متصفا بصنات الحرة

والعقل والبلوغ والرشد ووجدان الطواعية والاختيار وقد ان
 الكراهية والافتقار عالما بمعناه عارفا بنحوه واعتقابه باب وقوع
 الطلاق فصار باب وقوع الطلاق متعلقا عليه لانه متى تلفظ بتطبيق
 المعلق طلاقا لم يقع طلاق لانه لو وقع لكان واقعا قبله لو وقع
 المعلق عليه ولما وقع الطلاق المعلق عليه لم يقع هذا الطلاق المتخرج
 ولما لم يقع المتخرج لم يقع المعلق فحصل الدور لانه يلزم من وقوعه عدم وقوعه
 فاذا كان كذلك لم يقع طلاق زوجته المذكورة فلما صدر هذا
 التعليق الدوري عن الزوج المعلق حكم الحاكم المسجل لصدور هذا
 الكتاب لازال على الجنب ركنين الخطأ بطلته ذلك التعليق وعدم
 وقوع طلاقها حكما جزا وقضاء حتما واستشهد عليه جعنا الشهود
 العدول وذلك ما راج كذا وان ساء لكسب بعبارة اضطر او جزئه
 مضمون الوثيقة الالوية الشرعية ومكتفون الصيغة الصريحة السمعية
 ومنصوح عن ذكرانه على فلان حاله انصافه بالصينات المرتبة المعتبرة
 في التعيينات الشرعية التعليق الدوري من تعريفات الالام المجتهدة
 ابن العباس احمد بن شرح ارضه ومنهبطات العالم بصحة جميع كثير من
 الالامة المجتهدين وجم غفير من العلماء الراشدين وقائ يصح كدقة
 ونصية نطقه بها وقسم طلاقا على امراتي فلانة بتعليق او تنجس او ضلع
 او فسخ او نفويض او كبتاع او بائع وتطبيق وكيل كرايا
 او غير ذلك مني من طالق قبله ثلثا وكرر هذا التعليق بالعرفي مرارا
 واعاد معناه بالبارسي كذا را محتملا مذهب الالامة العالمين بمقتضا
 صحة عالما بمعناه عارفا بنحوه حالة صدور التعليق عنه طابعا واعجابا

ثمانية الكراهة ومظنة اجبار واقفا وارتقل بصحة هذا التعليق وعدم
 وقوع طلاق حكم حاكم من حكام المسلمين وقاض من قضاة المؤمنين
 نافذ الحكم والقضاء جائز التنفيذ والائضاء احرار المسلم من غير الخلاف
 بسؤال شرعي واشهد على حكم طائفة من الشهود العدول وعصبة من اهل
 القبول **المقالة السابعة عشرة** الكناية ويكتب باربعة طرق الاولى
 يكتب هذا بستر اسلامي وزبردي معرب عن ذكر انه كاف فلان
 في حانة صحة كناية السرية وتصرفاته السمعية مملوكة التوقا في الخمس
 فلان ومرتدي الوجه ابيض اللون احوال العينين يشبهها على وجه
 اثر الجدي المبلغ احيى جبين على مبلغ كذا دينار من التقد الغلاني يردية
 اليه الزمته منه فامه باربعة نجوم كل نجم كذا دينار وقيل يومه تلك الكناية
 بالمبلغ المذكور ووجرت بينهما كتابة صحيحة شرعية وعن الموانع عرية و
 على الشرايط والاركان ستمه لازمة من جهة السيد جازية من جهة العبد
 مسبوقه برجوع شرعي صادر عن الكاتب المذكور في منه ما كاتبة عن
 له الرجوع منه على تقدير صدوره جهة او اقرار عنه وجوعا شرعيا قبيل
 الكتابة وعلى السيد المذكور الاساء اى خط شئ من النجوم **امثالا** قوله
 واكتب من مال الله الذي اياكم وذلك جرى في تاريخ كذا الطريق
 الثاني يكتب مصفون السفر الشرعي هذا مخبر عن ذكر انه سال فلان
 وذكرك حليته وضيعته عن سيده ومولاه وهو فلان ان يصفه ابتعا برضاة
 الله وطلب الثواب على كذا دينار ويوديه اليه تحس في مدة اربعة اشهر
 متوالية فاجابه الى سواله واسعفه بمائة رجا ورحمة لله واجابة
 دعائه وكاتب على المبلغ المذكور ليوديه اليه على الوجه المستطور قبل

حاله صحة تبرعاته الشرعية وتصرفاته السمعية وقبل العبد السائل هذه
 الكتابة منه بالبلغ المذكور كتابة صحيحة شرعية مشتملة على شرايطها
 واركانها خالية عن نواقضها وبطلانها لازمة من جهة السيد
 المكاتب جارية من جهة عبده المكاتب فان عجز عن اداء كل المبلغ
 المبحر او بعضه يكون عبداً كما كان بموجب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عبد يابغ عليه درهم وكان المكاتب مملوكاً لسيد المكاتب وان
 يدع ويحت تصرفه بلا مسازع وعلى السيد حط من عوض ما ياحذه
 منه امثالاً لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اياكم وذلك بعد ان رجع
 المكاتب المذكور عن بهته ما كاتبه من اولاده واخداً، فهو عاشر
 معيار الملك اليه قبيل الكتابة وبذلك كله من الاول الى الاخر وقع الاشهاد
 في تاريخ كذا الطريق الثالث فيما يكون بلفظ الاقرار يكتبون
 الكتاب السمي ومضمون الخطاب الشرعي معرمان عن ذكرانه اقر و
 اعترف فلان اقرار واعترافا ملحوظين بنظر الاعتبار شرعاً طابعاً
 بانه كاتب عبده فلان ومن صلاه انه كذا وكذا اقر بالي الله سبحانه
 وتعالى وراجيا رحمة ورضوانه وتخصيلاً لمقصود عبده فلان وتوصلاً
 الى مطلوبه وغرضه على كذا دنيا را يوديه اليه كسنة تامة بخمسة نجوم
 كل نجم كذا دنيا وانه جرت بينهما كتابة شرعية في طريق الرابع
 فيما يكون بطريق التعليق يكتب هذا ما علق فلان حاله صحة تعليقه
 الشرعية علق مملوكه فلان وحليته كذا وكذا اعطاه مبلغ كذا دنيا
 من التمتع العائلي ثلثة اشهر ثم مدة ثلثة اشهر كل نجم كذا دنيا وقال
 المعلق المذكور بضميمة لفظه وصريح عطان هذا المملوك اشار اليه بين

اذ اوتي الى هذا المبلغ المعلق به فهو كسائر الاحرار لاحق لي فيه
 ولا دعوى لي عليه بوجه ماسوى حق الولاء وذلك بعد ان رجع
 المعلق في شبهة المملوك عن له الرجوع منه رجوعا شرعا قبل التعليق
 بهذا قبل يومه ذلك قبولا شرعيا وذلك في تاريخ كذا كتب الكتاب
 الثاني عشرة الاقرار وفيها اقسام القسم الاول في الاقرار بالدين
 ووصول المقر به الى المقر يكتب هذا المقر واعترف فلان اقرارا وغيره
 بما فدين شرعا طائعا رغبته حاله تصح منه الاقرار بالشرعية واعترافا
 السعي بن عليه وفي دمه لفلان كذا دينا رامن التذلل ابصر النفس
 المضروب المسكوك المراجيح بكذا النصفه بوكيد كذا دينا راحقا
 واجبا او اوته ودينا لا رما قضاؤه ثابته عليه خلا من كذا او
 حالا غير موجد ولا ينجح او منجى بنجوم متعددة كل نجم كذا دينا رابو به
 اليه كل يوم او كل شهر وعوض المبلغ المقر به وصل اليه من مال المقر به بالتمام
 والكمال وصولا شرعيا حقيقيا لا رهنما بحيث يلزم الاداء والا اصيل
 اليه لدى المحل لدى الخطأ به بلا مظل وعذر ومنع وبذلك سبيل
 الشهود وان كان مع الضمان والرهن والاجارة والاباحة يكتب
 ومنع عن المقر باؤنه بما لزم عليه المقر به المذكور فلان ضمانا صحيا
 شرعيا مخيرا بحيث يحرم المضمون له في الاخذ والاستيناء والطلب
 من ائتمانها واراد ورهن المقر المذكور بذلك المبلغ وبكل حرمته
 عند المقر له المذكور بما هو حق وملكه وفي دين ونصره بلا منازع وذلك
 جميع الباع المعروف بكنا الواقع ظاهر بملت كنا باب كذا في رفاق
 كذا المصلحة حدوده بكنا بجميع الحدود والحقوق والتوايع والالواق

من الارض والمحيطان والاشجار المثمرة وغير المثمرة والاغراس والسواقي و
المساق والجبال والكروم وغير ذلك مع مجرى شره المضاف اليه المرسوم
له على الدسم القديم وارثين يومئذ رهنما صحتي وارثها ناصرتي
سعيي لازمين بالتبض مسبقين بالرجوع عمن يمكنه الرجوع منه على
تقدير صدور هبة او اقرار عنه رجوعا شرعا قبل الدفن ثم اجر اليمين
المذكور من الميراث المذكور واستاجر يومئذ جميع ارض الباغ المذكور
تلك المدة المذكورة للتساع بها بانواع الزراعات بكذا دينا افضيا
رايا تبتر ووجرت بينهما اجارة شرعية ثم اباح الموصي ان يورث على
المستاجر المذكور اشجار الاشجار المعفوضة فيه من العنب والمشمون
والمشمس والتين والكمثرى والخوخ والاحاص والنوز والجوز
وغير ذلك في تلك المدة اباحة سرعه وذلك جري في ما راجح
كذا وان كان قبيل بالبدن يكتب وقد يكفل الميراث المذكور رايونه
فلان تكتفلا شرعا ليسلم الميراث المكفول عنه الى المقله المكفول عنه طلبه
منه ويخضه بلا عذر وان كان الكفاة بالنفس والحال على مقتضى الذنب
انتم في الحق يكتب وكفل فلان بنفس هذا المقله بآمره للمقله هذا التسليم
نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه اليه على انه ان لم يسلم نفسه اليه فعليه هذا
الحال القرب كفاة صحيحة سرعه رضى بها هذا المقله وذلك في ما راجح
وان كان الميراث مستقارا يكتب رهن المقله المذكور بذلك التباغ
وبكلاجه ومن اجراه عند المقله ما استقار من فلان ليرهنه عند الميراث
بذلك المبلغ المذكور واعار يومئذ استعادة واعادة سرعه في ذلك
وشاح طلوي يدعى غيره مشتمل على واسطه تدعى ميانه وعدوين

بالبدن ٢

سج

رج

من الكرة الكبيرة المدعوة كوي بزرگ واندك عشرة كوة تدعى كوك
وشا في عشرة قطعة تدعى كليي ولبس عدد من العقيق كلها بحواة
بالعنب وزن الجميع مع الحنط والشمع المختوم ستون مثقالا بالمايل
الجديدة وروج من الرظ الذهبى المدعوكه شواره المستعمل
كل فرد منه على جنتي لولو ويتر ورج واحد وزن الجميع بقول الراهن
كذا امثالا واربعه اذنا ومن الحاتم الطلوي فض قروين منها فيرو
وسر فردا اخر يدعى كوفت وفض الرابع لعل رمانى ونطاق
ذهبي رعى كمر مشتمل على اربع كلييات طلويات مكملات باللولو
والعلل والغير ورج وايا قوت ودواة بر كينة مفضضة واربع
هو منه رهن شرعي بمقبوضا المجلس باقباض الراهن اياه
مستوقا بالرجوع الصادر عن المعير المذكور في هبة المهرول المستعار
عن عيكة الرجوع منه رجوعا شرعيا وبذلك يشهد المثلث ودان شاء
يكتب بلفظ الاذن ورهن المقر بذلك المبلغ المذكور وبكل حال
عنده ما اذن له فلان في رهنه عند المقر بذلك المبلغ المقر به المذكور
اذنا شرعيا وذلك راس من الحمار المذكور الاسود المعتدل الليمحلي
اخضى سنة ست سنين وراس من البغلة السوداء المدعوة قلة ذات
خس سنين تقريبا وراس من الفرس الذكرا المدعوكه جردة قشقة در سبع
وراس من البقرة الذكرا العاقل الاخر سنة ثمان سنوات رهن شرعي بمقبوضا
مستوقا بالرجوع الشرعي الصادر عن الاذن المذكور في هبة المهرول
المهرولة عن له الرجوع منه رجوعا شرعيا ثم استرد الراهن المذكور
من المقرتين هذه المهرولة للحنط والسق والكلف فردا اليه

استرداد اور و اشترعين القسم الثاني في الاقرار بانتقال الملك
الى المقلد يكتب الحمد الذي جعل الاقرار من احوال المعاضة ومدارا
للا التزام والصلواة والسلام على نبيه وحبسه محمد الذي ذلك ضامن
الكثرة في الاحكام والاعفاء ضامن عبدة الاوثان والاضمان وعلى اهل
اصحابه ما انتقل الاملاك من الملك الى الملك في مر الشهور وكبر الاعوام ايحد
فمنذا سفير بصفوته ومعناه وزبر مني كمون وما جراه عن ذكرانه اقر
واعترف ونعوه فلان اقرارا صحيحا شرعيا صادرا عن مصادره الرعية
والرضا واعترافا صريحا سمعا جارا على مجاري الاختيار ^{بصحة} عاريا
عن موجبات الخس والفساد والكراهية في حاله نضع منه في الاقرار بركعة
وفي ساعته ^{نقد} منه الاعترافات السمعية واشتهد على نفسه بما صدر عنه بما
من العدل وجمان اهل القبول ان جميع الدوائر الواحدة الكائنة
في الطاحونة المعروفة بفلان المستقلة على اربع دوائر وهذه الدائرة
الواحدة هي الدائرة السابعة باعتبار الدائرة الطاحونة موضعها خارج
على باب كذا على طريق كذا البنية على ساقية خليف من النهر الكبير كذا عسرة
رواد كذا دقة كذا او كذا بجميع الحدود والحقوق والتابع واللوأحق
من الارض والجدران والسقف والباب والتطين والناسات والجن
الثابت والداير والنادوق والناعور ومصب الخطه وملفوظ الادارة
ومحيط الاوقار وغير ذلك من الحقوق القابلة للنتقال والانتقال حق
وملك لفلان بن فلان حق من حقوقه وملك من املاكه ومال من امواله
وعقار من عقاراته وانتقل منه اليه منتقلا صحيحا شرعيا وبسبب صريح
ملكه معزم مثبت للبيد والتصرف قاطع عن الاسترداد مانع من الرجوع

موجب لتقل الملك من ملك الى ملك ومن مستحق ان يتحقق مسبوق بالرجوع
 الشرعي الصادر عن المقر المتقل منه في سببه الملك المحذور وعن له ولاية الرجوع
 عليه على تقدير صدوره سببه او اقراره عنه رجوعا شرعيا موجبا لعودة الملك
 اليه ثم اقدم على هذا الانتقال وان لا حق له ولا دعوى ولا طلب ولا منافع فيه
 في هذا الملك المتقرب وللذات بعض منه ولا في شيء من حقوقه بوجه من الوجوه وبسبب
 من الاسباب وان التصرف فيه الا ان له تصرف الملك في الملك وذو الحق
 في حقوقه وقبل المقر اقرار المقر وصدة فيه قبولا وتصديقا معهما بجملة
 وبذلك كله من البداية الى النهاية شهد جميع من الشهود العدول المصونين
 عن ايمان العدول في تاريخ كذا القسم الثالث في الاقرار بما يعرف
 به الاولاد يكتب ان احسن يد كرتو سيكي لصدور الصكوك والتبالات و
 احق ما ثبت ترشيحي لقتضى المتطلبات حمد الله الذي اقر بوطد انتهرات
 الموجودات واعترف بتقدرة اهل الارض والسموات وشهد بالوحيته
 صفات الملكوت والعلويات ودل على بيئته اختلاف الافلاك والحركات
 ووقوع طعن عباد على الطاعة واداء العبارات وجعل الاقرار بغير
 الانزاع والموصدات والصلوة والسلام على سيد الكائنات محمدا الذي
 ذلك صراعا على الكفر باظهار الحجرات وعلى المواقف الطيبين وازواجه
 اما بعد فهذا صحيحه صحيح شرعية اسس على الشريعة السموات والارض
 ومهد على الطريق الرفيعة الزهراء معناها يعرب مضمونها ويدعى مضمونها
 عن ذكرانه اقر واعترف فلان اقرارا واعترافا جازيا على كل الصحة
 والسداد عن من شوايب الاكراه والعناد خليلين عن موجبات
 الطعن والنسب صادرين عن طوع ورضخ مع الاستعداد في حاله هو زينة

الاقادير الشرعية وفي ساعه يصح منه الاعتزافات الصركة السقيمة لانصافه
بكال العقل والحرية والبلوغ والرشد والاختيار وجواز التصرف في نكاح
الامور وعدم الاعتناء واشهاد على نفسه بما صدر عنه جماعا لا ية
المخول وجماعا من الشهود والعدول وطاينه من اهل الصدق والقبول بالجميع
ما يعرف به وينسب ويضاف اليه ويقال في الظاهر انه له من صنوف الاموال
وفنون الاملاك من العقار والمنقول والدور والخوانسب والحيات
والباغات والكروم والبساتين والقرى والطواحين والاراضي والمزارع
والحمامات والدكاك والكواش والجواري والغلمان والملايين
والغارش والزلاي والستور والاواني والظروف والكتليات في المعومات
والناحق والصلوات والخرقيات والخصيات والقاشيات و
الصناعات والصفويات والتجاسيات والتجديدات واثاث البيت
والتجملات الدائرة فيه على اصناف انواعها وتباين اصنافها وجناسها
وغير ذلك من التكميل والكثرة والنفوذ العظيم بما يقع عليه اسم المال وترقم
فيه رسم الملكية حتى التباين في الكثرة والنعانة المملوكة حق صدق وملك
طلق ومال محض وشي خاص لا ولادة الاطفال الاربعة وهم فلان وفلان
وفلانة وفلان طول الدهور اعمارهم في اكتساب السعادات حق من حوزهم
وملك من املاكهم ومال من اموالهم ومن اشياهم بالسوية دون الرجحان
والحرية وانتقل منه اليهم باقل صحه شرعي وبه صركة سقيمة مقترنة
بالقبول وغيره من شرايطها واركانها خالية عن نواقضها وبطلانها
مسبوقة عن رجوع عن الرجوع منه من بنية اولاد واصداد من
الاجنبى على مقتضى المذهبين السانيع المطلق والنعماني المحذور رجوعا

شرعيا موجبا لعود الملك اليه وان لاحق له في جميع ذلك ولا في بعض
 بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب واقترن باقراره الصادرة
 عنه قبوله ولاية عليهم قبوله شرعيا والفضل لقراره وما دأته
 حكم الحاكم الذي يشترط صدر هذا الكتاب بتوقيعه العالي لا زال جنابه
 مرصعا لما مضى والاذا ان حكمه ما مسو لا وبذلك كله من المبدأ
 ان المشتري يستند التهود الثقات العدول الاثبات القسم الرابع
 في الاقرار بالبراء المطلق المعروف بلاحق يكتسب هذا ما قد اعترف
 فلان اقراره صحيح الشرع القويم واعترف ان سوغه الدين المستقيم عن
 رضاه من طوع واخيار بلا شائبة كراهه ومنه اجارا حالة ضيقة
 اقاريره المعيرة شرعا وساعة ما دأته افاته المغتد بها سمان
 لاحق له ولا دعوى ولا طلب ولا منازعة ولا خاصة ولا مشاجرة على
 فلان برجه من الوجوه وسبب من الاسباب عموما وخصوصا بسبب
 الديون والايمان والفروض والهامة والوديعه والغصب والغارة
 والشركة والمضاربة والارحمة والاهجرة المثل وضمان الدرك المتلف
 وغير ذلك من المعاملات الشرعية والديوانية والعرفية والاسباب
 التهود والاحسان والاقضية والامتعة والغرض والبسط والناطق
 والصامت والثلثي والمقبض والجبوب والواشي والعلان والحواري والدوا
 وغير ما سبب تركه والده المتوفى عنه فقتل من التهود والجنس
 العقار والمنقول والذلال والستور والاواني والظروف وغير ذلك
 من القليل والكثير مما يطلق عليه اسم المال بعد احاطة علمه بكيفية التركة ومبناها
 واطلاعه على وقايتها وجليلها ولا بسبب بعض من الجميع وان لا دين

له 2 دمه من دينار العشرة ودينار الى الف دينار الى عشرة الاف دينار
 اكثر من ذلك بالغ ما بلغ كائنا ما كان وان لا عين له في دين وان
 دمه بري عن جميع حقوقه وديونه وقروضه ويده خالية عن حدة اعيانه
 وشيائه بل هو منه بري الدمه خال اليد بايع الساقية في الدينار والعقبي
 وفي كل وسعه وان لاحق له عليه اصلا وراسا فتي ادعى المقر المذكور
 او احد من جانبه وقبله على المقر المذكور دعوى بخلاف مضمون الكتاب
 هذا او مسطوره وبيا قص من مضمون الخطاب او مزبوره فذلك الدعوى باطله
 كاذبه زور بختان ظلم عدوان افك طغيان لا يلتفت اليها شرعا ولا يصفى
 ولا يسمعها سمعا فلما بدروا قدم ال هذا الاقرار ببيع المقر مجازا اقراره
 ومحاذاة اعترافه ومكافاة لما صدر عنه بمبلغ كذا مسالا من انقضه الطلغية
 التي لسه الحيدة المدعوه قرض ملكه اياه وادخله في تصرفه بعد قبضه
 اياه فقبض هو منه ذلك بمجلس الاقرار قبضا شرعيا حيا واشهد على
 ما صدر عنه شهودا عدولا سمو اخره في تاريخ كذا القسم الخامس
 في الاقرار بالبراء العقيد يكتب هذا ما اقر واعترف فلان اقرارا جوزه
 الشرع الممين واعترافا اعتبره الدين المتين لما يبرر اعباءه بان لاحق له
 على فلان بسبب ما كان له عليه من الدين الثابت له في دمه وذلك ودينار
 او ابرار دمه عن جميع ذلك وعن بعضه ابرار معتبره في الشرع واستقطه
 عن دمه بالكلية فتي ادعى المقر المذكور او احد من قبله على المقر دعوى
 بخلاف المستطوره ونقض المبرر فذلك الدعوى باطله كاذبه لا يلتفت
 اليها شرعا القسم السادس في الاقرار ببرار الصداق يكتب هذا
 ما اقرت واعترفت فلانة ومن صلاتنا انها صديقا ومجا شهلا بايلة الى الكلد

شية الثامنة شبه اقرار صحي شرعي واعتدافا معتبرا سمعيا بعد
 ان عرفت بتعريف شرعي جامع للاسم والنسب والعين والحكمة مستند
 الى شهادة فلان وفلان بان دتمه ووجهما فلان برئيه عن جميع صداقتها
 المعقود عليه نكاحهما معه اللازم لها ذمته ومبلغه كذا ونيار ابراة
 صحيحة شرعية وان الحق لها عليه والا وعوى بسبب الصداق المذكور
 ولا بسبب بعضه اذ ابرأت ذمته عن كلهم واستقطقت حقها عن مطالبته
 ابراء شرعيا واستقامت طاهر يا سمعيا وذلك جرى في تاريخ كذا
 القسم السابع في الاقرار بالزوجة كسك فرت فلانة بعد ان
 عرفنا بانها هي اسما ونسبا وعينا وعلية بانها سارة وعجوات بلحيتين
 ربعة الثامنة على هذا الالامين قريب عينا شامته سوداء عدلان فلان
 وفلان اقرارانا هذا شرعيا انها زوجة فلان وعلية تروجهما من وليها
 المرحش والرموز وجهما منه بادنما ورضائهما وحضور شاهدين عدل تزوجا
 وتزويجا صحيحين شرعيين وقبل الزوج المذكور هذا الاقرار قبولا
 شرعيا مشافهة وبذلك يشهد الشهود القسم الثامن في الاقرار
 بالبنوة يكتب اقراره وعترته كذا فلان اقرارا صحيحا شرعيا وعتر
 الخوانع عرا بان فلانا من صلاء انه ازهر اللون اودع العينين اليه
 الحاجبين ربع الثامنة لابنه من صلبه ولد على فخر اسم الصحيح وانسب اليه
 بالنسب الصحيح عليه بالانبا على الاباء جسا اوجه السرع وقبل
 اقراره المذكور هذا الاقرار قبولا واجده القسم التاسع في الاقرار
 بالجرم يكتب هذا اقرارا واعترف فلان اقرارا جاعا شرعيا
 واعترافا عاريا عن نواقضه بالطوع والرغبة والرضا بان فلانا

ومن طلاه انه اسم عيني اقره له رزق تام القدر ترك الوجه الاصل من الاباء
 والامهات كسائر الاحرار فيما لم وعليهم وان لاحق له عليه اصلا واسالا
 بسبب الرقية والعبودية والاسيرية وانه لم يكن رقيقا ولا مملوكا لاحد
 وان لاحق له عليه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب القسم العاشر
 في الاقرار بالادارة يكتب هذا ما اقر فلان اقرارا متصفا بالصحة والتمام
 خاليا عن مقتضيات الطعن والنسأ وان حق استثناء المبلغ الوارد له
 باسم الادارة المثبتة في الدفاتر الدعائية المحررة المقر باسمه في قسم
 ومبلغه كذا دينار من التقد للفلان حق للفلان وان ^{في} ^{من} ^{مبلغ}
 المبلغ ولا في بعضه بوجه من الوجوه والضم بهذا الاقرار في ^{والمتقوله}
 قبول مشافهة وتصديقه اياه تصديق نواجته وذلك كذا ^{الملك}
 وان شاء كتب بعبارته اخرى اقر فلان ان حق استثناء جميع
 الادوار المثبتة في الدفاتر الدعائية المحررة المقر باسمه الولد
 على متوجبات دار الملك بغير ربح وجب الاصله وذلك كذا دينار
 من نقد النفلان حق للفلان وان لاحق له فيه ولا في بعضه منه بوجه من الوجوه
 وسبب من الاسباب القسم الحادي عشر في الاقرار الدين لغفره يكتب اقر
 فلان اقرارا مسموعا عند علي الامصار وفضلا لا قطار واعترف اعترافا
 مقبولا عند كوما الديار في جميع الاعصا ان استثناء المبلغ الذي
 باسمه على فلان وذلك كذا دينار افضيا راجيا بغير حق للفلان حق من
 حقوقه وانه كان وكيله من جهة ملك المدينه وانه اذ ان المبلغ المذكور
 حين اذ كان وارثا من المهر من المحدث في الضم كانه عنه وان الاخذ
 والطلب منه لا دونه ودون غيره من الناس وبذلك يشهد الشهود

انقسم الثمان عشرة بالاقرار بالاستيلاء يكتب اقر فلان اقرارا واعترافا
 موعولا عليها شرعا ان ملكه كذا الساحة فلانة ومن صلاهما كذا انت منه بولد اسمه
 فلان وقد علق منه وانما لان مستولدة كسائر المستولات لهما من وعليها
 ما عليهن وبعد موعنة حرة لا يحظره سكر الرقبة اصلا ولا في ريقه الا بغيره
 راسا وبذلك كله يشهد الشهود العدول انقسم الثمان عشرة بالاقرار
 بالافلا من يكتب اقر فلان اقرارا معتزلا بالشرع انه مفلس مقدم لا يمكن شيئا
 من عرض الدنيا وامتنعتهما من النقيض والقطر والجليل والحقيق والتعليل والكثير
 على اعم الالاف انواع وتباين الاضاف وانتهى مؤنه ابنه فلان وفي
 نفقته وموته وانما عليه من الثياب كل صدقة والحجة والقيص من
 العاقبة على راسه وغيره بآية له ابنه المذكور واعترف ايضا ان لاحق
 له على ابنه المذكور لا بسبب تعدد جنسي ولا دين ولا عين ولا غضب ولا
 لا عارته ولا ودية ولا ضمان متلف ولا شيء اخر يستدعي دعوى في طلب
 اليه وذكر في تاريخ كذا القسم الرابع عشرة الاقرار بالاقساط الاجمالية
 المدعوة اربان يكتب اقر فلان لكثير من اقرارا شرعا ان قسطا
 واحد منسوب اليه من اصل عشرين قسطا من الاقساط المتعارفة بين
 بين المحسنين المدعوة باصطلاحهم اربان المقررة بينهم اعدافا
 حق فلان مع قوايد ومحصلاته وان لا حق له في ذلك القسط الواحد
 المقررة ولا في قوايد ومحصلاته ابد ولا في بعض يومها وقيل هو منه
 هذا الاقرار قبولاً موثقاً به شرعاً وتبرع المقررة بمجازاة هذا الاقرار
 الصادر عنه كذا اديار وملكه اياه واقطعت منه المجلس بعض يومه اقسا
 شرعيين وبذلك يشهد الشهود انقسم الخامس عشرة بالاقساط
 الدلالية للفحم يكتب هذا ما اعترف فلان الدلال للفحم اعترافا مسموعا فلانا

شرا ان قسطا واحدا مضافا اليه من الاقساط الدالالة للفهم وتبك عشرون
قسطا مترابطين اليها ومع حق العمل المتعلق بهذا القسط المتربط ومحصوله
حق وعال لنفلان في سنة واحدة وان لاحق له في ذلك ولا في بعضه هذه
المدة الموقوفة بوجود الوص و بسبب من الاسباب وانهم باعتراف قبول
المقر لا قبول امشاقا وموجها لهما القسم الساوس عشرة في الاقرار
بانه شرط التولية لغيره ككتب اقر فلان لقرار اشتقنا بقوت الصحة و
النفاذ خاليا عن موجبات الطعن ومقبضات النفاذ بانه شرط التولية
والنظارة والتصرف في موقوفات المدرسة العلانية الكائنات داخل
مدينة كذا ابواب كذا وهذه المدرسة مشهورة في تلك المدينة غلبة الشهرة
لا تحتاج الى ذكر الجدد وزيادة الوصف والبيان من الدور والكموات
والدكاكين والعمارات والبساتين والقرى والاراضي
والطواحين وغير ذلك من الاملاك الموقوفة على مصالح نفلان ابن
فلان وانه جعله متوليا وانظر ان موقوفها والمقر لا المتول التصرف في
الموقوفات المتصلة المذكورة ما دلم في قيد الحيوة ثم بعد حلول اجله
وانتضاء عمره لا اولاده المذكور والاناثا مثلا بعد نسل وعقبه بعد
عقب ثم لا اولاد اولاد اولاد اولاد ما تناسلوا وتعاقبوا فان لم يكونوا
انقرضوا فان التولية والنظارة والتصرف فيها لمن كان ساكنا في غرار
الشيخ الرباني والعايد الصمد ان فلان نذر اليه مضجعه بشرط الالبانة والديانة
والصلاح والرزق والورع و ذلك جري في تاريخ كذا القسم السابع
عشرة في امر التولية والاشراف يكتب اقر فلان لقرار اجام جمع شرايطه
مستوعبا لتمامه ومحللته عاريا عن موارثه ومناسده طاعين غير

مكررة راغباً غير محيرة عليه ان تولية المدرسة العلماء الواقعة في مدينة كذا
 المتفينة عن التجديد وحق التصرف فيها ومن موقوفاتها من الاراضي
 والبناعات والقري والخوانيت والدور والعصا وغير ذلك بالاجاز
 والتمارة واخذ الاجور وتحصيل الديور وصرفها الى المستحقين من المدرس
 والمعيد والمطلبة والفقهاء الموطعين السالكين فيها واكثر دين اليها
 جميعاً بشرط التواقف والاشراف لملك المدرسة تقبل بغيرهم حق الملك
 فحقه فيقول الحق وان لا حق له في ذلك بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب
 وانه لا يترتب قبول المقر له المذكور وتصديقه اياً فيه قبولاً او صدقاً
 سمعنا في تاريخ كذا المثال التاسع عشر في رد الاقرار بملك
 هذا الكتاب يرب بمضمونه عن ذكره انه حضر فلان مجلس الشرع واحضر معه
 فلان وذكر انه كان مريضاً او غافاً عن ذلك وقد اعترف اليه جميع ما يعرف
 به حق وملك لفلان المذكور في تاريخ كذا بموجب حجة شرعية مكتوبة بخط
 فلان موشحة بشهادة جمع من العدول والتمسرد اقراره فاجاب المقر له
 المحضر المذكور اني ملتزم ورد اقراره واعترف الصادرين عنه وانه
 واعترف به وان جميع ما اقر به مستند الى النقل الشرعي حق وملك له
 كما كان قبل ذلك وان لا حق له عليه بسبب ذلك المقر به بوجه من
 الوجوه وسبب من الاسباب وان جميع ما يعرف بالمقر المحاضر المذكور
 ايضاً حق وملك له دونه ودون سائر الناس فمن ادعى المقر المذكور
 ارادوا واحداً من قبله عليه دعوى بخلاف مضمون الكتاب هذا بالدعوى
 باطلة كاذبة لا يلتفت اليها شرعاً وذلك جري في تاريخ كذا المثال
 العشر في الوكالة وفيها انواع النوع الاول في الوكالة المطلقة

يكتب هذا ما وكل فلان في حالة تصح من التوكيلات الشرعية والتصرفات
السمعية فلانا بآليات حقوقه وامتيازاتها والمطالبة بها وبنزاعه وحقوقه
حصانه واثبات حججه والمرافعة الى مجالس المحاكم والقضاء واقامة البينات
والتوكيل والتخليف والتصديق والجلس والطلاق والاموال والتكليف
وردد الايمان الشرعية على المدعي عليه وقبض ما ثبت قبضه من حقوقه
وديونه واستينافه وادخاله تحت حوزة وحفظه وجواب دعوى
كل من يدعي عليه وينبغي ما يرى يبيع من املاكه باي ثمن يبيع في بصوته
وشترى ما يرى شراء باي ثمن شاء واراد والتزوج به او طلق اية
نساءه على عوض صداقهن واعتراف اى عبده من عبده او بالتوكيل
في ذلك كله موصى به الامور اليه واقام فيها مقام نفسه واستتمه
وارتضاة توكيله صحيحة شرعيا ونفويا صريحا سمعيا شاملا على الشرايط
والاركان خاليا عن النواقض والبطالان موصوفا بصحة اللزوم والانهرم
ولا يطق اليه النسخ والفرق على انه متى غرله عن هذه الوكالة فهو وكيله
وقبل الوكيل هذه الوكالة منه والتمزم القيام بمقتضاها وصديقه في
نفي ذلك قبوله وتصديقه لا عليها شرعيا وانضم جميع ذلك حكم حاكم
جائز احكم والقضاء واشهد الموكل على ما صدر عنه جميعا من الشهود والمداول
وعصبة من اهل القبول في تاريخ كذا النوع الثاني في الوكالة المقيدة
يكتب هذا ما وكل فلان فلانا في الدعوى على فلان وفي احضاره اتي
مجلس الشرع وفي طلب الجواب منه واثبات ما يدعي عليه وفي اقامة البينة
عليه ورد الامن والانسراع منه وغير ذلك من مما عفا توكيله مقيدا
به شرعا او لطلب حقوقه من فلان من الدين والعين عموما وخصوصا



عوي

من تركته والدة فلان من النكاح والجنه وغيرهما من قبض لك والدة
 عليه عند الانكار واقامة البينة عليه والتخليف تركه كما شرع عيا
 به او وكله في استيناء دينه الثابت له في ذمة فلان ومبلغه كذا
 دينار او بالمرافعة الى مجالس الحكم والدة عوي لو انكر او وكله ببيع
 جميع الدار الكائنه بكذا في محلة كذا المحدودة بكذا كذا دينار او
 شبرير او ثمن يراه ويستصوبه ويقض الثمن واقباض الثمن
 تفكك بعد اياه شرعا وان كان كل واحد من الموكلين والوكيل
 يخاف من غيره بما يحل فيه استيجار الموكل الوكيل في القيام بالموكل
 فيه يكتب ثم استاجر الموكل المشار اليه الوكيل المذكور بكذا دينارا من
 النقد العلاني ليقدم الوكيل بهذا الام الموكل فيه واجره من ماله نفسه
 وجرى بينهما استيجار او اجار شرعيا وقبض الوكيل الاجر بينهما
 في المجلس من يد الموكل قبضا محسوسا او وكله في شري جميع الملك
 بكذا دينار او بما يراه يستصوبه وفي تسليم الثمن وتسلم الثمن
 وكتب الحجج الشرعية ودفع الاجرة او اجعل الى الكاتب بعد قبضه
 بالكتابة في الاستشهاد عليها او وكله في قبول النكاح فلانه
 من وليها على ما يتفق عليه من الصداق او بكذا دينار او صداقا او وكله
 في ترويج موليته فلانه من فلان او من يكون كفواله برضا ما بكذا
 دينار او صداقا او وكله في تطليق زوجته فلانه طلقة واحدة او
 طائتين ثنتين او ثلثات مجابا او في متابله اي عوض كان
 اذ اطلقت اطلاق او وكله في ان يخالعها بطلقة واحدة على عوض
 صداقها او على عوض كذا دينار او في مقاصه المبلغ المخالع عليه

من صداقتها او وكلته في قضاء دينه اللازم عليه فلان من ماله الذي
في بلدة كذا او في احدى الناطقة بذلك الدين وشرعها او وكلته
دفع مبلغ كذا دينار من التمتع العلفي من الزكوة اللازمه ودمته الى
مستحقها دفعا شرعيا ماعيا فيه ما يجب رعاية شرعيا توكلها سمعا
والترم التوكيل القيام بذلك بعد قبوله التوكال عنه النوع الثاني **التوكيل**
في التوكال الدورية فيكتب هذا ما وكل فلان في حالة صحه توكلته العقبه
شرعا فلان في قبول نكاح فلان من وليها على صداق كذا دينار اراها
تبرير بحضور شاهدين عدلين توكلها صحيا شرعيا واما من عزل
فقال التوكال المشار اليه بصرح لفظ وقضيه نطقه وكلته في قبول نكاحها
ومها على كفايت وكيل فصار فلان المذكور وكيله مامونا على العمل
موصوفا وكاله بصفه الذوم والانبرام بحيث لا يتطرق اليه الغش
والعزل على انه متى عزله هذه التوكال فهو وكيله وانقل بذلك حكم حكم
من حكم المسلمين حازرا حكمه والتضاء بعد سوال شرعي في تاريخ
كذا **المثال الثاني** العشرة في ابطال التوكال الدورية
كسب بعد ان كان صادرا عن فلان توكيل شرعي دوري مامون العزل
بالنسبة الى فلان في الامر التلاني بصيغة متهما واراد الموكل ان يكو قتل
قيامه باوكله فيعزله عن التوكال حضر مجلس الشرع بمدينه كذا ابن مدين
الحاكم فلان تحقق الله اياه وصرح بغير التوكيل المذكور فقال بصرح
لفظه عزلت وكيل فلان عما وكلته فيه وكرر ذلك ثلث ايام كما بان
قال عزلة عولته عن وكالتي او قال عزلة عما وكلته فيه ومهما عاود وكيل
فهو منقول واشتد على ذلك جميعا من الشهود في تاريخ كذا فصار التوكيل

المذكور منقول عن وكالاته عنوعا وكله فيه **الثاني** من احكام المشار اليه
 مداه في عموم الحكم بقوله تحكم احكام المشار اليه بعد رعاية ما يجب رعاية
 شرعيا وبكيفية المذكور منقول عن وكالاته واشهد على حكمه فهو واسم
 اخره وذلك جري في تاريخ كذا **المشار الثاني** والعشرون في الوديع
 يكتب هذا ما اودع فلان عند فلان وبما متصفان بالصفات المعينة في
 الابداع والاستيداع الشرعيتين جميع الثوب الغلاني او جميع الاقسمة المتبو
 التي في انقيصها تمام جميع الثوب المذكور فلان وجميع الصدرة النملانية و
 كذا طاعة من الابداع والامر وجميع الصرة الكبرياء التي فيها كذا وبنار
 من النعمة الغلاني واقامته في حرفة ذلك تمام نفسه وقبل يومه من الوديع
 والتم التمام بحفظها ابداعا صحيحا شرعيا مستملا على التخص والالبا
 في المجلس فيلزم على المودع عند تسليم المودع الى المودع لدى مطالبته اياه
 لزوما شرعيا في تاريخ كذا **المشار الثالث** الثالث والعشرون في العارية
 وفيها انواع النوع الاول فيما يكون المستعار دارا يكتب استعار
 فلان من فلان وبما وفقد مستوعبان جميع الصفات المعينة في الاستعا
 والاعارات الشرعية جميع الدار التي موضعها داخل كذا ياب كذا في فارق
 كذا المحدودة بكذا كذا لا تنفع سكنوا وسكانا واعار بما هو منه
 استعارة واعارة صحيحين شرعيتين وعن المطاعن والمنا سدرتين وقد
 سلم المعير المذكور جميع الدار المستعارة المذكورة الى المستعير فتسلم منه
 لينفع بها على ما امر بالشرع وما دون السمع تسليمها وتسلم شرعيتين ويلزم على
 المستعير المذكور التحمل بينه وبين الدار المحدودة عند انقضاء الالة
 وتسليمها اليه وبذلك يشهد الشهود في تاريخ كذا النوع الثاني فيما يكون

عنة

يعو

ض

رات

المستعار انما يكتب استعار فلان من فلان في حالة تصح منها التصرف
الشرعية جميع الارض الكائنة بهذا المجدو وبكذا الفرس منها الاستجار
المشتركة وغير المشتركة او ليدل على ما دارا مشتملة على كذا اموتان طول كذا
وعرض كذا او سلك كذا مدة عشرين سنة واعاريا هو منه وجرت بينهما
استعاره واعارة شرعيتان وقد قبض المستعير جميع ما استعاره باقتراض
المعيرة اياه معترفا بان لا حق له فيه سوى حق الفرس والبناء الذي
مستحق هذه العارية وبذلك يشهد الشهود في تاريخ كذا الراجح
فيما يكون المستعار حذرا لا يكتب هذا ما استعار فلان من فلان وما
وقته مستجبان جميع الشرايط الشرعية في العقود الشرعية جميع الكدار
الناصل من دارها بالواقعين داخل مدينة كذا ابواب كذا المجلد
على كذا ذراعان الطول وكذا ذراعان العرض ليضع عليه من الجذوع
عليه كذا عدد اطول كل جذع كذا او تحته كذا ثم يسقف على تلك الجذوع
بسقف كذا مدة كذا او مادام الكدار باقيا واعاريا هو منه استعاره
مشروعة واعارة مسموعة ثم بعد ان قبض المستعير المذكور بالمستعار
المذكور باقتراض المعيرة اياه اقر واعترف اقرارا واعترافا نافذين شرعا
ان لا حق له فيه سوى حق وضع الجذوع والتسقيف عليه الذي سنده
هذه العارية المشروعة وبذلك يشهد الشهود الخمسون الآخرة
الثالث الرابع والعشرون في البضاعة وفيها طريقان الاول
ما يكون بطريق الانشاء يكتب هذا ما ابضغ فلان فلانة حاله صحيح
منها المعاملات الشرعية كذا او دينا من السعد الثلاث ايضا عشرين
جاءا لشر ايطه خاليا عن موانع لما راسي الامانة وحسن الكفاية فيه

واقبضه منه في المجلس لقبا ضا شرعا ~~تسب~~ سر منه واذن له رب
 المال ان يتصرف فيه من التصرفات الشرعية بغير ائتمار عاخرة بعد اخرى
 ثانية بعد اول تفاد دون نيته حضرا وسفرا او يحا اعل ان يحصل
 من الربح والفايدة يكون كله لرب المال خاصة وان حدث خسران
 عودا باسم فعليه ايضا ما لم يكن بسبب تقصير من العامل المذكور وذلك
 يشهد الشهود الثقات الطريق الثاني ما يكون بطريق الاقرار يكتب
 هذا اقراره واعترف فلان اقرارا واعترا انا معتبر في الشرع النبوي
 والدين المصنوع طالبا غير مكره عليه بانه وصل اليه وحصله قبضه و
 تصرفه برسم البضاعة الشرعية من مال فلان بن فلان كذا مما امر به
 العلان وصولا وحصولا شرعيين ليعامل المتكلم المذكور به ويتصرف
 فيه ما يشاء من انواع المعاملات الشرعية والتصرفات السمعية
 البيع والشراء حرة بعد اخرى طالبا للاستبراج بعد ان اذن له فيه
 او ما صرحا صريحا شرعا على ان ما يورق الله من الربح والفايدة
 يكون جميعه لرب المال خاصة والعامل المذكور الثواب الجميل والاجر
 الجزيل من الله توفان وقع خسران بالخفاض سفره او بسبب من غير
 تقصير العامل او تلف باق في الطريق من غير تقصير فعلى رب المال وذلك
 يشهد الشهود العدول الثالث الخامس والعشرون في البتة وهي
 على طريقين الاول بطريق الانشاء يكتب هذا ما وهب فلان من
 فلان في حاته تصح منهما التصرفات الشرعية والبتة السمعية ما هو حق
 الواهب المذكور وملكه بلا منازع وذلك جميع الملك انفلان المذكور
 بكذا بجميع الحدود والحق والتدابع والمواضع والمضافات و

والمنوبات واتجهت يومئذ لك جهة واتهما باصحين شرعيين
مستلين على الشرايط والاركان خالسين عن النواقص والقبطلان حارس
على مقتضى شرع خير الانام محمد عليهم وقد لزم العقد بينهما متصل المتب
جميع الموهوب المذكور باقراض الواهب اياه، ولو انه فيه قبضا او قباضا
معو لا عليهم ما شرعنا بعد ان رجح الواهب في جهة الموهوب بالمحدود
عن كونه ولاية الرجوع عليه رجوعا شرعيا مع هذا الملك اليه قبضه واقر
الواهب المذكور ان الملك الموهوب بمحدود، وحق الملك
للمتنب المذكور وان لاق له في ذلك ولا في بعضه من الوجوه
وسبب من الاسباب قبل المتب اقراره بقوله شرعيا في هذا الطريق الثاني
بالاقرار بكتب هذا ما اقر واعترف فلان اقرارا واعترافا صادر عن
بالرضا والطوع والاختيار خالسين عن شوايب الاكراه والاحبار و
الافتسار ان جميع الملك الثلاثي الكاين بكذا المحدود بكذا محدود،
وحقوقه وتوابعه ولو اجد حق وملك لفلان حق من حقوقه وملك من
املاكه وانتقل منه اياه بهتمه صحيحة شرعية وبخله صريحة بجميعه مشتملة
على الایجاب في القبول والقبض والاقراض والاذا ان اجد به في
القبض المعقبات شرعا وغير ذلك من المصالح خالية عن الموانع
والافتسار ايضا الملك الموهوب حقا للمتنب المذكور بحكم هذه العلة
المشروحة له اليد والتصرف فيه تصرف ذو الاستحقاق كمالك
في اطلاقهم باي طريق شاء واراد وبذلك يستند الشهود والعدول
المشار السادس والعشرون في الرجوع عن الهبة يشتب ما ندع
فلان عاوب من ابناء فلان وهو جميع الملك الثلاثي المحدود بكذا

واقبض اياه وكان ناقصا في يد الابن المتهمة المذكور وسبح له ان يرجع
 تلك العبد ويسترد منه ذلك رجوع عنها واعاده الى ملكه رجوعا شرعا
 مشتملا على مصححاته ومتمماته طائعا عن نفسه اذ لم يطلاته فغدا الموقوف
 المذكور الى ملك الواهب وصار في يده وتحت تصرفه بحكم الرجوع
 الشرعي وصار ملكا له ومتصرفا فيه كما كان واشهد بذلك الكتاب شرعي
 معتود بد على الصادق عنه شهود اربع تاريخ كذا الثالث السابع
 والعشرون في الوصية يكتب هذا الكتاب شرعي معتود بد كبرائه اوصي
 فلان في حالة نصح منه التبرعات الشرعية والنصر السميكة كذا دينار
 راجي بغير ربح له فلان وكذا دينار الفقرة والمساكين وصية
 صحيحة شرعية مشتملة على شرائطها خالية عن نواقضها وبذلك تشهد الشهود
 في تاريخ كذا الثالث الثامن والعشرون في الوصية يكتب هذا
 ما اوصى فلان الى فلان حالة صحيحة اليقظة وبعد تصرفاته وهو
 اهل لان يوصى اليه لظهور امانته ووضوح ديانته وتحقيق كفايته في
 عدالته بان يتصرف بعد انتفاء حيوته وحلول وفاته في مال اولاده
 الصغار فلان وفلان وفلان بما شابه من انواع التصرفات واصناف
 المعاملات على وجه الغبطة ورعاية المصلحة وسعق عليهم وكسوفهم من
 ما لهم يعرف الشرع ومشروع السمع وقبل الوصي هذه الوصاية والتزم
 القيام بوجوبها ومتقضاها وذلك جري في تاريخ كذا وان شاء
 كتب بعبارة اخرى هذا ما جعل فلان في حالة تعددته النقصا
 الشرعية فلانا وصيا في امور ابنائه الاطفال وهم فلان وفلان و
 فلان لتصرف الوصي المذكور بعد حلول اجله وانتصار عمر والده

نواياهم واشياهم يوم الامانة ورعاية الغبطة والمصلحة من بيع املاكهم
حيث راي المصلحة فيه وشرى ما يكون الغبطة والمصلحة فيه وشراءه وتغنن عليهم
وكسومهم بالمعروف بلا اسراف وتقتير وذلك بعد وصوف امانه الوصوف وقاية
وطهور عداوته وحسن كفايته وقيل الوص المذكور بهذا البرصانية والتم
ان يقوم بوجهها ومقتضاها واشهد الحق على الصادق عنه شهودا وعدوا
لا سيما اخوة المثال التاسع والعشرون والعشرون والعشرون والعشرون
الذي وفق عباده بالابرار باعتراف ارباب عبادهم المؤمنين وتفضل
عليهم بان اعتق بكل عضو منهم عضوا من النار يوم القيمة والسلوة
الثامنة الذي عليه عليه خلته عبد محمد سيد المرسلين دعي عترة الاطهرين
وصحابة الانبياء من الانصار والمهاجرين ما سب الاولاد للسادات
المعصين على ما ليكم المعتبرين اما بعد فهذه وثيقة صحيحة شرعية مقربة
عن ذكر انه اعني قلاان في حالة صحة اعتقائه الشرعية ونفاذ تفرغاته
السبعة وتبرعاته الدينية جميع رقيه مملوكة المسملين لان التوقفا من
صلاه انه ترك الوجه اصهب اللون احوال العنيز بلدا الحاصين
تام الله ائمة اعتقا صحبا شريفا وحررهم براء صدي سمعنا بجر
غير متعلق على صفة ولا على شرط ولا على جلا واجلا بل حسبته لله تعالى
لمرضاته وهدا من ايم عقابه ورجاء ان يعشق الله بكل عضو منه
من النار وان يدخله الله في الجنة دار الابرار وان يخرج من عذاب
الجنة دار النجار ليوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله يتلوا سلاما
المملوكة العتيق المذكور كاسير الاحرار له ماله وعليه ما عليهم نعم ان
رجع المعتق المذكور شكر الله سعيه وتقبل بره في هبة العتيق المحل

المذكور عن له الرجوع منه على نقد يرد عنه رتبة او اقرار عنه رجوعا
 موجبا لعود الملك اليه قبليه ثم اقر المقتق المذكور اقرارا معناه ان
 الشرع مسموع في السمع بان لا حق له على العتيق المذكور بوجه من الوجوه
 وسبب من الاسباب عموما وخصوصا بسبب الرقية والعيودية والاسرية
 ولا ينسب ما استلمت يده عليه وينسب في يضاف اليه ويعرف به
 نقدا كان او جنسا ولا بسبب اقرار بان جميع منسوباته حقه وان
 لا حق له فيه ولا عليه صلا وراسا سوى حق الذلاء الثابت له عليه
 شرعا واشهد المقتق المشار اليه بما صدر عنه جمعا من الشهود وفي تاريخ
 كذا الثالث السكون في التدبير يكتب هذا ما دبر فلان في
 حالة تصح منه التدبيرات الشرعية والنصرات السبعة لافضا وبأجرة
 والعقل والبلوغ والرشد وامثال ذلك مملوكه الذي في يده وتصرفه
 بلا منازع وهو فلان ومن جلاء انه كذا تدبيرا صحيحا شرعيا مشتملا
 على ما يصح من الشرايط والاركان فاليها عاينا بقضه من البطلان جار يا
 على شريعة محمد المبعوث الى خير الاديان عليه السلام فقال السيد المذكور
 بصريح لفظه وفصيح منطوقه مخاطبا اياه وبزنگ وانت جريد موت
 فلان هو مدبر كسائر المدبرين له فالهم وعليه ما عليهم ثم علق
 السيد المدبر المملوك على ان الة مملكة عنه بالبيع او الهبة او التحو
 او التملك او غير ذلك من الكريالات فالان عنه معلق على موت
 سيده المذكور او الة ملكه عنه باي سبب كان وذلك بعد ان
 رجع السيد المدبر في رتبة المملوك المذكور عن له الرجوع منه شرعا على
 نقد يرد عنه رتبة او اقرار عنه رجوعا شرعيا قبيل التدبير وذلك كجرك

في ربح كذا المثال الحادي والستون في الاحياء يكتب الحمد لله
الذي احيى سموات السموات والارض والسموات احيى السموات
والفساد وانطق بتوحيد الله العباد وشكركم لا تقربون
الاعوان وموتون الايمان والصلوة والسلام على رسوله وحصله محمد
الحادي الى منبر الرشاد وعلى اهل بيته واصحابه واهل بيته
المكفر والعناد وبعد فلما كانت جميع الارض الكريمة ظاهرة
بلدة كذا الحادي وده بكذا اخايتة عن اثر العمارة غارية عن انفس
والزراعة ولم يجر عليها اثر ملك ولم يسبق اليها ملك الا في قديم
الزمان ولا في جدي الاوان واخبر بك جمع من الشيوخ المتوطنين
يقربها وجمع من الشيوخ المتوطنين من الاكابر الساكنين في ارجائها
منهم فلان وفلان وفلان وفلان على سبيل الشهادة متفق على
والحق متفق العباد والنفوس عند من يجوز له استماع الشهادة
وهو الموال الحكم فلان بداهة تلك مدا وجعل منه وبين الحوادث
سد اشهدوا الشهادة شرعية وعن الخطا عن غيره حجة تدعي بان
الارض الحدودية ليس لها ملك في قديم الدهر ولا في حديث العصر
وما كانت معروفة بالعمارة اصلا الا من الايام سبق اليها بالاجيا
فلان بن فلان فاجيا جميعا باله ورجاله واعادوا الى حال العمارة باجرانه
وساق اليها المياة من البوادي واجري اليها السواق في بزرع انواع
المحبوب فيها وغرس اصناف الاشجار الكثيرة وغيره الكثير في جوارها حادي
بجميع الاركان واخرها واخرها وامر بتليين التراب وتحويلها
وتعلوها بالاجياء احياءا شرعيا وتملكا صريحا سمعوا حادي بجمع

الاركان والشروط المعبرة فاما عن المظالم وانما سد المظلمة جاريا
 على معنى الشريعة الفراء والملة الزمراء فصارت الاراض المذكورة المحيطة
 بحدودها وحقوقها وتواضعها ولو اضعفها ومضافاتها ونسوباتها ومواقفها
 وغير ذلك من الحقوق الداخلية والخارجية حقا صدق وملكا طلعا
 فلان المحيي المذكور لقوله عليهم من اجبي ارضا ميتة فلي له التصرف
 فيها على حسب ارادته ومشيئته تصرف المالك في املاكه والارباب
 في حقوقهم من غير مانع وبما ضم وبذلك كله من المظلم الى المقطع شهد
 الشهود العاد والعتات في تاريخ كذا الثالث السام والستون
 في الاقاليم والرد بالعيب يكتب هذا كتاب فيه ذكر ان اقاله وفتح فلان
 البائع وفلان المشتري البائع الجاري بينهما الواردة على جميع الملك الملك
 الواقع ببلدة كذا المحدد وبكذا يبلغ كذا ديارا اقاله وصفه صحيحين
 شرعيين ثم رد الفاسخ البائع المذكور جميع الثمن الذي قبضه منه بالتام
 والكمال عليه واسترد الثمن المحدود منه وصفه الى سائر املاكه فصا
 جميع الملك المحدود حقا وملكا له بما كان قبله بحكم هذا الفسخ الشرعي
 التصرف فيه كيف شاء واراد من غير مزاحم ومخاصم وبذلك يكتب
 الشهود في تاريخ كذا مثال الرد بالعيب يكتب السبب الذي افرغ الى
 تحرير هذا الكتاب الشرعي انه حصر فلان وفلان في مجلس الشرع بقر من
 يجريان المبالغة الشرعية بينهما الواردة على العبد الفلان العريس الفلان
 بكذا ديارا وحصل الثمن بفض بينهما في الثمن والتمن والودعي المشتري
 فلان على البائع فلان عيسا قديا في المبيع وقال انه سارق او ابق او حمو
 ويحذر ذلك واراد الود عليه واخذ الثمن منه فانكر البائع العيب القديم

فطلب الحاكم من الكدع المدعي العيب القديم فشهد فلان وفلان مسلمو اللوط
 والمغني على وفق ودعوى المدعي المذكور تجاها المدعي عليه ولم يكن له دافع
 فرد عليه المبيع الموصوف في سلم البايع الشمن اليه بالتام ففاد الجميع الى
 ملك البايع كما كان وزال ملك المستري عنه واقربان لاصق لذكر المبيع
 ولا دعوى له فيه ولا على البايع بسبب الشمن ولا بسبب العيب ولا طلب بوجه
 ما وبذلك يشهد الشهود العدول في كذا المثالب الثالث والستون
 في القسمة بكتبت مضمون الكتاب اشترى هذا ومكفون الخطاب السهم في
 مخبر ان عن ذكر انه اقسم فلان وفلان حالة صحيحة معاملة تمام الشريعة
 جميع الدار والباقي المثلث كسفين المشتركين بينهما مناصبة لهما شرا وكذا
 صدودهما بكذا فجعلنا صحن الدار والصدور والباقي والباقي له البقية
 ونصفنا والبيت والطنين والطنين والباقي له النصف والآخر فوق
 الدار بغير نصف اخر ثم خير كل واحد منهما صاحبه اختيارا لي نصف
 من السهم ارا دفاخترا فلان لنفسه النصف المذكور اولا وهو المستحق
 على المرافق المفضل المذكور قبل ورضى صاحبه بذلك واختار صاحبه
 فلان النصف المذكور ثانيا على المرافق المرفوعة قبل ورضى
 صاحبه به وجزت بينهما مقاسمه صحيحة شرعية سجدة على الشرايط والاركان
 خالية عن النواقض والبطلان جارية على منعه شرعية حملا لالام محمد
 عليه اوصل اليه والسلام فصار كل واحد منهما مالكا لا اختاره ولا غيره
 فيه بحق متراضين بما جرى منهما معتبرين بروية معتبر شرعا وحصل
 منهما التيقن والامانة المقتضية بما شرعا فيما اختار كل منهما لنفسه
 وبذلك يشهد الشهود العدول المقات المالك الرابع والستون

في الوقف وفيما هو وقف من عان الاول في الاولاد واثان في الخير اتي
 اما الاول فملكه المحدث الذي اوصل الامن تصديق بالحق والحق وبإقامة
 والصلاة على عبد الله محمد الذي توسل اليه بفضل العبادات وعلى الله واصحابه
 الذين فاقوا البرايا باحسن العادة وتقد فان احسن الصلوات واثم القربا
 واروة البرات ايضا لثم لما في رحم من وصلها فانه سم واصل ومن
 قطعها فانه من الخير بلا حاصل قال عليه السلام الصدقة على ذي الرحم صدقة وصله
 ومن شقة الولد على اولاده النظر لثم في المصالح من بعده في المعام
 والتكليف فيما يصلحهم بعده فبينهم عن الحاجة الى الناس ومن لم يكن له قيمة
 لم يكن شرفه في الناس من جهة ومن يحتاج اليهم يكون عليهم ومن اجل هذا
 المعازة المزبورة وقف فلان على يده حاشية وعقيدة خاصة في حالة الصفاء
 باكمل الصنات المعقولة في صحة التبرعات الشرعية ونفاذ التصفيات السعوية
 من الحرية والعقل والبلوغ والرشد والطواعية ووجدان الرضى والرحمة
 جميع ما هو حق الواقف المذكور وملكه وفي يده ونحت تصرفاته المطلق الى
 او ان الصدور الوقف عنه بلامنازع ومخاصم ومشتاج وذلك جميع الملك
 الملازم الواقع الملبس كذا ابواب كذا المحدث وكذا بعمامة المحدث و
 المحقق والتواضع والتواضع والمضافات والمسويات وكل حق داخل
 فيه وخارج عنه متصل ومتصل على اولاده الثلثة وهم فلان وفلان
 ابنا فلان وفلان به اقطاع الطلعة على السوية دون الرجحان والمزينة يتم
 على اولادهم المذكور والانا ثا ثم على اولاد اولادهم ما تناسلوا و
 تعاقبوا سلا بعد نسل وعقب بعد عقب فان انقرضوا او اعيانهم انقضت
 ولم يبق واحد منهم فغل اقرب الناس من الواقف ثم على اقرب الناس من الواقف

ت

ل

عليهم فان اتفرصوا فاعل الفقراء والمساكين في المدينة فان لم يكونوا فاعل الفقراء
والمسلمين وقيل من له القبول منهم شرعا قبلوا شرعا متربعا على الايجاب بحيث
لا يتحمل بينهما فاصل وفقا صحيحا شرعيا متصلا على الايجاب والقبول المتربع
احدهما على الاخر وجسا واما وصدة مودة محترمة دارية بحسب الاصل والرتبة
مسبلة الربيع والثمره منتقلة الابداء والوسط والانتها ووجهها بما حرم الله
تبارك وتعالى والزنا الايباع والاشئ منها يوجب لا يبرهن ولا يورث ولا يملك ولا
لاشئ منها يوجب من الوجوه ولا يوجب ولا يساقى ولا شئ منها اكثر من سنة واحدة
ولا يورث عليها عند جارة او مساقاة الا بعد انقضاء مدة العقد السابق
لا يزال صدقة دائمة وارادة جارية على نهجها ثابتة على مستها غفوة على اربابها
محرمة على اصحابها على امر والديان والايام وكروا الشهود والاعلام لا ياتي
عليها زمان الا يزما اصحابها ونزكيد او لا ينعى عليها او ان الايورثها تحلده او
تأبى الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وقد شرط الواقف
المذكور عند انشاء هذا الوقف التولية والتصرف فيه لنفسه ما اضره فيه
الحياة ثم بعد ذلك من هو او قد تدبر او اوفى علما بالتصرف المقصود لزيد الربيع
من الموقوف عليهم من اولاده واؤلاد اولاده نسلا بعد نسل وعقباً بعد عقب
وشرط ايضا ان يداين كل حين وزمان ووقت واوان من ربيع الى حاصلة
عمارة الرقعة فيفضل بعير في ايامهم على الوص المذكور قبل وان لا يوجب من منقلب
ومتعد يتعسف اخذ الاجرة منه وان لا يساقى كذالك وان لا يتعلق بها الدين يعمول
ان لم التولية العامة من جهة الله بحكام من اذنهم شيئا من محصلاته
باوى وجه كان من العشرة وحق الحاسبته وغيره ما تمسك به مثله الحكم فعليه
الله والملك والانس لعين فلا كل لوال وقاض ولا لاجد ومن بالله ورسوله



وملكه واليوم الآخر تعسر هذا الوقف ^{بديده} وتبدل عن سنة المسطور وعلا ابطاله
 وتعطيله عن غط المزبور فمن تعرض التعسر وتبديده وتعطيله فلا تقبل الله
 منه صرفا ولا عدلا فلا تحقق بالاخير من اعمال الذين مثل سعيهم في الحيوة الدنياء
 ومن يتأصل الدرك لا يسفل من النار في العقبى ومن سعى في عيشته على ما
 ذكره وفي اجر الله على ما قدر فاجر الله رب العالمين ان الله لا يضيع اجر
 المحسنين واجر الوقف فيما قصد ونواه واستغنى به رضاء مولاه على الله يوم
 يدينه بما سمعه فانما الله على الذين يبذلونه وذالك جري في ما ربح كذا
 واما الثاني فيكتب الوقف على المسمى الحمد لله الوقف على اخصاير
 العباد والمطالع على غرايم العباد الذي وقفهم لانشاء ابواب البهائم وتديم
 الخيرات والصلوة والسلام على سيد خلاصة الموجودات وعلى الله وصحبه ملائكة
 الدين ومعذني الديانات كما لابد فان هذا الكتاب مبارك مطلقا لا ينقطع
 بموت من منحه الى محنته قد انطوى مضمونه وفحواه على الصلوة والسجود والتمني
 بكونه ومناجاة على الصدق والصواب ناطق بذكر ان الله تعالى خص من
 عباده طائفة بنظر عناية واواهم تركف عصمتهم ورعايتهم وهذا هم المملوك
 مساكك الرشاد ووقفهم لتمهيد اسباب المعاش والمعاد وان فلان فلان اطلعهم
 الله تعالى واعتز وواقفوا خيرة ان الدنيا وزخاها مالا تبقى بل عاقبة
 تغني وانما على احتجته اطلاق نوم او كطل نائل ان البليث لهما لا يدع فالسعيد
 الموفق من تزلزل خطاهما والكم خلاوة رضاء علم لثمة نظامها نصف
 اللمة الى ما يترب الى الله زلفه ويجمع له بين الآخرة والاوولى ويحصل له ذخاير
 الذكرا الجليل والاجر الجزيل فاعرض بها وله هذه البقية ومطابقة هذه الآية
 عن النفس ما صوت يداها واقرض مولاه ما وجهه منه ومنهم من ابا علم يقول

سبحانه من ذى الخلق يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا
كثيرة و تتركوا من دنياه لآخرته واعد عدة ليوم فقره وفاقته
نظر امنه الى ما وعد الصدوق الصادق سيد الانبياء و تدرة الاصناف
المشار اليه بالصايع الاجتناب صلوات الله عليه صلوة دايمة و ايام الصباح و المساء
اذ مات ابن ادم انقطع عنه عمله الا عن ثلث صدقة جارية و علم ينفع به و له
صالح يدع له بالخير فقطد ادم الله توفيقه و سهل الى نيل المرام سبيل الى بناء
مسجد جامع بيت الدار الضار النافع لاقامة الصلوات الكسوفات السما الجاهات
بالبحر عات و جميع الاوقات اتباعا لتول النبي صلوات الله عليه و علي نبينا و آل بيته
له يتنازع الخيرة رجاء ان ينسب اليه سبحانه له في روضات الحسنات يتوكل على
و حجات و قصورا و غرات فبنى المسجد الجامع الكاين ببلدة كذا و جعله
مسجد اصلي فيه كل احد من المسلمين ابتغاء مرضاة الله و طمعا لشا به و هربا
من اليم عقابه و طمعا في اى زوعد بنى بيت له في الجنة و يدخله اياه
و يجعل في كل منة عليه و مثواه و وقف و حبس و تصدق على هذا المسجد الجامع
و مصاحبه و عمارته و خطيبه و قيمه و مودنه و ساير مواناة جميع ما هو خير الراض
المتصدق المشار اليه و ملكه و في يده و تحت تصرفه الى ان اصبح مورد الوقف
المذكور و ثبتت ملكيته بمجلس الشرع بمدينه كذا لهى الى الحكم علان خدا الله تعالى
بمعاينه بطريق شرعى بمادة عصبة من العود و الخسرات و هم فلان و فلان و فلان
شهداء و اشهاد شرعية اثر المحجوزات الشرعية و المراسم المعنوية السمعية و
ذلك جميع الاملاك الشقاق التي تسببت بعد منها جميع الباع الكاينة كذا
و منها جميع الكائنات الواقعة بكذا الجوامع الخدود و الحقوق و المراسم و التواضع
و العواحق و العضافات و المنسوبات من الارض و الجدران و الاساس و الزوم

باصولها والاشياء المثمرة والعاقرة وحق الشرب من المياه التجارية هناك
 على انما عدة التدية والعادة المستمرة والاراضي المهملة والمسبعة
 والمزارع والمعالف المراتع والمسارح والصحاري والجبال الشلال
 المكهوف والوداد والنجى ومواضع بيوت الاكرام والاصايط المتنا
 والمبارق وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بالنفعية المحدودة وعدا
 حقوق الحائزات وتوابعه من الارض والحيطان والسقف والالواح
 والنفوس والدكة والطرحة والطارمة والرفوف ومن مصالب المزارع ملحق
 القنات ومطرح التلوج وغير ذلك من الحقوق المضافة اليه وفقا لصحي
 شرعيان موبدا بخلاف متصل الابداء والوسط والانتها بحسب الاصل والرفقة
 مسبل اليه والمثمرة مستمدا على حد اثير بشرائط المصحة وهذا امير قيود
 المثمرة خالكا عن جميع موانعه ومنها سدة الخلة على ان يحصل ريعه ومنافعه
 سنة بعد سنة ويبدأ فيها اولا بهارة ما يحتاج اليه هذا الموقوف ولا بد له منه
 ليعتق عامرا ثم يصرف مما بقى الى عمارة المسجد واصلاح ما احتل منه ومرة
 ما استمر وتطعن السطح وتخصيص الجدران واصلاح الابواب للاغلاق والجدران
 وسائر ما يحتاج اليه في الحال ولا بد منه في الوقت ليعتق عامرا ينتفع به
 الناس ثم يصرف الى ما يحتاج اليه من الغرض من الحصر والبوارى و
 الزلاى والحشيش الذي يبسط فيه ثم يصرف بعد ذلك الى اهل البيت الذي
 يستصحب فيه من السجود ويزدراكه طرزا لليل حسب العناد ثم يصرف الباقي
 في مسميات القوام فيه جميعا من فضل فيما بعد ولما لم يكن بد للاوقاف من
 المتولين يوظفون ما بحكمه ويرتبط احكامها برأيه ولم يلق استحقاق نفسه على نفسه
 جعل الله عند خير من امته عين التولية والحكم على هذا الوقت الصادق عليه السلام

بن

ع

النفيسة ليكون له الاجر من جزئيه والثواب كترتين فله ما دامت الدنيا مشرقه
بوجوده ان يتصرف في ذلك كله بنفسه او نائبه انواع التصرفات المسوغه
للقولين بايول الاماخيرات ثم بعد قضاء الخيرة انقضاء جسده وعود روحه
المقدس الى معارج القدس شرط ان يكون التولية والحكم على الوقف لابنه
وولد وقره عينه وولده كبد فلان عند السبب امارته ابوتاد والحلول
ومد الخناس سادات رفقة الاما اليوم الموعود ثم لابنه ثم لابناء ابائه
ولم يجز الى استبداد بانيهم مد الله تعالى بهم مدى الايام ومشتى الشهور والاغوام
ثم ان لم يبق منهم ذكر فلا تراث من شمله وعقده ثم لسلطان الوقت ووال
الزمان وعين القبول عشر حصول باجود الكثرة تولية وتعيينا شرعيين
وعن الطاعين والمناجدين فاذا بين ما يميز من شيوخهم جميع اركانها
وشيوخها ورؤسومها وقيودها فيكون جميع التصرفات المسوغه شرعا
في كفاية المتور وعنان كل ما يتعلق بذلك ببيان غايته ولا يصفى الخدام
وبما شئت الاوقات والاغواط والتحصين والتفصيل والاسكان والاخراج
تتمكن من الاقامة من يستصلح لذلك وعين امامه السيد وضابطه المولى فلان
ليام الناس ويواظب على امامه الناس والجماعة في الصلوات الخمس المكتوبة
المفروضة او ايل الاوقات وقران خطبها ايام السنين لا يغيب عنه ولا يفتقر
فيها الا لضرورة داعية اليها او حاجته مهمه او عذر مشروع وعين امامه
الخطيب المواعظ على التواظيف جميع السنة كل سنة كذا وينا لا من الشدة واللين
الرايح في الوقف بعيننا شرعا بما لشرائطه خاليا عن موانعه وعين
الاذان والبراش في فلا نال يقوم هذا القيم المودون على الاذان والاقامة
او ايل الاوقات نظرا فيه شعار الاسلام ويراعي فيه شرايطه من الترتيل والترصيع

في الاذان والافراد والارواح في الاقامة والتسوية اذ النسخ
 جسيما رسمه الشرع القوم والدين المستقيم ويقوم ايضا بخدمة المسجد المنسوبة
 وتنظيفه وفتح ابوابه وقفات الصلوة بالجماعة وعلية في غير ما من الارواح
 وعين القوم في الفرائض اذ او اطلب على وطايفها كل سنة كذا دنيا لمن رايح
 الوقت وعين له من السراج كل سنة كذا دنيا او يكون ذلك في يد القوم
 المذكور يستصحب فيه طرفة البليل على العادة المستمرة بالشجر او بغيره لئلا تنقطع
 عليه ايام السنة لا يترفع عنه اصلا وقد وقف وتصدق كماله واقف المصدق
 اطلعه انه في ظل صدقة يوم لا ظل الا ظله بذلك على عشرين ووصف توحيا
 لمحضرة رب الارباب وارثي الجازاته يوم احساب عند انقطاع الاشياء
 ومحاولة ان يتوارث فيه بعد ذلك الاعقاب ومطالبة ان تنجلي ايات بر
 من صحايف المور والاحفاف وتوحيا لاستنشار طيب يام من افاض
 ابدا ولبني العباد الى يوم التناد واستبنا جميل ذكر ابد الاماد عملا بقول الله
 شعر فابق لك الذكرا جميل تدم به فما نسوي الذكرا جميل تباد ٥
 وقتا وتصدق ثابت في الشرع القويم غراسها وثبت في الدين المستقيم اساسها
 ورسخت في اوضاع الايمان مياها ووافقت لاحكام الاسلام معانيها
 قاطعين لارمين حاسن بموجب الصحة والناد والندوم خاسر عن موتها
 القيود وموسبات الرسوم حاوين لجمع الشرايط والاركان حاوين
 عن نوا والناد والخل والبطلان جارمين على مناسج الشريعة النبوية
 على قانون الملة المصطفوية موصوفين بافعال الابتداء منقوشين بارتقاء
 الاستطاع عن الوسط والاشياء محرمين بحارم الوقوف والصدقات مخلصين
 خلوا وطباق السموات وايمس دوام الارض صين الى ان يرث الله الارض ومن

ص

ضمين

عليها وهو خير الوارثين لا يزال منه الصدقة جعلها الله سبحانه سببا لرضوان
الله تعالى على اصولها وقوانينها جارية على سبلها ومنها ما يحرم عية على شرطها
المعطورة تحته على مسومها وقبودها المبرورة باقية تباها الايام داية دوام
الشهور والاعوام لا ينقضها تطاول الدهور ولا يوسمها تمامي الا زمانه
وانضام الشهور بل لا يتاخر عليها حين ولا زمان الا شديد والعصر ولا اوان
الاسد ولا دهر الا بدنا لا يباع الموقوف ولا شيء منه ولا يورث ولا يورث ولا يورث
منه ولا يورث ولا يورث منه ولا يورث من غيره من الموقوف ولا يورث من غيره
بانواع الاتفاقيات ولا يورث ولا شيء منه اكثر من ثلث سنين الا عقد واحد
ولا يورث عقود ولا يتوسل في تقويلها بتعدد العقود ولا يعد وعده عقد اجازة
الا بعد انقضاء العقد السابق فليست منه ثم ينقض على امر من الصدقة
ويعد شرطها وقبودها وهو يورث باية واليوم الاجاز ان تبرع لمن
التوقيف بالنقض والابطال ولا يحل عليه التوقف بل من سعى في ابطالها
او تعميمها وتبديلها فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولا تبطل منه
صرفا ولا عدلها من بدله بعد ماسعه فانما الله على الذين يبطلونه ان اسمع
عليهم وقد حكم بصحة ذلك في صفة من قضاة الاسلام وحكام من حكام الانام
ناقد الحكماء والقضاة والاحكام وشهد بجمع كثير واجعفر من الاعيان والعلماء
الابرار والعدول والسنات الاحرار وقد صدر لنا غير اقل من اربعين الوقف
عنه في تاريخ كذا او اما بعض التولية ويتعلق بها في تاريخ كذا
فيكتب الوقف على المدرسة الحمد لله الذي بعث الى حفيظته المعصومين
بالقرنات وتوسل المتوسلون الى نيل حجة بالصدقة وقاز البارون
من عنده بالزلفات واستبشر اهل الخيرة بوعده بالنعيم والدرجات

والصلوة والسلام على من ارسله بالآيات والبينات وايد بالبراهين
 الساطعة والمجاهدات محمد صلعم وعلى اله وذوي الكرامات وعلى اهل بيته وعترته
 وارزواجه الطاهرات اما بعد فان الله سبحانه وتعالى اذا اراد بعبد خيرا اشقاه
 بما يحبادة وبعد عن العادة والهمة المبررات والطاعة وفقه لسلوك مناج
 الخيرات والقربة وكل كل كمال الدنيا بصيرته ونور بنور العقل الحق بصره وحلي
 بحلته الا ان هذا نظر فتيين له ويحقق عند ان الدنيا دار نعمها لا يبعث ومنزل
 سرور ما تفيض مشارب النار فيها مشكدة وموارد المطالب فيها متفحة و
 علم انه في الدنيا مسافر وعن قريب منها راحل فاعقل هو الذي لا يضيع اوقاته
 الغريزة ويفهم ساعاته الشريفة ويعمل عملا يستثمره بعد مفارقة الوجود عن
 الهيكل ويتقن ما يكون له دخر اليوم النزع والهمم واللبيب من جعل بين
 الدنيا والآخرة وسيلة الى تحصيل السعادة الباقية وعلم ان هذه الدنيا دار
 وان الآخرة دار القرار وان استغنى عن ثوابات واعلى الثوابات ما بعثت انما
 على تكرار الدنيا والساعات وان اشرف المكرمات وانفع الخيرات ما لم يعدم
 فوايد وعوايد على توارد الازمنة والاوقات وهذا لا يكون الا في من
 المستلزمات وقال صاحب الشرع محمد صلعم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
 صدقة جارية وعلم ينتفع به ولد صالح يدعو له وليست هي بانفاق علماء السلف
 وفضلا اختلف الامور فوات لانها منتفعة دارة على مستحقها في جوارح
 ونعمة فايض عليهم في اكثر الاحالات فطوبى لمن وفق لهذا الخير الجسيم اله
 العظيم وجعل قاسمه باقية وبالله ما ضمه وقدمه قبل ان يتقدمه وارسله
 امام ان يتخلله وقال جل ذكره وما تمدوا الا انفسكم من غير قيد ووبني
 نبيا ناسيا وقال عز من ثليل يو لا ينحى والد عن ولد ولا مولود هو جابر

عن والده شيئا ثم ان فلانا لما مل مغيرة الايات البينات ونظر في مخوى الاجابة
والرويات عرف ان الدنيا دار امانيات تعز ومنافعها تقصر افرانها قليلة
واخراتها طويلة فعيها موزن بالرحيل وينقص عما قليل فلوها مضحك
فعلها مبك زياتها نقصان ورجحها خسران لا ابد لا فاتها ولا عدد
لحافاتها والخلق ابرون في قلبها وانفلاها اراد ان يحا ذخير في الدنيا
يكون ذخيرة في العقبى تقدم با صدق نية واقدم با خلع عقيد وطوية
رجاء رحمة ربه الكريم واصتبا بالرب العظيم وطلبها للنجاه وطعها في النور
بروضات النعم ووقف في حالة تصفح منه التبرعات الشرعية والنسب
الاسلامية جميع المدارس التي بناها بحاصل ماله ومحض ذات يده موضعها
داخل مدنيه كذا في محله كذا محمد ودعا على العلماء والمتعلمين من اصحاب الامام
الا عظم الحجة الاعلم العتدى المصلح بالصدق العتدى لاقته الحق مدوة
المحتسبين بشيوع الجهادين محمد بن ادريس الشافعي المظلم انار الله برأيه واسبغ
عليه رضوانه فيكون مدرسته لهم يتد رسون فيها العلوم وما يتعلق بها من
العلوم العربية واعلم اصول الكلام والفقه وعلى فراش يقوم فيها بعلم
الغرائبية وعلى بواب يدانم اغلاق الباب ومفتح في اوان ذلك وعلى الحاصل
الذي يقوم بمصالحها من يحصل ربع موقوفاتها وصرفها في مصالحتهم
حسب ما شرطه الواقف ثم وقف على مصالحي المدرسة المذكورة جميع ما هو
وملكه وفي دين وتحت تصرفه المطلق بلا منازع وثبت ملكيته في مجلس الشريعة
الا نزل في المولى فلان غلب المجرزات الشرعية بطريق شرعي لشهاد
جمع من الشهود العدول وذلك جميع الاملاك والاشغال الكائنة بكذا
وسببها في تفصيلها وقنا صحيحا شرعيا موبدا بحسبها وصدق محرمه بلام

با حرم الله تعالى جميع المحرمات المشوبة فيه توبة ولا شرط ينسده ولا خيار
 يبطله لا ينزلة تذكر الايام والديان الى الانا كيدا ولا امر المشهور ولا علم
 الاثر يرا لا باع ولا يرهن ولا يوسب ولا يورث ولا يتكلم بوجه عليك
 ولا يصرف عن جهة الوقفية بنوع حيلة وتزوير بل يحرم امر على الشرايط
 والائتية ما دامت السما والارض الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو
 خير الوارثين على ان يبداء في كل وقت واوان مما يحصل من اجزئ
 الموقوفات وغلاتها و دخلها وارباعها بعد عمارة الرقعة بتلافى ما يقع
 في الحقوق من الخلل وسد ما يحصل من التكم والزلل في عباد ما انخدم منها و
 يصلح ما هو مشرف على الخراب والبوار فيها وفي تجديد فرش المدرسة بعد خرابها
 ثم ما يفضل من ذلك يصرف عشرة الى المتولى حقا لتولية ثم ما يبقى منها يكون
 مرصدا للمدرسة والمعيد والنقما والفراش والبواب على حسب السروط
 الائتية وشرط تولية هذا الوقف النظر فيه الى ارشاد بناء واصلاحهم الكبرهم
 سنا و هو فلان وقفه الله مرضاته ثم لائتية المذكور منهم دون الائتات
 ثم لائتية المذكور منهم دون الائتات ثم لائتية ابنا ابنا ما تناسلوا
 وتعاقبوا لمن كان له حيلة الامانة والديانة والصلاحية وان لم يكن
 من اولاد من يكون له حسن السيرة والديانة او انصرفوا كلهم فالتقوا
 الى راي القاضى البلد وشرط للمدرسة في كل سنة كذا دينار وكذا
 من الحنطة البقية والمعيد كذا من النقدة وكذا من الحنطة ولكل من
 من النقدة كذا في كل شهر الواحد منهم كذا ومن الحنطة كذا اول الفاش
 كذا دينار ومن الحنطة كذا والبواب كذا من النقدة وكذا من الحنطة و
 شرط كل واحد من اهل المدرسة في كل صيف كذا دينار باسم من التواكه

سها

ليته

وفي كل خريف كذا باسم من الحطب وشرط على المدرس ان يواظب على الدروس
من العلوم الشرعية وعلم الاصول وعلم الادب كل يوم في المدرسة المذكورة ولمادة
طلبه العلم ولا يضيع ايامهم الا ما يعيده بالخطبة وهو يوم الاثنين ويوم الجمعة في كل
اسبوع ومن انضاف شعبان الى انضاء سنة ايام من السوال ويوم سراجي و
ايام الشريف في كل سنة وعدم قدرته على الحضور للمدرسة لمرض او عيته عن البلد
لعذر وان تصح للمعلمين بالرفق وحسن لهم الارشاد من غير ملال حتى يسمعون انتباهه
ويستمعوا بعده وشرط على المعيد ان يعيد المعلمين في المدرسة من يمتحن فيه الاعادة
ويدرس للثقلين بالعلم درسه اخص ويكره لهم حتى تترامم ويحتمل لهم اجاباتهم
وما حفظوا من افاضهم والنجح عالم يخطوا الفاتحة ولا يمنع المسامحة ولا يومرون
بالاخراج وهذا في كل سنة حرمان ولا يتحمل من كل مرة من مرات الامتحان شهر و
شرط على المعيد والعقلاء ملازمة المدرس ورعاية جانبه بحسن الادب وعلى الكل
ان يدعوا الوافق عن بيته ما وقف من اولادهم ومن له حق الرجوع عليه على المدرس
صدور بهته او اقرار عنه رجوعا شرعا معيده الى الملكة وقد ذكر الواقف المذكور
بصرح لفظ حين صدور الوقف عنه ان المدرسة المذكورة وقف على الجامعة المذكورة
من اصحاب سراجي الشافعي رضيها وادمت باقية فان خربت والعيان وبانديها وقتها
في مكانها فان لم يكن ففي مكان اخر في المدينة المذكورة فان لم يكن ففي خارجها بدار
منها وان لم يكن ذلك يكون وقف على الفقهاء والعلماء من المسلمين فجميع ما
ذكره وقف لازما محكوما للصحة بحكم الحاكم المشار اليه لزال بين الانام مشار اليه من
تتبعه ممضي باضائه لا يحل لوال ولا حاكم ذو شوكة ولا قاض ولا وزير ولا امير
لا حد يومين باله واليوم الاخر عشر هذا الوقف ولا تبديله عن نسقه الميسر ولا
نسخه واذالة عن قبة المبرور ولا ابطاله بطلانه منه بنوع تاويل في ابطاله او بغير

رخصته في فسحه ونقصه فمن تعرض لتغيره أو سعى إبطاله أو تصرفه شي
 من أوقافه بغير شرط واقفه أو صرفه عن أهله فقد باء بعض من الله تعالى ونسخه
 وتعرض لعقته وخذلانه وما واه جهنم ويسأل المصير وعليه لعنة الله ولعنة
 الله عني من الملايكه والناس جمع لا يسئل الله تعالى له صرفا ولا عدلا ولا صوابا
 ولا فرضا ولا نكاحا ولا حجابا ولا زكوة ولا صدقة وهو سائل ومحاسب
 ومجازية والحق بالاضرب في أعماله الذي يصل سبعهم في الجنة وأجر الواف
 فيما يترتب وقف على الله سبحانه وتعالى وهو الذي لا يصنع أجر من أحسن عملا
 لا يسئل عقاب من أساء فعلا فمن بدله بعد ما سمعه فانتهى على الذين لا يصح
 يبدلونه وبذلك كلمة شهيد الشهود والعدول وكسب في الوقف على ما اتفاه
 الحمد جاعل الصدقات سبلا إلى الله وضائفة وشارع الموقوفات طرق إلى حسن
 التقية والصلوة على سيدنا محمد أشرف الأنبياء وأكرم أصفاءه وعلى آله و
 أصحابه وأحبائه وبعد فلما رأى فلان أن أفضل الصدقات وأفضل ما رتبته وحمل
 المبرات وأسنانا ما درجته ما يتفق في رياض الدهور أنواره ويشجع على إزمار
 إلا زمنه امطاره مقرونا بالدمام مصونا عن الألفام وعرف أن الفضيلة
 الكبرى في أسباع الحاج والنبوة العظمى في أطعام الفقاع لمن وفق لهذا الخير
 العظيم والبر الحسيم وأراد أن ينظر في يومه لغدا من قبل أن يخرج الأمر من يده
 وقف عن صدق نية وأخلص طوعة رغبة في ثواب الله الذي تأمله المحسنون
 ورغبة من عقابه الذي يحشاه المسكينون حالة اتصافه بالصفاء المرمية
 المعية في صحبة البراءة الشريفة ونفاذ التقى السعفة من محبة والمقتل
 والبلوغ والرشد والطواعية والافضالية وفقدان الكرامة والافتقار

جميع الخائفا الذي بناه بالصلح بالوضع داخل مدنيه كذا ابا كذا في محلة
 كذا احد وبتصله كذا على القمار والمساكين المتعبد والمقصود المعروفين
 والحوال حسن الاعمال المعقدين لاثار المشايخ والانتباه التامعين لسبل الاولياء
 والذين يحلون ما اصل الله ويحرمون ما حرم الله ويحترزون عن المفكرات لا سيما
 عن المسكرات الخواطين على الذكر والتداوة والصلوة والصوم والرياضة
 وكسر النفس الامارة ومحاسبة العلماء ونذارة الصلحاء واصحاب القوة
 وارباب المروة وغير ذلك مما هو من اداب العارفين وعادات السالكين والخائرين
 منهم ومن غيرهم ثم وقف الاملاك والاستحقاق الاتي ذكرها منها كذا ومنها كذا بما
 يبعد الحق او الكدود والتواضع والذواحق والمضافات والمضوبات
 التي على مصالح الخائفا المذكور وقفا صحيحا شريفا على اني بيده من بركة
 واجوده بعبادة الموقفات ثم بارة الخائفا المذكور واصلاح سقوده
 وحفظه وتطهير سطوه وحدارنه وشري فريته وزلاله واباريقه و
 كبرانه وجوابه وسائر الاسام المحتاج اليها لتتبع شعورا مسكونا ثم ما فضل
 عن ذلك يدفع كل سنة كذا دينا وكذا اجر بيان الحظ الى الشيخ المرسد
 للمريدن وانتمتع لهم على الذكر والتلاوة والصوم والصلوة وقطع الحاصل
 الذميمة والافعال المذمومة الى عشرين راسا من المتصوفين الخواطين عليها
 كل سنة كذا دينا وكذا اجر بيان الحظ الى كل واحد منهم كل سنة كذا دينا
 وكذا اجر بيان الحظ ثم يدفع الى خادم الصوفية ومن يقوم بخدمتهم و
 اصلاح امرهم وترتيب مواعيدهم وارزاقهم كل سنة كذا او الى شتاعلاء
 الذين كل يوم من الماء كل سنة كذا او الى مؤذن يواظب على التاديين على

العبد



المدينة او على سطح اى نافذة عند الصلوة المتكوفة الخمس كل سنة كذا والى
قار بين تبلوان جر آمن القرآن عقيب العصر كل يوم كذا وينار الى كل منها
كذا ثم ما فضل عن ذلك يرتب منه لشيوخ والمتصوفين المقيمين يؤيدهم في
كل يوم كذا وينار الى كل منها كذا ثم ما فضل عن ذلك يرتب منه لشيوخ
مرتين مرة بالطعام المطبوخ باللحم وغيره كما هو المعتاد في المدينة في سنة
عند فراغه من صلوة الضحى وورد اول النهار ومرة بالخبز والادام معهم
الزبيب والتمر او الفواكه او غير ما بعد العصر ويرتب كل غيبة من العيدين وفي
كل ليلة من ليالى رمضان ازيد من يؤيدهم في الايام ويحدد في كل عشرين
رمضان القطايف المحشوة بحشوات من التوز والسكر المحلى بالعسل
قد رما يقيمهم ويرتب منه للحمارين من الفقراء والعساكين المسلمين يسعون
به في النهوض والاستعمال الى موضع اخر بقدر منزل ولا يمنعون من المائدة ان
حضر واوقت بسطها ويرتب لهم الشرح في المتوضى والدالة وسوت
الحايتا وعند كل فوج نزل لوانه بيت على ما يرى الحادى لهم ثم ما فضل عن
ذلك يصرف الى من شرب غنارا اخر حكم حكم سائر الوقوفات وقد شرط الشيخية
في الحان تاللان فبذلك ان يرشد المرادين ويهديهم الى سلوك الشريعة ويقيمهم
على الذكر والاجتهاد في امر الدين ويخونهم بالله ويجد رهم عن تخطئ وتخطي
عندهم زخارف الدنيا الدنية ويؤديهم بالادب والاحكام والاخلاق
المرضية ويثبت معهم باسياء ليالى الجماعات مستغنيين بالذكر والتلاوة والمواظبة
والنصائح ويديعهم للوقوف ابانة وامهاتة واولاده خاصة ولكافة
المؤمنين والمؤمنات غلظة والخدمة فيه لئلا يفسده ان يتوهم بخدمه الصالحين
والواردين النارين في حياهم شرح ومن التولية والنظر فيهم

على مصالحه والتصرف فيه على العبطة الكلية والمصلحة الجميلة وترتيب
ارراق اثاره وصرف الاجور والربوع في وجوه المصالح المذكورة لانه فلان
ثم لا يملكه ثم لا يملكه ثم لا يملكه ما تسلسلوا فلا يحل الحكم او قاض او احد يؤمن
بالله ورسوله والملكية واليوم الاخر معه هذا الوقف الى ويكتب في الوقف
على الستانية ما بعد فقد وقف فلان جميع الستانية التي بناها بما يصح ما له داخل
مدنيه كذا في سوق كذا على كافة المسلمين والمسلمات ليشربوا الماء منها ثم وقف على مصا
جميع الاملاك التي سبقتها وقفا صحيحا شرعيا موقعا بخلاف البيع ولا يرهن ولا
لا يهب ولا يملك بوجه تحك ولا يتلف بوجه تلف بل هو قائم على اصله
محموظ على ائنه ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان
يبداء اولان اجور ما ورثها بغيره الموقوف ثم يعاير الستانية فافضل
عن ذلك يصرف الى وجوه ما يحتاج اليه من السطوح والسلسلة والدلو
والماء والجلبد والجر والنقل او ان الصنف والجر الشديدي ثم ما فضل عنه يصرف
الى ثمن اشترى عقار اخر حكمه حكم سائر الوقوفات فلا يحل ان يكتب في الوقف
على الديار المتبركة اما بعد فقد وقف فلان حاله جواز وقفه اشترى ونفذ
حبسه السعي لما يري راغبا جميع الملك النلاف على التبرع والمساكين من المسلمين
وقفا صحيحا شرعيا على ان يبداء اولان محصوره بعمارة الموقوف ثم مما ينبغي
منه تحت الاطعمة المملوكة المطبوخة بالحم او الدمن كما هو المعمود في البلد
ويصرف على الفقراء والمساكين في الديار المتبركة في كل سنة من ليل الى الجماع
والرعاب والبرات والعيدين ثم ما بقي منه يشتري به عقار اخر حكمه حكم
الموقوفات الى ويكتب في الوقف على دار الشفا اما بعد فقد وقف فلان
حالة كونه متصفا بالنصبة الشرعية مستقنا بالنعوت السعوية الحرية والنقل

والبلوغ والرشد وانشاء ذلك جميع دار الشفاء التي بناها باماره ورجاله الكائنة
 داخل مدينه كذا بباب كذا على المرض والمجانين من المسلمين والعلماء وقفا معتبرا
 شرعاً ثم وقف على مصالحها جميع الاملاك المذكورة بعد منها كذا وكذا على ان
 يبداء من اجرة ما ومحصولاتها بعارة الموقوفات ثم بعارة دار الشفاء المذكورة
 فافضل عن ذلك يصرف الى وجوه الاشرية والاعذية والمعاجير والاوية
 والاحمال والذورات وغيره مما يحتاج المرض والمجانين اليه فافضل من ذلك
 يصرف الى طب طب حاذق يواطىء على معالجة المرض والمجانين الداء خليفتهما وما
 عنهما فافضل عن ذلك سترى عتاراً اخر الا ان يكسب في الوقف على الرباط وقف
 فلان حاله كونه شمساً بسمة الحرية والعقل والبلوغ والرشد والطواغمة والاحتيا
 وفقدان الكرامة والافتقار جميع الرباط الذي بناه خارج بلدة كذا
 بباب كذا على النازلين فيه من اهل الاسلام ثم وقف على مصالح جميع الملكات
 المذكورة وكذا وقفاً جامعاً لجميع مصحاته عارياً عن حيلة مسدادة على ان يبداء
 من اجرة بعارة الموقوف ثم بعارة الرباط ثم فافضل منها يصرف الى وجوه
 المجانين والمجانين والحوال والكيزان والنفط وغيره مما يحتاج اليه ثم
 فافضل يصرف الى بوابه ومن يقوم بامره من كسب البلوغ من سطر ووضع
 السراج في المسرح بالديار وصب الماء في الخوان من اليه المحفورة في الصحار
 ثم فافضل يشترى بعتاراً اخر ان يكسب في الوقف على مساكين الحرمين
 وقف فلان في حاله تصح من امثاله العقود الشرعية والتصرفات السمعية
 جميع الاملاك الغلانية على مساكين الحرمين حرم مكة وحرم مدينه شرعاً فيها
 انه يودقهم ايها المتوطنين فيها والمخارجين بها وفقاً صحيحاً شرعياً مودعاً
 محله اسرمد الى قوله وهو ان يرث الله الارض ومن عليها وموضعه
 الوارثين على ان يبداء محصولاتها واجوراً اولاً بعارة الموقوفات

رحين

2

فضل عن ذلك يعرف اليهم انهم وفي وقف الكتب كتب هذا وقف تصدق
فلان حاله كونه موصوفا بصفة الحال موسوبا بصفة الاستعداد والاستقلال
جميع ما كان عنده وعند جميع العقلاء اعمال والنفس مثال وكان ذلك حاصل عن
وتمتة سعيه مدته حيوته ليكون سببا لجملة يوم الدين وسيله الى غناية
رب العالمين اقتداء بقوله تعالى تالوا البر حتى سمعوا مما يحبون وذلك جمع
الكتب الا في ذكره مفصلا ومن هذه شرح الباب في الفقه تفسير الوسيط
في جلد واحد وكذا اوكذا اعطى العلماء والفقه المتعالمين الصلحى ومما صحها
شرعا محرما موبدا مخلدا اديا وام اهل السموات والارضين لينفقوا بها بالطائفة
ورلا تستفاد منها برهن وثيق او كليل معتد امين ولم يرخص الواقف على نقل
هذه الكتب او بعضها من موضعها الا برهن وثيق او كليل معتد امين لا تباع
ولا تهب ولا تورث ولا توجر ولا يتلف بوجه تلف الا ان يكون باقية
على موضعها محفوظة على اهلها الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير
الوارثين بشرط التولية لنفسه النفيسة حفظها الله عن الاخطار فمن بدله بعد
سمعه فانما ثمة على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ومن سوز اجراء هذا الخبر و
تمشيطه ناجر على الله ان الله لا يضيع اجر المحسنين واشهد الواقف على ذلك جعاش
الاية والنحو في تاريخ كذا مثلك اخر بكتب هذا ما وقف فلان جميع الكتب
النصدا المبينة اسمايهما في علم طلبه العلم من المسلمين ووضعها في خزانه كائنة
بكذا او قنا صحيحة شرعا موبدا اديا وشرا الواقف ان لا يخرج الكتب الموقوفة منها
الا برهن وثيق يوضع مكانه لا يحل لاحد سيعها ولا يهبتها ولا يجرى الارث فيها
ولا يعرف عن جهة سوى الانتفاع بمضمونها ثم الرد الى مواضعها سليما استخرجت
ولا لاحد ان يستخرجها او مسكها عنده من غير حاجة ولا ان يمسكها بعد قضاء

حاجته وتحصيل ما به منها بل عليه ان يرد ما اخرجته من غير تفسير وقصور
 لينتفع الاخوان المسلمون بها عند احتياجهم اليها وشرط ان يدفع من ماله
 الموقوف على هذه الخزانة الى كذا انوار من النساخين كذا اجر ما من اخطه
 في وجه التوطاس والجر والقلو وارزاقهم حتى يشتغلوا بالكتابة والواضع
 النملاني ويردون النسخة الى الخزانة عند فراغهم في كل يوم وشرط التولية
 في ذلك نملان ليصرفها الى محايي المسلمين وطالبيهم وبذلك شهد الشهود
 الخ والسلم المثال الخامس والثلاثون في الرجوع عن الوقف على منقضى
 المذموم السمان الختني يكتب لا وقف فلان جميع الملك النملاني الكائن بكذا الحد
 بكذا على ابنه الطفل فلان وقفا شرعا خاليا عن حكم حاكم بصحة وتراكم الديون
 على الواقف واضطرار حاله وتلف وخروج من بين ماله عصف الواقف
 المذكور عند التراضي فلان الختني لا زال حكمه نافذا من الاثام وعرض عليه صورة
 الحال والمحل الذي انه على ذلك ورجع عن وقفه جميع الملك المحدود واعاده الى
 ملكه كما كان رجوعا شرعا معيدا للملك اليه اذ الرجوع يوافق المذهب
 الامام الاعظم ابن حنيفة يعني بن بابن الكوفي رضي الله عنه من احكام المثار اليه
 احكام سلطان الوقف الصادر عنه فحكم الحاكم بسلطان الوقف الصادر عنه
 كما هو مقتضى مذهبه واشهد على حكمه جميعا من الشهود فضا جميع الملك المحدود
 بحقوقه ملكا طلقا للرجوع المذكور كما كان قبل صدور الواقف واليد
 والتصرف فيه تصرف الملاك في الملاك ودون الحقوق في حقوقه باي وجه
 المثال السادس والسبعون في رد الوقف الاولادى يكتب بعد ان وقف فلان
 جميع الملك النملاني الواقف داخل ببلدة كذا المحدود بكذا على ابنه فلان بغير
 الصيغة وقفت الملك المذكور على ابن فلان ولم يذكر شيئا اخر ولم يتصل بهذا الوقف

قبول بل كان الابن الوقوف عليه صدور الواقف عنه غايبا عن تبرر ثم بعد
ذلك حضر الغائب للوقوف عليه وكان الواقف المذكور مات عنه فقط وعلم
بان واقفة المذكور وقف عليه جميع الملك المحذور والابن المذكور الوقف
اصادر عن والده الواقف لم يتقبله ردا شرعيا فصار الملك المحذور
حقا للمراد المذكور بالارشاد الشرعي له اليد والتصرف فيه لقرف الملاك في
الملاكين في تاريخ كذا المثال السابع والستون في نصب الحاكم الخليفة
يكتب لما كثر التواريخ عند الحاكم فلان ويكثر الحضورات في مجلسه
وارزدم الياس بعضهم بعضا وتعذر في اغلب الاوقات قضاء امور الناس
وصول كل واحد الى حقه ويقع احيانا عيشة في بعض مصالحه اراد نصب
موصوف بصفة الورع والتقوى والعلم والعفة والديانة ينوب ثابته
في شغله لم يفتل القضايا الشرعية في حضوره وغيبته ويسمع الدعاوى في
البيئات بنياتهم ويشتتها في قطة محفوظة الى الاحتياج والعرض علمه منيرة او
في تزويج الارامل واليتامى اللواتي لا اول لهن من العصابات او اوليا لهن
غيب او كلفوا عن تكاثر من الاكثاء فاستخلف فلانا واذن له في فصل
القضايا الشرعية وسمع البينة او اذن له في تزويج اللواتي قدن اوليا لهن
اما باموت او بالغيبة او العزل عن الاكثاء وانامة مقام نفسه وقصاه
بتقوى الله وحفظ الامانة والديانة وخوف النار والعاقبة واستماع
القضايا وان لا يزوج الامن اكثاها برضاها فانه اما خود والمسؤل في تاريخ
الغير ولا يزوجها الامن اكثاها برضاها فانه اما خود والمسؤل في تاريخ
كذا المثال الثامن والستون في نصب قيم الايام يكتب بعد ان
ثبت لدى الحاكم فلان ان فلانا ارث من دار الفناء الى دار البقاء عن

اولاده الاطفال وهم فلان وفلان وفلان ليس لهم جد يتوال امورهم ولا
وص منظر في حقوقهم ولم يارث من والدهم اصناف كثيرة من الاموال
وانواع حجة من الاملاك وديون كثيرة لم على الناس والناس على والدهم ايضا
نراى المصلحة الحكيمة والفطنة الحكيمة في نصب قيم يقوم بامورهم ويراعى حقوقهم
ويحفظ مصالحهم ويضبط اموالهم فوجد فلانا متحملا بالامانة والديانة متضما
بالكنانة متبعا عن الغش والخيانة ونظمت السن انضمت بشيها
ونظرت اعين الصالح الى عدالة وكفاية نصبه قويا على بولاد الاطفال ونظرنا
في امورهم واجازة التصرف في املاكهم وحقوقهم بشرط الامانة والديانة و
الاجتناب عن الخيانة يتفق عليهم بالمعروف من غير اسراف وتغير يودهم
احسن تاديب فصار هو قويا عليهم باذن الحاكم ومتصرف في اموالهم الى اوان
بلوغهم واناس رشدهم ووصاه يتقوى الله واحتياار النصح في السر والعين
واجتناب الطمع في اموالهم فان الله يقول ان الله لا يكون اموالهم الياس في ظلم
يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الزم القيام بموجبه والامانة في تصرفه
والنصح في احواله في تاريخ كذا التماس السامع والملتزم في الحج بالسعة
يكتب يقول المولى فلان لما ثبت عندى بشهادة فلان وفلان شهدوا وشهادة
شريفة وهم ظاهرو والعدالة مقبولة والمقالة والشهادة ان فلانا بلغ سفيها
غير صالح في دينه ولا مصلح لماله ودينه الزمت عليه حجة ومنفعة من العاقل
وحكمت بطلان معاملة وفساد تصرفاته مسؤلا مشهدا في تاريخ كذا التماس
الادعيون في حجر المحبون يكتب بعد ان ثبت في المجلس الشرع المقدس
بمدنية كذا عند الحاكم فلان خلده الله افضاله وابدأ قبالة بطريق معتبر شرعا
بشهادة فلان وفلان وبما عدلان مقبولوا الشهادة ان فلانا بلغ حين بلغ

قم

مته

ن

مجنوناً لا يشتم قوله ولا يضبط فعله أو يكتب إن فلا اعتراض الجنون بحيث
 لم يبق قوله منسظاً ولا فعله منضبطاً واجب الحاكم المشارة إليه لزال الميل
 منشاراً إليه عليه الحج وحكم بطلان معاملاته وفساد تصرفاته مسؤولاً مشهداً
 عليه عدولاً في تاريخ كذا المثال الثاني والاربعون في حجر المجدد يكتب
 بهذا اسنو معتبر شرعاً يعني مصفونه عن ذكرانه بعد ان ثبت وتحقق لدى الكولي
 الحاكم فلان بوجه شرعي مستند الى شهادة عدلين مقبولين في الشهادة ان
 فلاناً مبدراً يتصرف في ماله بالسرف والتلف الذي يمنع شرعاً ويرد سمعاً حجر
 الحاكم المسمى إليه لزال مومي إليه ومنفعة من التصرفات الشرعية والمعاملات
 الدنئة وحكم بطلان معاملاته وفساد تصرفاته ال او ان رشفه مشهداً عليه
 مسؤولاً وذلك جرى في تاريخ كذا المثال الثاني والاربعون في حجر
 المنفس يكتب لعدول القاضي فلان حضر عندي فلان وفلان وادعيا تجاه
 فلان ان لهما ذمته فلان الحاضر كذا دينا لازم الاداء وحقا واجب
 القضاء يتوجه عليه بحجة شرعية ومالا يفيضنا ذات يده وراس ماله فلم يفي
 بما وجب لنا عليه ونحشى التلاف الباقي في يدك وذمابه او استراضه من
 غيرنا والتمسنا مني الحج في تصرفاته استبقنا لما في يدك واينالذي المذكور
 لبراة ذمته فسالنا المديون المذكور فاعترف بذلك وصدقهما او يكتب
 فاستشهدت على ذلك فشهد بحضور المديون جماعة من العدول ومن فلان
 وفلان فبذلت لهما مئلتسهما رعاية لحقتهما وحجرت عليهما ومنفعة من التصرف
 في ماله وحكمت بطلان معاملاته وفساد تصرفاته مسؤولاً مشهداً في تاريخ كذا
 المثال الثالث والاربعون في حجر الرقيق يكتب ثبت في مجلس الشرع المكمل
 زاده الله ابهته وتغيطاً بدينته كذا عند الحاكم فلان بما هو بطريق شبهة شرعاً
 بشهادة جمع من العدول المصوتين عن الزبيع والعدول ومن فلان وفلان

وفلان شهدوا وشهدوا شرعية ان فلانا رقيق فلان وغيره ما ذون في
 المعاملات حجج الحاكم الموصى اليه المسمود عليه الرقيق المذكور من التصرفات الشرعية
 وادام الحج عليه وحكم بطلان معاملاته الى عتقه او اذن سيده مسوا لا شهدا
 المثال الرابع والاربعون في اثبات بطلان النكاح بحجة عدم الكفاية
 كسبث في مجلس الشرع المقدس بمدينه كذا الشهادة فلان وفلان علي المحذور
 الشرعية والمريضات السميعة ان النكاح الجاري بين فلان الغائب عن تبرز
 غيبه مجوز له سماع الاعاوى والبيئات عليه وبين ولي فلان بنت فلان باطل
 اذ حين زواجهما المذكور من الغائب المذكور كانت المكوحة طفلة غير
 بالغة ولا كفاية بينهما اذ هي كانت غيبه حالة النكاح والزواج كان فاسقا
 شارب المحذور من النكاح باطل على مقتضى مختار مطلق اصبى الامام الشافعي
 رضه فلما كان لشهادته المذكوران عدلين مرضيين وصفت الروضة باختلاف
 الحاكم على صدق الشاهدين وعلى انهما كانت طفلة حالة النكاح المفسد
 من الحاكم ليحكم بطلان النكاح المذكور وبانه لا زوجية بينهما وبانها مبررة
 عن النكاح الغائب المذكور فحكم الحاكم بطلان نكاحهما اجابة للتمسها واشهد
 على الصادر عنه شهودا اعد ولا في تاريخ كذا المثال الخامس والاربعون
 في اثبات الاعسار لنسخ النكاح بكتب معقود عقق كونه بعد اليت
 في مجلس الشرع المنور وحمل الدين المظهر بمدينه كذا اذا ما حنص على البيئات شهاده
 فلان وفلان ومعا عدلان مرضيان ان فلانا غايب عن مدينه كذا عتقه عليه
 مجوز له سماع الاعاوى والبيئات عليه وقد امتد غيبته منذ كذا سنة وان الغائب
 المذكور مفلس معدوم عاجز عن اقل النفقة والكسوة للمفقر حيث هو وان
 الست المساة فلان بنت فلان زوجة الغائب المذكور مطبوعه ساكنة

حيث اسكنها زوجها المذكور وقد خلعت يدنا عن اموال زوجها المذكور من النفقة
والعوض وغيرهما التمس الزوج المذكور من الحاكم تمكينها من فسخ النكاح
ايحار من الغيب وليها السبب اعسار زوجها المذكور بعد ان استخلصها الحاكم
بعوم عليها بنسب الشايدين وكذا بهما فكن الحاكم المشار اليه زوج الغايب المذكور
من فسخ النكاح ايحار من الغيب في بين وليها اذ التمسها مطابق للشرع في العقيم
والدين المستقيم ففسخ النكاح المذكور على الفور والبدار وقالت بصريح
عبارة بالغة الفارسية الدرية شكافتم وفسخ كردم وباطل كردم نكاحي
راكه جاري شده بود ميان و بين و ميان شوهر من كه غايب است فلان
وباطل كردم و ايندم بسبب اعسار او از نفقه و كسوه جو بسبب عجز او از نفقه و كسوه
من متصرفي شدم و برين فسخ كواه كردم حكم الحاكم باصاح النكاح و ارتقاء
وانقطاع عقد الزوجية و المحرمية بينهما حكمه ما مسوا و او اشهد على حكمه عدو
ثقات في تاريخ كذا القاتل السادس و الاربعون في اثبات الافلاس
مكتب في مجلس الشرع الازهر و محفل الدين الانور بمدينة كذا الازلامصونين
عن الحوادث والافات بين يدي الحاكم فلان ادعى فلان على فلان ببيع معين
و ذلك كذا دينا را من النقد الفلاني فطالبه بذلك اعترف المدعى عليه بكوم
ذلك في دفته له لكن قال اني مفلس معدم عاجز عن اداء ذلك عن اقل منه
و تلف ما كان في يدي من النقد و الا حباس غير ذلك و يدي خالية من جميع
ما هو ممتول و المدعى عالم بذلك فانكر فشهد فلان و فلان بعد التداخي و التاكر
والاستشهاد الشرعية على طعن دعوى المدعى عليه حذوا و حذو فلما بنصر من
غير تناوت فوقع شهادته الشايدين موقع القبول و محل الارتضاء بعد
التركية و التعديل الشرعي فحكم الحاكم الذي سيشف بتوقيع هذا الكتاب

بعد سوال شرعي با فلاسه حكما جز ما صحيحي و اشهد على حكمه شهود اعد ولا
 ثبات في تاريخ كذا المال السابع والاربعون في فرض النفقة يكتب هذا
 ما حضرت فلان في مجلس الشريعي ليع الشريعي ايضا بمدينه كذا ابن الحاكم فلان
 و ادعت دعوى صحيحة شرعية مجوزة ان زوجها فلانا غائب عنها منذ
 كذا سنة غيبة معتبرة شرعا و هي زوجة و في تحت ولاية غير ناشئة ولا عايشة
 اخرى و واث تركها بلا نفقة و كسوة و لم يترك عندها ما تنفق على نفسها و كسوت
 من الحاكم ايجاب نفقة مثلها على زوجها فاستشهد الحاكم على ما ادعيه فشهد عن
 فلان و فلان على ان زوجها المذكور غائب عن زوجته المدعية منذ كذا
 سنة عتمة معتبرة شرعا و انه لم يترك عندها ما يكفيها لتفقتها و كسوتها فوجب
 عليه بعد استجبار حاله من هو عارف بحاله بعه الموشرين او المتوسطين
 و فرض كل سنة من النفقة من جميع الوجوه طعاما و ادا و كسوة والة التطيف
 و اجرة المسكين ان لم يكن له مسكن و نفقة الحادم كذا دينار و اوجب عليه من
 الماضي كذا اذ هو دين في ذمته و اشهد على ذلك شهود اعد ولا المال
 الثامن والاربعون في الدعوي واقامة البينات وفيها انواع النوع الاول
 في دعوى الدين يكتب السبب الباعث لتحرير الكتاب هذا انه حضر فلان
 في مجلس الشرع المنور بمدينه كذا عند القاضي فلان و اضر معه فلانا و ادعي
 صحيحة شرعية محررة ملزمة بالجواب ان له في ذمته و عليه كذا دينار من البند
 النفلان و طلب في ذلك منه فانكر المدعي عليه دعواه انكارا صحيحا و قال في
 الجواب بعد ان طوالب به بان لا حق له على ولا يلزمي اداء ذلك اليه او
 لا يلزمي تسليم شيء اليه فطلب الحاكم الموالي اليه من المدعي المذكور اقامة البينة
 على صدق دعواه فشهد عنده في وجه المدعي عليه فلان و فلان على طبق دعواه

بان له عليه ذلك المبلغ المدعى به ثم سأل الحاكم المدعى عليه هل عند دفع الشاهد
فقال لا دفع لبيته المدعى لمع قاعلي هذا دون صورة الحال بالتمسك المدعى
المذكور في تاريخ كذا النوع الثاني في دعوى الملك بكتب السيلح من التسطير
والخطاب انه ادعى فلان على فلان في مجلس الشرع اعطى بكتبه ادين يدى الحاكم
فلان دعوى صحيحة شرعية بحوزة ملكه للجواب ان جميع الملك انما في الواقع
داخل مدينه كذا اتياب كذا في محلة كذا حدود متصلة بكذا حق وملك له و
يد المدعى عليه ونصرفه بغير الحق فطلب من الحاكم انترع رقبه المدعى به من يد
المدعى عليه فاجاب المدعى عليه بعد ان طوبى به بانه ما كان مستغرق المدعى به
وانه لا يدينه تسليم سمي اليه كاستشد الحاكم من المدعى على وفق دعواه فشهد فلان
وفلان مستغرق اللطع وانحطت بجاه المدعى عليه بان الملك المدعى به حق وملك
للمدعى المذكور وفي يد المدعى عليه ونصرفه بغير الحق فطلب الحاكم من المدعى عليه دفع
الشاهدين المذكورين فالتمس المدعى عليه دفعهما واستعمل كذا كذا امام
فامهل تلك المدة وخرجوا عن المجلس ثم بعد ذلك المدعى عليه عن الادافعة الشرعية
ومضى المدة المذكورة ووقع شهادة الشاهدين المذكورين موقع القبول لظهور
عدائتهما ووضوح امانتهما ودياتهما وحلف المدعى به سعادته وبأسخلافه
من له ذلك شرعا بعد ق الشاهدين المذكورين وبعد ازالة ملكه عن المدعى به
حكم الحاكم المشار اليه بملكه المدعى المذكور في المدعى به المحدث ودمكنه من المصير
فيه وسلطه عليه بعد سوال شرعي وكتب صورة الحال تذكر في الحال بالتمسك المدعى
المذكور في تاريخ كذا النوع الثالث في دعوى المراجعة على الغائب وثبوت
الملكية في غيبه كتب بعد ان تمت في مجلس الشرع المحدث بدينه كذا في المحل المذكور

ان فلان غاب عن مدينه كذا تبرر رزقه شرعيه مجوزة لسباع الدعوى والبسته
 عليه وبست ذلك بالمره العادله القبوله الشرعيه ادعى فلان على الغائب
 المذكور دعوى صحيحه شرعيه محررة ان الملك الفلاني الواقع بكذا المحل وديكرا
 حق وملك له وان الغائب المذكور يراجع وطلب من الحاكم المصالحه رايه دفع
 مراحمه فبعد الانكار الشرعي من طرف الغائب المذكور ثبت وانحق لدى الحاكم
 بشهادة فلان وفلان تجاز من بعض حضوره شرعا ان الملك المدعى به يدويه و
 حقوقه حق وملك للمدعى المذكور وان لائق الغائب فيه فسمع الحاكم بشهادتهما
 لظهور عدالتهما وحكم بان الملك المحل ودحق للمدعى المذكور بعد سوان شرعي في تاريخ
 كذا الثاني التاسع والاربعون في المصالحه وفيها انواع النوع الاول فيما اذا
 كان الصلح على بعض المدعى يكتب بعد ان خاصم فلان مع فلان واحضر في مجلس
 الشرع وادعى عليه ان جميع الملك الفلاني حقه وملكه وفي يد المدعى عليه غيره
 وملكه وفي يد المدعى عليه غير حق وامتد النزاع بينهما صالح معه بعد التماسه
 الصلح على النصف السليم مما ادعى قطعا لاداة النزاع مصالحه صحيحه شرعيه
 مستند على شرطها واركانها وقبض المدعى المصالح النصف المصالح عليه من
 الملك النزاع فيه باقباض المدعى عليه ذلك اياه ايضا واقباضا معتدا
 بها شرعا فصار نصف شياع من الملك المحل وفيه بمقتضى حق وملك للمدعى
 المصالح المذكور بحكم هذه المصالحه والنصف الاخر المقر في يد المدعى عليه و
 سئل عليه ترميز ملك واستحقاق تاريخ كذا النوع الثاني فيما اذا كان
 الصلح على منعته يكتب هذا كتاب فيه ذكر انه بعد صدور دعوى صحيحه
 شرعيه محررة متايله بالبحر والانكار عن فلان بالنسبة الى المدعى عليه فلان
 بجميع الملك الفلاني المحل وديكرا بانه ملك له وفي يد المدعى عليه بالنصف
 ترتب الجواب عنه عليها بانه مالك ومتصرف فيه وامتد الى الخصم و

واستنداد التشاجر بينهما واقرار المدعى عليه بملكته المدعى له كورنيا او اعلى
صالح المدعى المذكور مع المدعى به عليه بعد التماسه الصلح منه على منفعة الملك
المدعى به لينتفع المدعى الصلح في ذلك مع اتباعه كذا منه متواترة من تاريخ هذا
الكتاب ووجه بينهما مصالحهما شرعية مستمدة على الشرايط والاركان
تحاليع عن التواضع والاطلاق وسلم المدعى عليه المذكور جميع الملك المدعى به الى
المدعى المذكور ليس به الى المدة المضروبة فارعا عن المواعيق تقسم يومه تسليما
شرعيا فصار جميع الملك المدعى به مكتومة وصدوره وتواضعه وملك المدعى عليه
ومترا فزيد وتصرفه ومنفعة جميع المدة المذكورة ملكا للمدعى الصالح المذكور
واقرا الصالح المذكور بان الملك المدعى به الان حق وملك للمدعى عليه المذكور
بوجوب هذا المصالح الشرعية وان لا حق له فيه ولا في بعضه برجه من الوجوه و
ان لا حق له بسبب اجرة واجرة مثله للسنين السالفة الى هذا التاريخ من دينار الى
مائة دينار الى الف دينار الى اكثر منه بالعاما بلع وان ذمت برنته عن اواركيتها
براء شرعية واقرا المدعى عليه المذكور بان اسناع الملك المحذوف في المدة الموقوفة
حق للمدعى الصالح المذكور له الان اسناع فيه اسناع ذوي الحقوق في حقوقهم وقيل
كل هذا اقرار صاحب نفسه قبل لا شرعية تاريخ كذا النوع الثالث فيما يكون الصلح
على بعض الدين فيكتب هذا كرمعشر شرعي معرب عن ذكراته بعد جريان الدعوى الصحيحة
الشرعية من فلان المدعى ومن فلان المدعى عليه كذا ودينار من النقد الفلاني واستنداد التماسه
واستنداد اسناع بينهما سال المدعى عليه من المدعى الصالحه مما ادعى على كذا ودينار من
المبلغ المدعى به فاجاب الى سواله واسعفه عمرا ومتر بانه الى الله سبحانه وتعالى
لمخاضه عن ثلثه وعط عن دينه الذي له على المدعى عليه كذا ودينار او ما يصرح له
صالحه كذا ادعيت ملكه على كذا ودينار واستقطقت حق عن الباقي مصالحه صحيحة
وقبض المدعى المثار الصالح عليه وهو كذا ودينار باقياض المدعى عليه وكذا اباه وتتمه

اليه قبضا واقبضا معتد بهما شرعا فصار المدعى عليه برئ الذمة من ذلك التدر
 الباقى تاريخ البال من مطابقة وقرارد المدعى اقرارا فاذن الشرع بان لا يلق له
 ولا دعوى ولا طلبه على المدعى عليه بسبب المبلغ الذى ادعى عليه لا بسبب بعضه ولا
 بسبب كله بوجوب الوجوب وسبب من الاسباب النوع الرابع في الصلح مع جاني
 كسب هذا كتاب فيه ذكر انه بعد سبق الدعوى الصحيحة الشرعية المحترمة الصا
 عن فلان على فلان جميع الملك النكاحى الواقع بهذا المجد ووكيلة ابانة حقة وملكه
 في يد غيره حق ومعتزم ترتيب الانكار الشرعى الصادر على المدعى عليه دعوا وبك
 المدعى فيما ادعى وقوله بل هو ملكى وحق وتما دى التخصم والنازع بينهما وكثرة
 التكيل والتقال اراد فلان ان يفتق باب الخصومة بينهما ويدفع المنازعة والحكومة
 عنها فحضر عنده المدعى المذكور طالبا للصلح وتوسطا بينه وبين المدعى عليه بالسلم وقال ان
 المدعى عليه قد اقر عندي سرا بان هذه اكدار التي ادعيت عليه حنك وملكك و
 ولكن في الصلح منك فصاخصي عنها على كذا دنيا ومن التدر النكاحى فلتلقها بالتسليم
 ورجبه بما اراد وصالحه من الدار المذكورة على المبلغ المذكور ورجت بينهما مضافا
 صحيحة شرعية لازمة مشتملة على شرطها فاليه عن مساعدته وقبل المتوسط الاجنبى المذكور
 هذا من المدعى المصالح هذا المصالح على النور والبدار قبول لا شرعا ورفع المبلغ
 المذكور الى المدعى المصالح المذكور وسلم اليه ووفى بالتزام والحق ان توفى معتبرا
 شرعا وقرارد المدعى المذكور اقرارا فاذن شرعا طالبا واجبا بلا شبهة اكراه بان جميع
 الدار المذكورة دونه بمقتضى ما حق وملك للمدعى عليه المذكور حق من حقوقه وملك من املاكه
 لا حق له في حصتها ولا في بعض منها ولا علقه ولا تبعه ولا دعوى بوجه ما وصرح
 المصالح المدعى بالتمام الشرعى تنصية العتداع لو خرج الدار المذكور باستحقاقه يوما
 من الايام وعامان الاعوام التراما معوا عليه شرعا وقرارد المتوسط المذكور اقرارا
 مسوعا الشرع معتبرا في السمع راضيا راضيا بان لا حق على المدعى المذكور بسبب من
 الاسباب في تاريخ كذا النوع الخامس في الصلح عن السبل المحذوب بعد ان ادعى

فلان وفلان وفلان بين يدي حاكم الوقت وقاضي الزمان فلان حرس له معاليه
بان فلانا قبل مورثهم فلانا قبل عمه بآلة محدودة او صالحة التقتل بعد العود وان
وان لا وارث له ولا يورث له سواهم وطلبوا من القتل المدعى عليه المصالح
وارثا لآلة المخطوط ومن ياتين لابل شلثة بمون حقة وبنون جذع واربعون
حقة في بقولها اولادها وانكر المدعى عليه صدور التقتل عنه وكثر النزاع والمصنوع
بينهما وامتد ذلك بحيث نص الى ايمان فيه وقسمه من قبيلتهما وعسايرها
اعترف المدعى عليه بصدور التقتل عنه وسأل من الورثة المدعين المصالح على كذا
ونبار من النقد التلاني فصاحو على ذلك المبلغ وقبل المدعون هذا المصالح بدلا
وقولا من غير تراخ وقاضيه ومرت بها مصالحة شرعية ثم سلم المدعى عليه جميع
المصالح عليه الى الورثة المدعين المصالحين بالتمام والكمال فقبلواهم ثم سلم
وتسليم شرعهم واقرا المدعون المصالحون ان لا يقرروهم ولا يحلوا احد منهم على المدعى
عليه المذكور بسبب قصاص مورثهم المقبول المذكور ولا بسبب دية من اهل
الجنس بال الى ياتين اهل ذمة برئ عن ذلك برأه شرعية وذلك جرى في تاريخ
كذا النوع السادس في الصلح عن التقتل الخطأ كسب ادعى فلانا فلانا
قبل مورثه خطا ولا وارث له غيره واقام المحضرته وان واجبه عليه او على
عاقلة بآلة بل خمسة عشر ون بست فاض وعشرون بنت بمون وعشرون ابن
بمون وعشرون حم وعشرون جذع وانكر المدعى عليه صدور التقتل عنه وكثر النزاع
واكصومه بينهما وامتد بحث نص الى ايمان فسنه عظيم من ايلها ثم بعد
ان اعترف المدعى عليه بذلك سأل المدعى المصالح على كذا ونبار من النقد
الفلاني فاجابه الى سوا له وصالحه على المبلغ المذكور وقبل هدمه هذا المصالح
مشرعه محتوية على شرائعها واركانها عارته عن مناسدها وموانعها ومض
المدعى عليه جميع المبلغ المصالح عليه المدعى المصالح بالتمام فقبض هو منه
بحيث برئت ذمة المدعى عليه وذمة عاقلة عن المبلغ المذكور وعن ذمة

المقتول المذكور براءة شرعية واعترف المدعى بان لا حق له على المدعى عليه
ولا على عاقلة بسبب دية مورثة المذكور ولا دعوى ولا طلع بوجه من الوجوه
وسبب من الاسباب النوع السابع في صلح باب دار الى درب على عرض
يكتب بعد ان تحقق بطريق شرعي بشهادة فلان وفلان شهادة شرعية كون جميع
الدار الواقعة زقاق كذا من اربعة محلك كذا من باب يدنيه كذا داخل الدية
حدودها متصلة بكذا الملك فلان وطهر هذه الدار المحدودة الى زقاق اخر هو
بنلان وكان من استطرقة ومن الى غير هذه الزقاق والى الزقاق السالف ذكره
فارا وفتح باب اخر الى الزقاق المذكور اخر افسال اهل الزقاق وهم فلان
وفلان وفلان فتح باب لداره الى زقاقهم لاستطرقة والتسلل لمصلحة مهم على
المذكور فيه واذا نواله ان ينسج بابا لدار المحدودة في زقاقهم المذكورة واعتبروا
طابعين تحتها واستطرقة في الباب المذكور لان زقاقهم المذكور وكونه ملكا
له وسحقه للطرف فيه ثم سلم السائل المذكور جميع المبلغ اليهم بالتمام والكمال
فتسلموا هم منه تسليمه وشهدا شرعا بذلك يشهد الشهود في كسارح كذا المالك
الحسون في الكتاب العكبي يكتب على ظهرهم اهل الملك العلام

من الراس عفو السلام
ووجه الحاكم السادة الحكم
والامضاء والتشديد
والامضاء بعدينه
كذا بتعويض صحيح
شرع وتفيد صريح

شهدا على صلا ورض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

موضع الحكم

سمى صادرا عن سيدنا ائمة الشريعة والابرار واعنه الاخذ والانام على الله
واظهر برهانه لنقلنا البتة في طبعه بالتمام والكمال الى كل من يصل اليه من قضاء
الاسلام او يكتب هكذا بسم الله الملك المنصور من الراجح عنوانه الصدور
والمتقون القضاء القضاء والمصدق له الالة
الولاية بانابة صليهم شرعية وتولية صريته سمعه
مستندة الى جناب من له الحق والعقد والصول
والرود ولد الله سلطنة وايد دولته لتتلى
ما هو في مطلوبة مذكور الى من فوض اليه شريعتنا
الامور ويكتب في بطنه الحمد الذي تملالات انوار قدرته على وجبات
الوجودات واشرفت دالات وحدانية على صفات المصنوعات وشهد بان الاشكر
له اختراع الارضين والسموات او جبر الانسان وربا بطور ابعده طور حتى صير
بعد ان كان نطفة مريم باكمل النشأ واحسن الصنات والى عليه من نوره حتى
كان عالما بعلم الكتابة التي هي افضل الصناعات والصلوات على رسوله وخير خلقه محمد
الذي هو سيد الخلق وعلمه واصحابه الطيبين وان واهب الطيبات بعد
ما كوجب لتحرير هذا الكتاب الشرعي واملاه والسبب الداعي الى تسطير هذا الكتاب
الدين وانها له اعلام كل من يصل اليه الكتاب الشرعي من قضاة المسلمين وتوحيده
واشعار كل من يبرهن عليه الخطاب من واة الحكوم من توقيفنا فاضله عليه السلام
لطفه وتوفيقه واكرمهم لا يصحح الحق وتحقيقه انه ثبت عند حكم الاسلام
ونظم مصالح الانام وتناول شريعات جمهور الحكوم من متصدى سمعيات امور
المسلمين بحجج وسته كذا بالبيان من حجت وعن الحكام حيث اعلاه توشانه في تاريخ
كذا بما هو برب الثبوت وسبل التحقيق والوضوح شرعا ان فلان مات وصلى ابنا

صوفي

صغيرا وثلث نبات بالغات وثبت ذلك عند المحاكم وصح لديه عند جهوده
 المسكن بغيره لا يحرم حوله هو اجن التردد ولا اضطراب وضو ولا يشوبه
 شيء من تشويب الشك والارتباب فوق كل نبات فلان وفلان وفلان
 استيناف خطين ونصيبهن من تركه ايهن فلان وفلان استيناف خطين من تركه
 اخيهن فلان ومن تركه امهن فلان فلان المستغنى شهرة عن ذكر
 حليته فمن كانت التركة كانه بدوحت قصر فله ان كان وحيث بان وفيه
 يتوقف عليه الاستيناف والتبعض بما عذبه الشرع التوهم والدعوى المستتمت
 الحكامته الى مجلس المحاكم والدعوى عليه وانما البينة ورد ايهن على التمسك
 عليه والتوكيد في جميع ذلك ان احتاج اليه والتقصير والتكثير والتجسس والالحاق
 والصلح والامهال واعطاء الملاحق بعد التمسك والاستيناف توكيد صحي شرعا
 وورايامون النزال والانوال فقييل التوكيد المذكور الوكالة المذكورة في الصور
 المذكورة في ذكر تبو الاشعياء والتم التيام بوجوبها التامادينا منطوقا
 فلما جرى الامر على النسق المسطور والنمط المزبور سال الحاكم من له في الشرع حق
 السؤال ولزوم الاجابة الى منتمية في كل حال الحاكم بحصص الورثة في المذكورين
 وصحة التوكيد والوكالة وانما الى عاليه بكل من يصل اليه الكتب كلمة
 وانني حلية الحال ومصدوقه التمسك الى جند العال لانال محفوظا بالموال والمعال
 عا دام وجره شرعي وفتح الحق في جوامعها فليتم تبينه وليتقدم العمل بدلو
 نيلا لشراب الجزيل والاجر الجميل والمجدد على افضاله والصلوة على نبينا وآله
 وعوده سطور سوى سطر التوقيع وات ربح مع هذا السطر كذا اعدا وانشأ
 اخر بطريق التمسك بكتب كتابي هذا صدر عنني وسط باذن مالي من يوافيه
 يطالع ما فيه من قضاء الانام وحكام الاسلام خصمهم الله بجزايا الانعام من

مجلس حكم وقضاير ومحل سفدي وامضايين بدنيته كذا احكام الله تعالى
 الزمان وانما نحن بطوارق الكدنان احد رتبة يوم كذا تباريح كذا نحن سلافة
 صافية المشايخ صافية المزارع والحمد لله على افضاله وصلواته على نبينا واله
 بعد فلو جلت خبره والداعي التسطير انه ثبت لدى وصح بين يدي باخر وذكروا
 في مدارج الفضل المشرق اوله باخر هذا الكتاب بالمدح العادلة الشريعة والشهادة
 الدينية تتواليايم وجه الحق والصواب سالتني من سماع التباييه شتم عاقل في ذلك
 الى التفاضل الواصل اليه هذا ادم الله اقباله وزاد افضاله فاجبت الى سؤاله
 ومبتمناه واسعنه بطليته ومتمناه وتكتب التباييه عندى اليه فليعتمد عليه مرتبا
 على ذلك بالشرع بغيضة والحق يرتضيه معاني من الله تعالى موافقا لثبائيه وهو
 ولي التوفيق والهادي الى سوار الطريق والحديد وحده والصلوة على من لا ينبت
 بعده في كذا انما **اخر بطريق التباييه** هذه المعنوية صحت
 من مجلس الحكم ومحل التصديق الملك سلطانة تحت بالانكشاف الرحمانية قبل
 التفاضل بينا وبين اتي التفاضلها وانيهما هو المحل الى حكم الموقع المحل يوم التفاضل
 الاعظم المجتبه الاعلى المستقيم ارباب الفضل والكرم من بطون الامم قاضي
 قضاء الامم كمنحى الخلايق عن اممها كما سبغ الله تعالى لفلان للشريعة والسفوس
 والدين الى كل من يصل اليه من النقاء واحكام سبائر بلاد الاسلام محمل
 الله عليه من كل نعم بضايفه وصان بكره من كل سور جنابه والداعي لتجوير
 وانشاء والسبب التسطير ما واما لثباتها وورود حجة شرعية من ذلك ان
 التصديق ومحل التبيين والامضاء بدنيته هو مورد قبل الحكم بها يد ويد هو المحل
 الاعظم اقصى النقاء واحكام فلان فله الله محله بصلته باخر الكتاب هذا
 ورودا شرعيا حاشا شرابط صحة المعبره في مثلها شتم عامتها ان ثبت عند

ان فلان بن فلان قد قبض واخذ من مال فلان مبلغ كذا دينا او كذا درهما او كذا
 دشتارا يجره و قد شق على سبيل المصارف به ليتجر بذلك فيسافر به من محروقة
 ومسق لا مدية عليه كما هو مذكور في تلك الحجج الملتصقة او لها باخرها و بعد رعا
 الشريعة حكم هو بذلك وثبت عنده ايضا ان المستحق المشهود له فلان المذكور
 وكل ابن فلان او كان له صحبة شرعية مأمورة العزل واقامة مقام نفقة الدعوى
 واقامة العدة والجنس والاطلاق والمرافعة الى المحاكم وفي كل ما يرى فيه المصلحة
 في استخلاص المبلغ وربك وشهد على حكومة القاضي الكوفي اليه فلان وفلان فبعد
 تعديل الشاهدين وترتيبهم باوجه شرعي وسؤال من له السؤال حكم الحاكم المو
 قعت خلافا مثل حكومة وقض مثل قضاء وانما في الحال ومصدوقا الحال في
 قضاء المسلمين وحجة شريعة سيد المرسلين شيده اليه بهم قواعد الدين وكان
 ذلك في تاريخ كذا المثال الحادي والخمسون في قبول الكتاب الحكمي
 يكمل سبب الجرح في خبر هذا الكتاب الشرعي واعلانه انه يقول قول فلان انه
 ثبت عندي وصح لدي عقيب ضبط المراسم الشرعية وضبط اللوازم الحكمية ورؤ
 الكتاب الحكمي الملتصق اوله بذيل هذا الكتاب على ووصوله الى من مجلس
 الحكم بمدينة كذا من حاكمها فلان ورودا مقبلة شرعا ووصولا وياقيود
 صوته ونفاد سماعا وثبت مضمون ذلك كله حسب الجنبين الشروح في مشاهد
 الشاهدين العاديين الرضيين الجرحا اسمها ونسبها تحت العنوان الطاهر
 للحكاية الواردة المشار اليه شهدا شهداء صحبة شرعية وعن المطاعين عن موادة
 بشرائطها فبعد الترتيب والتعديل فنضمت فتم وطاعت بمضمون حسب الشرح
 والبيان في دامت النظر في مقصوده ومكتوبه وتصفح عن نصائبه فوجد
 للمشرح الصحيح مطابا والحكم الصريح موافقا فلحقته بالقبول ونفذت حسب

ق

ته

تبيينه ونسخه على مواله وما سست على افعاله وان ثبتت على مثله في جميع ما اورده
واصدره كناه ما بين فيه وانطوى عليه وحكت بذلك كله حكم به حكما جازما و قضيت
به قضاء صفا واشهدت على ذلك كله الشهود مثالي توقيع القاضي مكمل صاحب
الكتاب الى ثابت عندى صحيح لدى على الوجه المبين فيه واني نفذت حكم الحاكم
المشار اليه واجريت الامر كما اوجاهه سؤالا مشهدا عليه عدولا المثالي الثاني
والاخشون في صريح الملك كتبنا سنفع محمد الذي نظم بالمعاملات الشرعية مصالح
الانام وضبط بالمعاملات السمعية قواعد الاحكام واستخرج بذكر العرف الحكم الذي
جعل المكتبات وسيلة للتوثيق والاحكام وصير الشهادة دريعة الى ثبوت الافضية
عند الاحكام واستنصر بالتقار العليم الذي اعياى بالعمود الدينية شاراهل الاسلام
ورفع لضبط امور العالمين الرايات والاعلام واصلى واسلم على نبيه وصبيه
افضل الرسل الكرام مبين ضامح الاسلام والحلال والحرام وعلى اله وصحبه
الابرار العظام ما انتبهت الرياض بيضاء الغمام اما بعد فهذا كتاب يعرب
مصفونه وفحواه وانصح بكونه ومعناه على صفة حاله وبيان صدق مقال وهو
ان عدة من الاملاك لا الاشتقاق من الدور والحوانيت والباغات والقرى
والخانات والاراضى والدكاك وغير ما جسيما ياتي عليها التفصيل و
استطير قد علمكم واستحقوا اماك فلان بن فلان بموجب حج شرعية و
نايق سمعية موشحة بشهادات العدول موقعة بتوقيعات الحكم الخويل
وكتب لها قبالات متعددة وصور متفرقة خافي ضياعها وتفرقها وثلثاتها
وتبدلها فالتمس جمعها في وثيقة ثمة وحجة فردت ههنا لئلا يفتقد المطلوب
وتيسير الوصول الى المقصود فاستخرجت ثنائيتها وانثنت زبدتها وميتها
في هذا الكتاب في فصول متعددة فمنها كتاب ناطق بذكر انه اشترى

الى ملك المذكور من فلان وبلغ هو منه جميع الاداء الواقعة داخل شهر ريثاب
 كذا المحدود وكذا اجمع التوابع والواضق بكذا دينارا وجرت بينهما مباينة
 شرعية وقبض الثمن والترنم ورجع واقر متاناً وثبت ملكيته البائع بشهادة فلان
 وفلان وذكري في سابع شهر كذا سنة كذا والحجة مكتوبة بخط المولى فلان
 موقعة بتوقيع فلان وسجل فلان موشح بخط البائع وابنايه واقاربته وشهادت
 العتات ومنها حجة ناطقة بذكر انه اقر واعترف فلان اقراراً شرعياً بانه باع من
 الملك المذكور انه اشترى منه جميع الكائنات الواقعة بكذا المحدود وكذا الى ومسا
 وشيئة شرعية ناطقة بذكر انه اشاع الى ملك المذكور من فلان جميع البائع الواقع بكذا
 المحدود وكذا اجمع التوابع والواضق والمضاه والنسوة بكذا دينارا وجرت بينهما
 مباينة شرعية مشتملة على القبض والاقباض والتمن والتمنم ورجع البائع على
 هذا القياس ثم يكتب في اخره تحتق وانفخ وثبت ووضع ملكه الملك المشتري
 المذكور فلان في جميع البيعة المحدودات المشروحات بتواضعها وانما الان
 اطلاق لوله اليد والتصرف فيها على حسب ارادته ومشيئة تصرفه في الملك في الملك
 وذوي الايدي والحقوقي في حقوقهم وكتب في كتابها من المستحق الملك المشار اليه
 المذكور في تاريخ كذا المثلث الثالث والخمسون في السجلات منها سجل المباينة
 بكتب منظوم شعر من مصدقته عندي واني حكمت بصحة حكمي صححاً
 شعر حكمت بصحون الكتاب تحتها لدس من الحكمي فيه وقراراً
 واشتت بافيه وامضيت كلمة من القبض والاقباض والبيع والشرى
 واشهدت عليه بعد ولا معشراً عدولا ينافون العدول ولا معشراً
 الله احكم الحاكمين منشور ابنا يعقوب الحكيمان بعد ثبوت و
 كذا البائع جرتا بحضري بتواضعهما جسيما بين فيه واني بعد رعاية الوطاف

الشريعة حكمت بصحتها ونفذتها وامضيتها ولكلت المتابع المعروف بالبيع
 شرعيا وقررت فيه من تقريرها سمعيا مسؤولا لكتبه فلان جميع ما انطوى عليه مضمون
 هذه الوثيقة الشرعية من المبادئ الى المقاطع ثابت عندي بمحقق لدى بعد جريانه
 مجلس الشرع وانى تذرت المجموع وامضيتها وحكمت بصحتها على الوجه المعتبر شرعا
 جميع ما اشتمل على قدر الكتاب هذا ثابت عندي بالبيعة العادلة وانى قد حكمت
 بصحة بعد سوال شرعي ما هو الودع في مطاوي هذا المحرم من المبايعات الواردة على
 الحصول المفيضة ووصول الاثمان الى استحقاقها ثابت عندي بعد وضوحه لدى وانى
 اثر رعاية المراسم الشرعية واللوازم السمعية حكمت بصحة مسؤولا مشهدا عليه عدولا
 ما هو المدرج في فقاوى الكتاب الشرعي هذا او المدرج في مطاوى الخطاب السمعي وانما
 عندي واضع بين يدي بوجه معتد به في الشرع الا انه وان غلب رعاية ما يجب رعاية
 شرعا قضيت بمشروعية وحكمت بما فيه وانتهت مسؤولا جرت المبايعات المحكية بتلويها
 وراسمها عندي على الوجه المشروح في الكتاب بان بعد رعاية الوظائف الشرعية
 رتب عليها مقتضائا وحكمت بصحتها مسؤولا مشهدا عليه العدول النقات
 وجرت المبايعات المحكية ذيل توقيع هذا بين يدي في مجلس الشرع المقدس وانى
 بعد ان وصل التمس الى البايغ بالتمام بحضور مني حكمت بصحتها مسؤولا مشهدا عليه
 ثبات جميع ما ادرج في مطاوى هذا الكتاب بين المكيته والمبايعات ووصول
 التمس والالاتام والرجوع واقراء انك والحجر حسب المنفصل منها وضع عندي
 وصح لدى وانى عقيب ضبط القواعد الدالة ورعاية الوظائف الشرعية بذات
 ذلك وامضيتها مسؤولا مشهدا عليه عدول ما ابنا عنه فحوى الكتاب
 واعب عنه مطاوى الخطاب بين المكيته واعترااف المتعاقدين ووصول التمس الى البايغ
 وغير ذلك مما شرح وبس فثبت عندي بحريانه بين يدي في محكم محفل الشرع

الاذنه حواء انه تعنى البليات فحلت بصحة مضمونه غير رعاية المراسم الاسلاميه
 بعد مسلة شرعية اعترف الكتابيان المذكوران باصنيف اليها في هذه الوثيقة
 الشرعية عندي في رعاية المراسم السمعية والضوابط الشرعية الزمنية واصدتها
 بموجب الصادق عنها مسؤلا مشهدا صدر الاعتراف عن المتعاقدين المذكورين بالمصنف
 اليها في مطاوي من الصيغة الشرعية بين مجلس الشرع حواء انه تعالى والزمتهما
 واخذتهما بموجب الصادق عنها بعد سوال شرعي ثبت عندي وصح لدى مضمون الوثيقة
 المتبقية الشرعية من المبداء الى النهاية بوجه معتد به شرعا مسند في ذلك وامضيت
 مسؤلا مشهدا عليه عدول اثنت وصح عندي وصح لدى جميع ما استودع في
 مطاوي باطن هذا الكتاب باو طريق وضوحه شرعا وصحة سمعها اما البايعة
 فيجربا فيها بيمين يدي واما اعترافا الجبهة فبشهادة الموسمين فيه وان اشريعاية
 ما يجب مراعاته شرعا في اطلاق اقسام الالزام واحكام احكام النكاح
 بصحة البايعة وواحدت المحرقة بالمصنف اليها مسؤلا مشهدا عليه جرت المباشرة
 المحكية بموازنها ولو احقها بمحض من وان حكمت بصحة جميعها مقرر الحقيقة في
 نصابها مسؤلا مشهدا جري مضمون الوثيقة الشرعية ويمكن للصيغة السمعية
 من البداية الى النهاية بين يدي على نسق المسطور والمنظ المزبور وان اثر الوطاف
 المشروعة البصيرة وقضيت مشروعية بالمسلة الشرعية نذرت ما فيه بعد سوتة
 لدى مسؤلا مشهدا سجل المعاوضة يكتب جرت المعاوضة المحكية عقدا ما تم
 بين يدي في مجلس الشرع المطهر وان غلب منها بطل اللوازم وحفظ المراسم قضيت
 وحكمت بصحة مسؤلا ثبت عندي وضع لدى عند المعاوضة المشروعة بطريق
 شرعي وسبيل سمعي وان بعد محافظته الوعاقد الشرعية نذرت مسؤلا مشهدا
 اعترف بالمعاوضة ان المزبور ان في الكتاب باعري اليها في وان واحدتها

والزيتما باعترافهما مسؤلاً بسجل السلم يكتب جبر العقد السلمي المشروع
 المشروع على الكتاب هذا عند من علم النسخ المسطور وان حكمت بصحة مسؤلاً
 ووجه وتحتق جبر ان العقد السلمي المذكور تحت توقيع هذا من يدي
 بوجه مشروع وان عيب رعاية المراسم الاسلاميه بعدته مسؤلاً مشهداً عليه
 عدلاً ٥ اقر العاقدان المسلم والمسلم اليه بما نسب اليهما في هذه الوثيقة
 الشرعية عندى والى اخذتهما موجب الاصل عنهما مسؤلاً مشهداً عليه عدلاً
 سجداً لا يستقر اقر كنف اعترف المستعرض المذكور بما اسند اليه في هذا
 الكتاب عندى وان بعد اعترافه بقبض المبلغ المقرض من القرض واخذ ثلثه
 بالاصل عنه مسؤلاً مشهداً عليه عدلاً جرت القضية المشروحة بحضرت حكمت
 بصحتها اثر رعاية المراسم الاسلاميه والقرآن المسموع مسؤلاً بما هو المزمور
 ضمن الكتاب والمسطور على الخط بين المتعاقبين الى الختمه بابت عندى صحيح
 لدى على الوجه المسمى ذكره وان عقيب مراعاة الوكاييف الشرعية عندى عندى
 بعده وامضيه مسؤلاً بسجل الاسماء اعترف المصدق والمصدق المذكوران في
 الصيغة الشرعية هذا عندى في مجلس الشرع بما اضيف اليهما فالزيتما مسؤلاً بموجب
 اعترافهما ما هو المضمون ضمن الوثيقة السريعه من الاستحسانه والاداءه المشروعه
 ثبت عندى ووجه لدى مضمون هذا الكتاب من طلب الشفيع السفقة من المشفوع
 عنه وحكمت له بها مسؤلاً فضيت للشفيع بالشفقة كذا ما بين دليل تحريرى هذا
 مسؤلاً بسجل الشريك كنف اعترف المتشارك المذكوران في طواوى هذا الكتاب
 عندى في مجلس الشرع بما غرض اليهما فواخذتهما باعترافهما مسؤلاً اعترف المقر
 الشريك من يدي في مجلس الشرع بما نسب اليه فالنوته باعترافه مسؤلاً بسجل
 المضاربة كنف جرت المضاربة المحكية في طواوى هذه الوثيقة عندى

في مجلس الشريعة النبوية فحكمت بصحتها مسؤلاً اعترف المضارب بان المدكولان
 ضمن الحجة من المضاف اليهما عند في مجلس الشرع فالتزمتها موجب الصادرة
 عنها مسؤلاً اعترف المقر المضارب بما اسند اليه في هذه الحجة الشر
 بين يدي في فواضته باعترافه مسؤلاً سجل المساقاة بحسب المساقاة التي حكمت
 في الكتاب بهذا جارية بين يدي في محل الشرع وان حكمت بصحتها مسؤلاً ثبتت
 واتضح ما هو المسطور في الكتاب بهذا من عند المساقاة وتمامها عند
 بطريق معتد به شرعاً وان نفذت مواد مسؤلاً سجل الاجارة الاجارة
 الجارية في هذه الصحيفة الشرعية بتمامها جارية بين يدي في مجلس الشرع
 الا انه وان حكمت بصحتها وقضيت بمشروعتها مسؤلاً اعترف المتواجزان
 المذكوران في مجلس الشرع بالمضاف اليهما في فواضتهما باعترافهما مسؤلاً
 شهدا عليه عدولا جرت الاجارة الواردة على الدار الموقوفة حسب
 المبين في طي الكتاب بهذا عند في مجلس الشرع وان بعد ثبوت كون
 المبلغ اجرة مثلاً بشهادة المومنين فيه حكمت بصحتها مسؤلاً سجل
 اجارته بكتب الزبوة في الكتاب بالواقع تحت سجل هذه اجرة مجزى وان
 حكمت بصحتها مسؤلاً سجل النكاح بكتب جرت المناكحة المذكورة في هذا
 الكتاب على نسق المسطور والمنط المبرور بين يدي وان غلب الاحتياط اني
 عن الاحتياط حكمت بصحتها وقضيت بمشروعتها مسؤلاً شهدا
 في هذا الخطب بالشرعي على الصدقة المعنية فيه جرت مجزى مني وان بعد رعاية
 الوفاية الشرعية ومحافظة المراسم الاسلامية لتمامها وقضيتها مسؤلاً
 جري عقد النكاح الميمون حسب المبين فيه مجزى مني وان ندته واصلية
 وحكمت بصحتها مسؤلاً شهدا ثبتت عند في وجه لدى المناكحة المذكورة

طى الكتاب هذا جسا شرح وبين فيه بشهادة من اعلمت على رقوم اسما
وان نذتها مسؤلا سجل الخاتمة يكتب جت الخاتمة المحكية في هذا
الكتاب في مجلس الشرح المقدس بحضور من وان نذتها وامضيتها مسؤلا
اعترف المتى لثمان المذكوران باطن هذا الكتاب عندي با اصف
اليها فيه فواخذتها باعترافها مسؤلا مشد الخاتمة المذكورة ثبت
عندي وصحت بين يدي بما هو طريق ثبوت شرعا وان غلب استيعاب
مواجب الامضاء والتبنيذ امضيت ذلك ونفذت مسؤلا سجل الطلاق
اعترف المطلق المذكور بانسب اليه في هذا الكتاب بان صدور الطلاق
عنه بالنسبة الى المطلقة المذكورة وغير ذلك بحسب الشرع بين يدي وان
اخذته موجب الصادرة عنه مسؤلا با ارج فيه وادرج في مطاويه من
الاول الى الاخر على الوجه المحكى عنه ثبت عندي ووضع وصح بين يدي
وان بعد رعاية المراسم المشروعة نذتها وامضيتها مسؤلا سجل
الكتابة جت الكتابة الزبودة تحت توقيع هذا المجلس الشرعي البضاين
يدرس على الوجه المفضل المبين فيه والتصل بصحتها حكم وامضيت وتسميد
وقضايي مسؤلا الكتابة المحكية في ضمن الكتاب بهذا بمقدامات ثبت
عندي وصحت بين يدي بما يعتد به في الشريعة الغراء وان غلب رعاية القواعد
المعتبرة شرعا حكمت بصحتها مسؤلا سجل الاقرار يكتب المترا في بعض بعض
المبالغ المتربة اعترف عندي با اسند اليه في هذا الكتاب فواخذته بموجب
اقراره مسؤلا اعترف المترا لراهن المذكور بالمعروف اليه في الكتاب
هذا بين يدي على الشق المسطور فالرثة واخذته بموجب اعترافه مسؤلا
ثبت اقرار المترا لراهن المذكور واعترف الاضامن با اصف اليها

في هذا المحجة الشرعية عندي بالبيعة العادلة وان اشر وطايف الشرع وراسم
 السمع الرتبة موجب الصادرة عنه مسؤولا المرفوع المساقى المذكور في هذا الوثيقة
 الشرعية اعترف بالتمسك اليه فيها فالزمت باعترافه وواحدة باقراره مشددا
 المرفوع ايضا من المذكور ان اعترافى لدى بما نسب اليها فيه وان واخذت مسؤولا
 مضمون هذا الكتاب ثابت عندي صحيح لدى با هو طبق بثبوت شرعا وصحة
 وضوحه سمعا اما اعتراف المرفوع وورعته بحضرتي واما اعتراف الصائفة
 فبشهادة من اعلمت على رقوم اسميها اخره وان بعد حفظ المراسم الشرعية
 ورعاية الوطايف المرفوعة فذكره امضيه مسؤولا مضمون هذا السطر
 الشرعي ثابت عندي صحيح لدى باعتراف المرفوع والاهل بالمسئوب اليه فيه
 وبالبيعة العادلة المثبتة فيه وان فذت ذلك مسؤولا صدر الاعتراف
 عن المرفوع المذكور في مطاوي الكتاب هذا با اسند اليه بحضرتي فالزمت و
 اخذت مسؤولا سجل الوكالة يكتب اعتراف الموكل الموكل اليه عندي في مجلس الشرع
 بالنسب اليه فيه وان الزمت واخذت موجب اعترافه مسؤولا صدر التوكيل
 عن الموكل المذكور على الوصية المبين فيه بحضرتي وان حكمت بصحة هذا التوكيل
 حكما جازما مسؤولا سجل العارية يكتب ما تضمنه هذا الكتاب من اعار العير
 بالنسبة الى المستعير حسبما شرح ووضح عندي تتالف بين يدي بتحقيق لدى وان
 غلب رعاية الوطايف السمعية والمراسم النبوية عليه موجب مسؤولا
 سجل الدفعة تكسب ما استعمل عليه الكتاب هذا من ودقعه المودع
 في يد المودع عند جنبائين ثابت عندي واصلح لدى وان دقت عليه
 موجبه ومقتضا مسؤولا مشددا عليه سجل الحقبة المحكية في هذا الكتاب ثابته
 عندي صحيحين بي وان فذتها وقضيت بصحتها مسؤولا مشددا عليه

الهبة المحكية في الكتاب هذا جرت بحضري واني بعد رعاية مراسم السمع و
 عليها موجبا حالها بصحتها مسؤلا سجل الرجوع عن الهبة كسب صدر الرجوع
 المذكور على الكتاب هذا عن الراجع الاله بحضري واني غيب محافظة
 التوازين الشرعية حكمت بصحة رجوعه وامضيته مسؤلا ثبت عندى صح
 لدى الرجوع الصادر عن الراجع المشار اليه بوجه يعول عليه شرعا واني نذرت
 ذلك وقضيت بصحة رجوعه بعد مله شرعية سجل الوصية كسب الوصية
 المحكية في هذا الكتاب من انما عندى متحققة لدى بما هو طريق ثبوتها وما لم شرعا
 وتحقق سمعا واني حكمت بصحتها مسؤلا ثبت الوصية الصادرة عن الوصى المذكور
 في هذا الكتاب عندى في مجلس الشريعة اعطيه ليشهدا اعملى على رقوم اسمها
 واني حكمت بصحتها واني حكمت بصحتها مسؤلا صدر الوصية المذكور في هذا
 الكتاب عن الوصى المذكور بين يدي في مجلس الشريعة فحكمت بصحتها مسؤلا شهدا
 عليه عدوا سجل الوصية كسب صدرت الوصاية المحكية في هذا الكتاب
 عن الوصى المذكور بين يدي في مجلس الشريعة فصدتها مسؤلا شهدا عليه ثبت
 الوصاية الصادرة عن الوصى المذكور في هذا الكتاب هذا عندى في مجلس الشريعة
 بالبيعة العادلة البينة فيه واني امضيته مسؤلا سجل العتق كسب العتق
 المذكور في ضمن الوثيقة المحكية كسب في المجلس المذكور في مجلس الشريعة
 حاما لان فائزته موجب اعترافه مسؤلا ثبت عندى ووضعي بين يدي في
 مجلس الشريعة الاعظم مصحون كتاب العتق المذكور على الوجه المذكور بما يعتد به
 شرعا واني غيب رعاية ما كتب حفظه شرعا حكمت بصحة وامضيته وقضيت
 بمسره وعيته وانفذته مسؤلا سجل الرجعة كسب الراجع المذكور في الكتاب
 هذا بالمضاف اليه فيه بين يدي فالزمته موجب الصادرة عنه سجل المهر

مسؤلا صح

كسب

مكنت اعترف بالبر الذكور في الكتاب هذا بالنسبة الى عذري مجلس
 الشرع فواذته مسؤلا مشددا وفتح الله صدره عن البر الذكور على اتفق
 المسطور في الكتاب هذا بوجه معتبر في الشرع عذري وان عذته واصبته سجل
 الاحياء مكنت ملكية العجى المذكور في الارض الحجاز حيا شرح وسن
 ذيل توقيع هذا مسؤلا مشددا عليه اية عد ولا سجل الوقف مكنت
 الذي انعم الولي المحذوم الواقف المتصدق توفيق انشاء البرات وبنو العز
 وتوفيق لتشييد الاحكام الشرعية واصفاء الامور الدينية وصلى الله على محمد
 البرية اما بعد فان بعد ثبوت ملكية الوقوف بعضها باطال علمي بعضها با
 الشرع وصدور الواقف عنه وقعه الله ما يجب ويرضى مكنت يصح جميع
 في هذا الكتاب مسؤلا عليه عد ولا صدر الاعراف عن الواقف المذكور فيه
 على الوجه المبين في مطاوى الجارى اعلا ما توقيع هذا وان بعد ان ظهر ليد
 بشهادة من علمت على قوم اصحابهم من العدول اخر ما كونه مالكا للوقوف
 المذكورة ومتصرفا فيها الى وان ايراد الوقف عليها نفدت ذلك واصبته و
 حكمت بصحة مسؤلا مشددا عليه العدول اعرف الواقف المذكور ارام الله
 توفيقه وسهل الخيرات طريقه جميع المحكم عنه فيه من يد في مجلس الشرع المطهر
 الله وان بعد ان ثبت لدى بشهادة الومى اليهم في مطاوى الكتاب كونه مالكا
 للوقوف الى حين الواقف متصفا اليه اعترف بملكه ابنه العجى المحمولى اليه الزمتها
 وقضيت بموجب اعترافها ومكنت يصح الوقف بشرائط الشرورة الواقف
 المحمولى اليه في الكتاب الجارى اعلا سجل ادام الله بره اعترف عذري
 مجلس الشرع جميع ما اضيف اليه فيه وان بعد رعاية وظائف الشرع وراحم التمس

لانا

الزمت ووافضة مسؤلا مشددا عليها بعد وثبت واتفع مضمون القضية
الشرعية من قوادها الى خوافتها ومن مطلعها الى مقلتها عند البينة
العادلة المثبتة وان غلب الخلف فله المراسم الشرعية فصبت لصاحبها ونفذت
مسؤلا سجل المحاضر بكتب المسئوب الى ان طرأ الكتاب بهذا صا
عق على الوجه السن فيه جرت القضية الحكيمة مما هما على النسخ المسطور من
جوان الدعوى وصدور الانكار واثناب المدعي به وغير ذلك عند
وان بعد محافظ المراسم الشرعية ثبتت عليه ما الشرع يقتضيه والسعير بقضه
مسؤلا مشددا عليه عدولا ما ثبت في هذا التثبت من الاول الى الاخر ومن
البداء الى المنتهى حتى يحضر من على الوجه المشروح وان غلب الوفاة الزعم
انفذت مسؤلا القضية الحكيمة فوق تحرير من هذا جارية عند في مجلس الشرع
الانور وان ثبتت عليها موجبهها ومقتضاها مسؤلا مشددا ما ائنا عنه
محرر الكاتب جاري عند في مجلس الشرع الا انه حرر جهاد انه وان ثبتت
عليه الحكم والقضاء مسؤلا مشددا عليه العدول الثقات سجل الكتاب
الحكم كمنتهى اصدرت هذا الكتاب المنشأ من المحرر باذن الى سامي
مجلس من يصل اليه ويرد عليه من قضاء الاسلام وولات الانام خف
بزيلايا الاكرام والانعام فليمن بقوله والعمل بدلوله جنازة ملاج والشواب
والشباب المستطاب اصدرت كتاب من هذا الى عابني كل من يصل اليه
وبفك حمة من يد من قضاء المسلمين البسة الله تم البتة البتة وازاح
عنه سئود الشك والتحسين فاذا وجد الحق الصريح مطابنا والحكم الصحيح
موافقا فليمن بقوله والعمل بدلوله جازيا للشواب الجليل والشباب الجليل على
حرر هذا الكتاب وباذن في سطر هذا الخطاب ولا امر منه كما ذكره الكتاب

Arab O. 16.

AmA

Arab

O. 16.

Arab
O. 16.

